









21/12

10

五

54

594

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب الطهارة

باب الصلوة

كتاب التزوية

كتاب الصوم  
٢٢

کتاب الحج

كتاب البيوع

كتاب القصر

کتابخانه

كتاب الحجر  
٤١

کتاب الاقرار

كتاب الامارة

كتاب الشفيعه  
٤٨

كتاب الشركة

كتاب المصان

كتاب الوكاله  
٥٤

کتاب الکفالة

آل الحوالة

كتاب الصلح  
٥٨

کتاب الہیہ

بالوقت  
٦١

٧٤

1

س

54 59

مر



العلم ابن عبد الكريم بن



[illegible]

اذا استيقظ المتوضئ من نوم وسيمية اللد تعال في  
 ابتداء الوضوء والسواك والمضمضة والاستنشاق  
 ومسح الاذنين وتخليل اللحية والاصابع وتكرار الغسل  
 الى الثلثة ويستحب للتوضئ ان يتوى الطهارة يستوعب  
 رأسه بالمسح ويترتب الوضوء فيبدأ بماء الله تعالى  
 يذكره وباليامين <sup>بسم الله الرحمن الرحيم</sup> ~~والماء الناقص~~ كل ما خرج  
 من السبيلين والدم والقح والصدية اذا خرجا من  
 البدن فتجاوزا الى موضع يلحقه حكم التطهير والقى  
 اذا كان ملأ القم والتوم مضطجعا او متكئا او مستندا  
 الى شيء لو ازيل عنه لسقط والغلبة على العقل بالانحاء  
 والجنون والفرقة في كل صلاة ذات ركوع وسجود  
 وفرض الغسل المضمضة والاستنشاق وغسل ما رز  
 البدن <sup>وغيره الذي لا يمسح</sup> ~~واستسنة الغسل~~ ان يبدأ المسفصل  
 فيغسل يديه ووجهه ويزيل النجاسة ان كانت على  
 بدنه ثم يتوضأ وضوءه للصلاة الارجلية ثم يفيض  
 الماء على رأسه وسائر جسده ثلثا ثم يتخى عن ذلك  
 المكان فيغسل رجليه <sup>وليس على المرأة ان ترقض</sup>

وَيَقْتَضِيهِ الْأَمْرُ أَفْضَلُ أَمْ يُلْقَى فِي الْأَرْضِ مَحْمُومًا

॥ श्रीगणेशाय नमः ॥  
॥ श्रीगणेशाय नमः ॥  
॥ श्रीगणेशाय नमः ॥  
॥ श्रीगणेशाय नमः ॥

151

فقط في عمدة الخوارزمي  
بإذن من المرقيني والرقيني  
في الساتين سقطت  
الصدق في الساتين

Handwritten text in Arabic script, likely a manuscript page. The text is written in a cursive style and includes several lines of prose. A prominent red line is drawn across the middle of the page, possibly indicating a section break or a specific line of text. The text is written on aged, slightly discolored paper.

Handwritten text in Arabic script, likely a list or index, with a red line underlining a portion of the text.

قوله عليه السلام ان السيف  
احدكم مني فمن ظلمني  
ففي غيركم فافان للبدن  
سيفي

لقد علمت انك لا تفرق بين  
الحق والباطل ولا بين الخير والشر  
ولا بين العدل والظلم ولا بين  
الحق والباطل ولا بين الخير والشر  
ولا بين العدل والظلم ولا بين

فبين الامام والمحقق العقل والنبوة

الحمد لله الذي جعل  
العلم قاعا للهدى



خفا شربا في الغسل اذا بلغ الماء اصول الشعر والمكان  
 الموجبة للغسل انزال المني على وجهه <sup>او</sup> الذنبي والشهوة  
 من الرجل والمثمة في حالة النوم والنقاء <sup>او</sup> الختانين  
 من غير انزال والحيض والنفاس <sup>او</sup> سن رسول الله  
 عليه السلام الغسل للجمعة والعيدين وعرفة والاحرام  
 وليس في المذي والودي غسل وفيهما الوضوء  
 والطهارة من الاحداث جائزة بماء السماء والابوة  
 والعيون والآبار وماء البحار ولا يجوز بماء اعقب  
 من الشجر <sup>او</sup> الثمر ولا بماء غلب عليه غيره فافرحه عن  
 طبع الماء كالتبرية والخل وماء الورد والباقلاد والقرق  
 وماء الردج ويجوز الطهارة بماء خالطه شيء طاهر  
 فتغير احد او صاف كماء المدة والماء الذي يختلط به  
 الاشنان او الصابون او الزعفران وكل ماء وقحت  
 فيه نجاسة لم يجر الوضوء به قليلا كان او كثيرا  
 لان النبي صلى الله عليه وسلم امر بحفظ الماء من النجاسة  
 فقال عليه السلام لا يبولن احدكم في الماء الدائم  
 ولا يغتسل فيه من النجاسة وقال عليه السلام اذا استيقظ

من شرب من ماء  
 من شرب من ماء  
 من شرب من ماء  
 من شرب من ماء  
 من شرب من ماء

لا يجوز  
 لا يجوز  
 لا يجوز  
 لا يجوز  
 لا يجوز

احدكم من منامة فلا يغتسل يده في الاناء حتى يغسلها  
 ثلثا فانه لا يدرى اين بات يده واما الماء الجاري  
 اذا وقحت فيه نجاسة جاز الوضوء منه اذا لم يزلها  
 اثر لانها لا تستقر مع جريان الماء والخدير العظيم  
 الذي لا يتحرك احد طرفيه بتحرك الطرف الآخر اذا  
 وقحت نجاسة في احد جانبيه جاز الوضوء من الجانب  
 الآخر لان الظاهر ان النجاسة لا تصل اليه وموت  
 ما ليس له نفس سائلة في الماء لا ينجسه كالبق والذباب  
 والذبابير والعقارب وموت ما يعيش في الماء فيه  
 لا يفسد الماء كالسمك والضفادع والسرطان وماء  
 السرطان واما الماء المستعمل لا يجوز استعماله في الطهارة  
 الاحداث والماء المستعمل كل ماء ازيل به حدث  
 او استعمل في البدن على وجه البقرة وكل امباب  
 دبح فقد طهر جازت الصلوة فيه والوضوء منه  
 الاجلد الآدمي والخنزير وشعر الميتة وعظها ووثها  
 طاهر واذا وقحت في البيضة نجاسة نزعحت وكان  
 نزع ما فيها من الماء طهارة لها فان ماتت فيها فارة

ولا يغتسل  
 ولا يغتسل

ولا يغتسل  
 ولا يغتسل

مستعمل اذا انقطع  
 من العضو

وعصمها وحافرها



قرنا وده فباكله

او عصفورة او صعوة او سودانية او سام ابرص  
 نزع منها من عشرين دلو الى ثلثين دلو <sup>سرجه</sup> بحسب  
 الدلو وصغرها فان ماتت فيها <sup>سرجه</sup> جاحدة او دجاجة  
 او سنور نزع منها ما بين اربعين دلو الى ستين دلو  
 وان ماتت فيها كلب او شاة او دابة او آدمي نزع  
 جميع ما فيها من الماء فان انتفخ الحيوان فيها او فسح  
 نزع جميع ما فيها صغر الحيوان او كبره سواء وعد  
 الدلاء يعقبه بالدلو الوسط المستعمل للابار في البلدان  
 فان نزع منها بدلو عظيم قدر ما يسح من الدلو الوسط  
 احتسب به جاز وان كانت البئر معينا لا ينزع وقد  
 وجب نزع ما فيها اخرجه مقدار ما كان فيها من الماء  
 وقد روى عن محمد بن الحسن انه قال ينزع منها  
 ما شاء دلو الى ثلثمائة دلو واذا وجدوا في البئر  
 فارة او غيرها لا يدررون متى وقحت ولم تنتفخ  
 ولم تنفسخ اعادوا صلوة يوم وليلة اذا كانوا  
 توفوا منها وغسلوا كل شيء اصابه ماؤهما وان  
 كانت قد انتفخت او تفشت اعادوا صلوة

سرجه

دلاء

مست

صلوة ثلثة ايام وليا لها في قول الى خيفة وقال  
 ابو يوسف ومحمد رحمهما الله ليس عليهم اعادة شئ  
 حتى يتحقق اميتي وقحت وسور الادس وما يؤكل  
 لحم طائر وسور الكلب والخنزير وسباع البهايم  
 بخس وسور الهرة والدجاجة المخللات وسباع  
 البظر وما يسكن في البيوت مثل الحية والفأرة <sup>نوش</sup> مكررة  
 وسور الحمار والبغل مشكوك فيهما فان لم يجد غيرهما  
 توتمما بهما وتيمم وبايتهما ببدء طاز **باب التيمم**  
 ومن لم يجد الماء وهو مسافر او كان خارج المصيرية ونحو  
 المصير نحو الميل او الكثر او كان بجوار الماء الا انه مريض  
 فخاف ان يستعمل الماء اشتد مرضه او خاف الخبث  
 ان اغتسل بالماء ان يقتله البرد او بمرضه فانه يتيمم  
 بالصعيد الطاهر والتيمم مرتان يمسح باحد يده  
 وبالاخرى يديه الى المرفقين والتيمم من الاحداث  
 والجناب سواء ويجوز التيمم عند الى خيفة ومحمد بكل  
 ما كان من جنس الارض كالشباب والارسل والحجر  
 والحصى والنورة والحل والزنج وقال ابو يوسف لا

حمام او قرد

ان كان الطائر كذا وكذا او كذا وكذا  
 ان كان الطائر كذا وكذا او كذا وكذا  
 ان كان الطائر كذا وكذا او كذا وكذا

التي في التيمم فالتيمم وفي التيمم  
 بالصلوة في الصعيد التطهير وشي  
 صعيدا طيبا لا يفسد في جوفه ولا يفسد

المثلث فرسخ والفرسخ اثني عشر  
 الف خطوة وهو ستة  
 ثلثة الف قدم والخطوة  
 ذراع ونصف ذراع  
 القامة وذلك اربعة  
 وعشرون اصفا  
 عدد ووزن  
 ثمانية انا

لا بد ان لا يشك في الطاهر  
 الطاهر هو الذي لا يشك في الطاهر  
 به الظاهر شرع في التيمم

فان التيمم اربعة التيمم التيمم  
 وضرب الحجر وضرب اليد واليد  
 ايضا قبالة اليد واداءها وضرب  
 الاصابع وانما هم خمسة

قوله الشايع وتيممت فباكله  
 من الارض محدود باعوانه



الآبائين والربل خاصة والنية فمن في التيم  
 وسجدة في الوضوء وينقص التيم ما ينقص الوضوء  
 وينقصه ايضا رؤية الماء اذا قدر على استعماله ولا  
 يجوز التيم الا بصعيد طاهر ويستحب لمن لم يجد الماء  
 في اقل الوقت وهو يري ان يجده في اخر الوقت  
 ان يؤخر الصلوة الى اخر الوقت فان وجد الماء  
 تواتر والا يتيم ويصل بنية ما شاء من الفرائض  
 والنوافل ويجوز التيم للتعجيل في المصرا اذا حفت  
 الجنائز والولاي غيرة <sup>او لو صاحب</sup> تخاف ان تشتغل بالطهارة  
 ان تقوته صلوة فانه يتيم وصلى وكذلك من حفر  
 صلوة العيد فخاف ان يشتغل بالطهارة ان تقوته  
 الصلوة يتيم وصلى ومن شهد الجمعة ان اشتغل بالطهارة  
 فاته الصلوة فانه لا يتيم ولكن يتوضا فان ادرك  
 الجمعة صلى والاصل الطهارة كما وكذا اذا ضاق  
 الوقت فخشى ان تواتر فاته الوقت لم يتيم  
 ولكنه يتوضا ويصل فائتة والمسا واذا نسي الماء  
 في رجليه فتييم وصلى ثم ذكر الماء بعد ذلك لم يرد صلوة

والخاف

يشه

اوتته

عند الضيق

عند ابن حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف يعيد ما وليس  
 على المتيم اذا لم يطلب على طهارة ان بقربة ماء ان يطلب  
 الماء فان غلب على طهارة ان هناك ماء لم يجز له ان  
 يتيم حتى يطلبه وان كان مع رفيقه ماء طلبه منه  
 قبل ان يتيم فان منعه منه يتيم وصلى **باب المسح**  
**على الخفين** المسح على الخفين جائز بالسنة من كل شيء  
 موصيه الوضوء اذا لبس الخفين على الطهارة ثم احدث  
 فان كان ميقما مسحا يوما وليس له وان كان مسافرا  
 بمسح ثلثة ايام وليا ليهما ابنة او ما عقيب الحدث و  
 المسح على الخفين على ظاهرهما خطوطا بالاصابع  
 يبدأ من رؤس الاصابع الى الساق وفرض ذلك مقدار  
 ثلثة اصابع من اصابع اليدين ولا يجوز المسح على الخف  
 في خرقين كبية تبين بمقدار ثلث اصابع من اصابع  
 الرجل الصغير فان كان اقل من ذلك جاز ولا يجوز  
 المسح على الخفين لمن وجب عليه الغسل وينقص المسح  
 على الخفين ما ينقص الوضوء وينقصه ايضا نزع الخف  
 ومضى المدة فاذا تمت المدة نزع خفيه وغسل عليه

المسح في اللغة اصطلاح  
 المسح في اللغة اصطلاح  
 مع النقا طهارة  
 باب المسح على الخفين

والمسح على الخفين  
 والمسح على الخفين  
 والمسح على الخفين  
 والمسح على الخفين



وصلّى وليس عليه إعادة بقيمة الوضوء ومن ابتداء المسح  
 وهو مقيم فسا قبل تمام يوم وليلة مسح تمام ثلثة  
 ايام ولياليها ومن ابتداء المسح وهو مسافر ثم اقام  
 فان كان مسح يومًا وليلة او اكثر لزمه نزع خفيه  
 وغسل رجليه وان كان مسح اقل من يوم وليلة  
 ام مسح يوم وليلة ومن لبس الجوارح فوق الحفا  
 مسح عليها ولا يجوز المسح على الجوارح بين غدا الى حنيفة  
 الا ان يكونا مجلدين او متعلين وقال ابو يوسف ومحمد  
 رحمهما الله يجوز المسح عليهما اذا كانا خنبيين لا تشقان  
 الماء ولا يجوز المسح على الحامة والقلبيوة والبرص  
 والقفازين ويجوز المسح على الجبارين وان شربا على  
 غير وضوء فان سقطت عن غير وضوء لم يبطل المسح وان  
 سقطت عن بر بطل المسح **باب** اقل الحيض  
 ثلثة ايام ولياليها فانقص من ذلك فليس بحيض  
 وهو استحياضه واكثر الحيض عشرة ايام ولياليها  
 فما زاد على ذلك فهو استحياضه وماتراه المدة من  
 المرة والفقرة والحفة والكدره في ايام الحيض فوا

حيض

حيض حتى ترى البياض خالصا والحيض ليسقط عن الحيض  
 الصلوة ويحرم عليها الصوم فتقضي الصوم ولا تقضي  
 الصلوة ولا تدخل المسجد ولا تطوف بالبيت ولا  
 يأتها زوجها ولا يجوز لها ان يمسها ولا يمسها  
 ولا يجوز لها ان يمسها ولا يمسها الا ان يمسها  
 بخلافه واذا انقطع دم الحيض لا اقل من عشرة ايام  
 لم يجز وطئها حتى يغسل او يعف عن وقت صلوة  
 كاملة وان انقطع دمها عشرة ايام جاز وطئها قبل  
 الغسل والطهر اذا تخلل بين الدين في مدة الحيض  
 فهو كالدم الجارى واقل الطهر خمسة عشر يوما ولا غاية  
 لاكثره ودم الاستحياضه هو ما تراه المرة اقل من ثلثة  
 ايام او اكثر من عشرة ايام فحكم حكم الرعاف الدائم لا يمنع  
 الصلوة ولا الصوم ولا الوطئ واذا زاد الدم على عشرة ايام  
 والمدة عادة معروفة ردت الى ايام عادتها وما زاد على  
 ذلك فهو استحياضه فان ابتداء المرة مع البلوغ استحياضه  
 فحيضها عشرة ايام من كل شهر والباقي استحياضه والمستحيضة  
 ومن به سلس البول والرعاف الدائم والجرح الذي لا يبرأ

او طهر

المسح على الجوارح بين غدا الى حنيفة  
 المسح على الجوارح بين غدا الى حنيفة  
 المسح على الجوارح بين غدا الى حنيفة







وهو البياض المعترض في الافق وآخر وقتها ما لم تطلع الشمس  
 واول وقت الظهور اذا زالت الشمس واخر وقتها عند  
 ابي حنيفة اذا صار ظل كل شئ مثليه سوى في الزوال  
 وقال ابو يوسف ومحمد اذا صار ظل كل شئ مثله واول  
 وقت العصر اذا خرج وقت الظهور على القولين واخر وقتها  
 ما لم تغرب الشمس واول وقت المغرب اذا غابت الشمس  
 واخر وقتها ما لم تغرب الشمس وهو البياض الذي يرى في  
 الافق بعد الحجة عند ابي حنيفة وقال ابو الهيثم واول  
 وقت العشاء اذا غاب الشفق واخر وقتها ما لم تطلع  
 الفجر الثاني واول وقت الوتر بعد العشاء واخر وقتها ما لم  
 تطلع الفجر ويجب الا يفرق بالفجر والابراد بالظهور في  
 الصيف وتقديمها بالشتاء وتأخير العصر ما لم تتغير  
 وتجيل المغرب وتأخير العشاء الى ما قبل ثلث الليل  
 يستحب في الوتر لمن يالف صلاة الليل ان يؤخر الوتر  
 الى آخر الليل فان شق نفسه بالانبياء او تر قبل النوم  
 بثلث الاذان سنة مؤكدة للصلاة الحسن  
 والجمعة دون ما هو بها وصف الاذان يقول الله اكبر

الشمس

الله اكبر

الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله اشهد ان  
 لا اله الا الله اشهد ان محمد رسول الله اشهد ان محمد رسول  
 الله من على الصلوة من على الصلوة من على الفلاح في على  
 الفلاح الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله ولا ترفع فيه وزيد  
 في اذان الفجر بعد الفلاح الصلوة من التوم مرتين والا  
 قامت مثل الاذان الا انه يزيد فيها بعد الفلاح قد قامت  
 الصلوة مرتين ويترسل في الاذان ويجري في الاقامة  
 ويستقبل بهما القبلة فاذا بلغ الى الصلوة والفلاح  
 حول وجهه يمينا وشمالا ويحول قدميه ويؤذن للفائنة  
 ويقيم فان قامت صلوة الاذن للاول واقام وكان  
 مخيرا في الثانية ان شاء اذن واقام وان شاء اقتصر على  
 الاقامة وينبغي للؤذن ان يؤذن ويقيم على طهر فان اذن  
 على غير وضوء جاز ويكره ان يقيم على غير وضوء او يؤذن وهو  
 جنب ولا يؤذن لصلاة قبل دخول وقتها الا في الضرورة  
 الصلاة التي تقدرها يجب على المصلي ان يقدم الظل  
 من الاحداث والابحاس على ما قدمناه ويستعورته  
 والعورة من الرجل ما تحت الشرة الى الركبة والركبة من العورة

الله اكبر

من على الصلوة من على الصلوة من على الفلاح في على  
 الفلاح الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله ولا ترفع فيه وزيد  
 في اذان الفجر بعد الفلاح الصلوة من التوم مرتين والا  
 قامت مثل الاذان الا انه يزيد فيها بعد الفلاح قد قامت  
 الصلوة مرتين ويترسل في الاذان ويجري في الاقامة  
 ويستقبل بهما القبلة فاذا بلغ الى الصلوة والفلاح  
 حول وجهه يمينا وشمالا ويحول قدميه ويؤذن للفائنة  
 ويقيم فان قامت صلوة الاذن للاول واقام وكان  
 مخيرا في الثانية ان شاء اذن واقام وان شاء اقتصر على  
 الاقامة وينبغي للؤذن ان يؤذن ويقيم على طهر فان اذن  
 على غير وضوء جاز ويكره ان يقيم على غير وضوء او يؤذن وهو  
 جنب ولا يؤذن لصلاة قبل دخول وقتها الا في الضرورة  
 الصلاة التي تقدرها يجب على المصلي ان يقدم الظل  
 من الاحداث والابحاس على ما قدمناه ويستعورته  
 والعورة من الرجل ما تحت الشرة الى الركبة والركبة من العورة







جاز ويبدى ضبعيه ويجافي بطنه عن مخذيه ويوجه  
 اصابع رجليه نحو القبلة ويقول في السجود سبحان  
 ربي لا على ثلثا وذلك ادناه ثم يرفع راسه  
 ويكبر فاذا اطمان جالس كبر وسجد واذا اطمان  
 ساجدا كبر واستوى قائما على صدره وقدميه ولا  
 يقعد ولا يعتمد بيديه على الارض ويفعل في الركعة  
 الثانية كما يفعل في الاولى الا انه لا يستفتح ولا  
 يتعوذ ولا يرفع بيديه الا في التكبيرة الاولى  
 فاذا رفع راسه من السجدة الثانية في الركعة  
 الثانية افترض رجله اليسرى فجلس عليها ونصب  
 اليمنى نصبا ووجه اصابعها نحو القبلة ووضع يديه  
 على مخذيه وبسط اصابعه ثم تشهد وتشهد ان  
 يقول التحيات لله والصلوة والطيبات السلام  
 عليك ايها النبي ورحمة وبركاته السلام علينا وعلى عباد  
 الله الصالحين اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا  
 عبده ورسوله ولا يزد على هذه في القعدة الاولى ويقف  
 في الركعتين الاخيرتين فاتحة الكتاب خاصة فاذا جلس

في اخر الصلوة جلس كما يجلس في الاول وتشهد وصلى  
 على النبي صلى الله عليه وسلم ودعا بما شاء مما يشبه  
 الفاظ القرآن والادعية الماثورة ولا يدعوا بما يشبه  
 كلام الناس ثم تسلم عن يمينه ويقول السلام عليكم  
 ورحمة الله ويسلم عن يساره مثل ذلك ويكبر بالقراءة  
 في الفجر والركعتين الاوليين من المغرب والعشاء ان كان  
 اماما ويخفى الامام القراءة فيما بعد الاوليين وان كان  
 منفردا فهو بالخيار ان شاء جهر واسمع نفسه وان شاء  
 خافت ويخفى الامام القراءة في الظهر والعصر والوتر  
 ثلث ركعات لا يفصل بينهن بسلام ويقنت في الثالثة  
 قبل الركوع في جميع السنة ويقراء في كل ركعة من الوتر فاتحة  
 الكتاب ولا يركع معها واذا اراد القوة كبر ورفع يديه  
 مع التكبيرة ثم قنت ولا يقنت في صلوة غيرهما وليس  
 في شيء من الصلوة قراءة سورة بعينها الا يجزئ فيها  
 غيرها ويكره ان يتخذ سورة بعينها صلوة لا يقرأ فيها غيرها  
 وادنى ما يجزئ من القراءة في الصلوة ما يتناوله من القرآن  
 عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد لا يجزئ اقل من ثلثة

في سجدة واحدة او في ركعتين او في ركعة واحدة او في ركعتين او في ركعة واحدة او في ركعتين او في ركعة واحدة



آيات قصار وآية طويلة ولا يقرأ المؤمن خلف الامام  
ومن اراد القول في صلاة غيره احتج الى بيتين نية للصلوة  
ونية للمتابعة والجماعة سنة مؤكدة واول الناس بالامامة  
اعلمهم بالسنة مؤكدة فان تساووا فاقروهم بكتاب الله  
تعالى فان تساووا فاورعهم فان تساووا فافهمهم ويكره  
تقديم العبد والاعرابي والفاسق وولد الزنا والاعمى فان  
تقدموا جاز وينبغي للامام ان لا يطول بهم الصلاة ويكره  
للنساء ان يصليتن وحدهن بجماعة فان فعلن ذلك  
وقفت الامام او سطرتهن ومن صلى مع واحد اقامه عن  
يمينه وان كان مع اثنتين تقدم عليهما ولا يجوز للرجال  
ان يقعدوا بامرأة ولا صبي فان فعلوا ذلك بطلت صلواتهم  
ويقف الرجال ثم الصبيان ثم الخنثى ثم النساء فان قامت  
امرأة الى جنب رجل وجها مشتركا في صلاة واحدة فبطلت  
صلوته ويكره للنساء حلقهن بالجماعة ولا باسباب  
تخرج العجز في الفجر والمغرب والعشاء ولا يصلي الظاهر  
خلف من به سلس البول والظاهرة خلف المستحاضة  
واللقار خلف الامى ولا الملك خلف العريان ويجوز

استباه

ان يؤتم الميتم المتوطين والماسح على الخفين الغاسلين  
ويصلي القايم خلف القاعد ولا يصلي الذي يركع و  
يسجد خلف المؤمن ولا يصلي المفتة من خلف المتفقل  
ولا من يصلي فرضا خلف من يصلي فرضا آخر ويصلي المتفقل  
خلف المفتة من ومن اقتدى بامام ثم اعلم انه على غير وضوء  
اعاد القبلة ويكره للمصلي ان يبعث بثوبه او بحجره ولا  
يقطب الحصى لان لا يمكن السجود عليه فيسوية مرة واحدة  
ولا يفرقع اصابعه ولا يتحضر ولا يستدل ثوبه ولا يقيص  
شعره ولا يكف ثوبه ولا يقيص شعره ولا يلتفت ولا يفتي  
اقاء الكلب ولا يرد السلام بلسانه ولا يبيده ولا يتر  
بع الامن عذره ولا ياكل ولا يشرب فان سبقه الحدث  
انصرف وتوضأ فان كان اماما استخلف وتوضأ  
وبنى على صلوة مالم يتكلم والاستيناف افضل فان نام  
واحتلم او جرح او اغمر عليه او رنقه في الصلاة استأنف  
الوضوء والصلاة وان تكلم في صلوة عامدا او سهوا  
بطلت صلوته وان سبقه الحدث بعد ما قد قرأه  
قبل السلام توضأ وسلم وان تعد الحدث في هذه الحالة



أو تكلم أو عمل علاناً في الصلوة تحت صلوة أو أن رأى  
 الخبيث الماء في صلوة بطلت صلوة وأن رأى بعد ما قعد  
 قدر التشهد أو كان ما سحاً فان نقصت مدة مسح  
 أو طلع أو غلب خفية على سحر أو كان امتيا فتعلم سورة  
 أو كان غير يائناً فوجد ثوباً أو موبياً فقد على الركوع  
 والسجود أو تذكر أنه عليه صلوة قبل هذه أو أحدث  
 الامام القارئ فاستخلف امتيا أو طلعت عليه الشمس  
 في صلوة الفجر أو دخل وقت العصر وهو في الجمعة أو كان  
 صاحب عذر فخرج وقت الصلوة أو كان ما سحاً على الجبهة  
 فسقطت عن يده أو كان امة فاعتقه وهي مكشوفة رأسها  
 بطلت صلوة غداً في صيغة وقال لا تمت صلواتي  
**فصل** في فاتة صلوة قضائها إذا ذكرها  
 وقد ما على صلوة الوقت إلا أن يخاف فوت صلوة الوقت  
 فيقدم صلوة صلوة الوقت على الفاتة ثم يقضيها فان  
 فاتة صلوات رتبها في القضاء كما وجبت في الاصل إلا أن  
 تزيد الفوات على ستة صلوة فيسقط الترتيب فيها عند أبي  
 حنيفة وقال محمد إذا زاد الفوات على خمسة صلوات سقط

الترتيب فيها **باب** في التي يكون فيها الصلوة لا يجوز  
 الصلوة عند طلوع الشمس ولا عند قيامها في الظهيرة ولا  
 عند غروبها ولا على جنازة ولا يسجد للتلاوة الا غير يومه  
 عند غروب الشمس ويكره أن يتنقل بعد صلوة الفجر حتى  
 تطلع الشمس وبعد صلوة العصر حتى تغرب الشمس ولا بأس  
 بأن تنقل في مديني الوقتين الفوات ويسجد للتلاوة  
 ويصل على جنازة ولا يقبل ركعة الطواف ويكره أن يتنقل  
 بعد طلوع الفجر بأكثر من ركعتي الفجر ولا يتنقل قبل المغرب  
**باب** في السنة في الصلوة أن يصل ركعتين  
 بعد طلوع الفجر وأربعاً قبل الظهر وركعتين بعد حيا وأربعاً قبل  
 العصر وأن شاء ركعتين وركعتين بعد المغرب وأربعاً قبل  
 العشاء وأربعاً بعد ما وان شاء ركعتين ونوافل النهار أن  
 شاء صلى ركعتين بتسليمة واحدة وأن شاء أربعاً ونكره الزيادة  
 على ذلك وأما نافلة الليل فقال أبو حنيفة أن صلى غائبي  
 ركعات بتسليمة واحدة جاز ونكره الزيادة على ذلك وقال  
 أبو يوسف ومحمد لا يزيد بالليل على الركعتين بتسليمة  
 والقراءة واجبة في الفواتين في الركعتين الأولىين وهو



مخير في الاخيرين ان شاء قراء وان شاء سكت وان شاء  
 سجع والقراءة في جميع ركعات النفل وفي جميع الوتر ومن  
 دخل في صلاة النفل ثم افسد ما قضاها وان صلى أربع  
 ركعات تطوعا وقد قعد في الاوليين ثم افسد الاخيرين  
 قضى ركعتين ويصلي النافلة قاعدا مع القدرة على  
 القيام وان افتتحها قائما ثم جلس جازعاً في حيفة وقال  
 ابو يوسف ومحمد لا يجوز الا في عذر ومن كان خارج المص  
 يتنفل على راسه الى الجهة توجت يومى ايماء  
**سجد السهو** سجود السهو واجب في الزيادة و  
 النقصان بعد السلام بسجدتين ثم ينشئ ويسلم ولم  
 يسجد السهو اذا زاد في صلاة فحلاً مسنوناً او ترك قراءة  
 فاتحة الكتاب او القنوت او التشهد او تكبيرات  
 العبدن او جهه الامام يوجب على المؤتم السجود فان لم  
 يسجد الامام لم يسجد المؤتم فان سهى المؤتم لم يلزم للام  
 والمؤتم السجود ومن سجد في القعدة الاولى ثم ذكرها  
 وهو الى حال القعود اوجب له سجوداً يسجد للسهو فان سهى  
 عن القعدة الاخرة فقام الى الخامسة رجع الى القعدة

قد مر من جنس السهو

فافقت او خافت في  
 خمس وسهوا الامام

عاد جليسه تشهد وان كان  
 المصلي القيام في سجده

ما لم يسجد في الخامسة ويسجد للسهو وان قعد الخامسة بسجدة بطل  
 فرضه وتحوّلت صلوة نفل او كان عليه ان يعتم اليها ركعتاً  
 فان قعد في الرابعة مقدار التشهد ثم قام الى الخامسة ولم يسلم  
 بطلت القعدة الاولى عاد الى القعود ما لم يسجد في الخامسة  
 ويسلم ويسجد للسهو فان قعد الخامسة بسجدة ضمن اليها ركعة  
 آخر وقد تمت صلوة الركعتين لنافلة ومن شك في صلوة  
 فلم يدرك ثلثاً ام اربعاً وكان ذلك اول ما عرض له استأنف الصلوة  
 وان كان الشك يعرض له كثيراً فحرقى وبنى على غالب ظنه ان كان  
 له ظن وان لم يكن له ظن بنى على اليقين **سجد السهو**  
 اذا تحذر على المريض القيام صلى قاعداً يركع ويسجد فان لم  
 يستطع الركوع والسجود يومى ايماء وجعل السجود اخفض  
 من الركوع والسجود ولا يرفع الى راسه شيئاً يسجد عليه  
 فان لم يستطع القعود استلقى على طوره وجعل جلده  
 الى القبلة يؤتم بالركوع والسجود فان اضطر على جنبه وجده  
 واومى جاز فان لم يستطع الا ايماء بمرسه اخر الصلوة  
 ولا يؤم بحينه ولا بقلبه ولا بجانبه فان قدر على القيام  
 ولم يقدر على الركوع والسجود لم يلزم القيام وجاز ان

الجني  
 الى القبلة



يصلّي قائما يوم إيماء فان صلى الصحيح بعض صلوة قائما  
 ثم حدث مرض تمنى قاعدا يركع ويسجد او يوم إيماء ان  
 لم يستطع الركوع والسجود او مستلقيا ان لم يستطع القعود  
 ومن صلى قاعدا يركع ويسجد لمرض به ثم صح بنى على صلوة  
 قائما فان صلى بعض صلوة بإيماء ثم قدر على الركوع  
 والسجود استأنف الصلوة ومن اعنى عليه جنس  
 صلوة فمادونها قضاها اذا صح فان فاته بالاعاء  
 اكثر من ذلك لم يقض **باب سجدة التلاوة**  
 سجدة التلاوة من في القرآن اربع عشرة واجد سجدة في  
 آخر الاعراف وفي الرعد والنحل وبنى اسرائيل ومريم  
 والاولى في الحج من فرض والفرقان والنمل وكم تنزيل  
 ومن وحده سجدة والنجم واذا السماء انشقت  
 واقرأ باسم ربك والسجدة واغيب في هذه المواضع  
 كلها على التالى والسابع سواء قصد سماع القرآن  
 او لم يقصد واذا تلى الامام آية السجدة سجد بها وبجدة  
 المأموم معه وان تلا المأموم لم يلزم الامام ولا المأموم  
 السجود وان سمعوا وهم في الصلوة آية سجدة من الركب

سجدة التلاوة

الأعراف المص

ما

الشمس

الميم كهي

بسم الله الرحمن الرحيم  
 الحمد لله رب العالمين  
 والصلاة والسلام على  
 سيدنا محمد وآله  
 وقراء

ليس معهم في الصلوة لم يسجدوها في الصلوة وسجدوها  
 بعد الصلوة فان سجدوها في الصلوة لم يحرمهم ولم يفد  
 صلواتهم ومن تلى آية سجدة في غير صلوة ولم يسجد لها حتى دخل  
 في الصلوة فتلاها في الصلوة وسجد لها اجزائة السجدة عن  
 التلاوتين وان تلاها في غير الصلوة فسجد لها ثم دخل في  
 الصلوة فتلاها سجد لها ثانية ولم يحرم السجدة الاولى ومن  
 كثر تلاوة سجدة واحدة في مجلس واحد اجزائة سجدة  
 واحدة ومن اراد السجدة وكبر ولم يرفع يديه وبكى ثم كبر ورفع  
 رأسه ولا تشهد عليه ولا سلام **باب صلاة المدا**  
 السفر الذي يتغير بالامكان ان يقصد الانسان موضع  
 بينه وبين المصيبة ثلثة ايام بسيرة لابل ومشى الاقدام  
 ولا يعتبر في ذلك السير في الماء وفرض المسافر عندنا في كل صلاة  
 رابعة ركعتان لا يجوز له الزيادة عليها فان صلى اربعا  
 وقعد في الثانية مقدار التشهد اجزائة الركعتان  
 عن فرضه وكانت الاضربان له نافلة وان لم يقعد مقدار  
 التشهد في الركعتين الاولى بل بطلت صلوة ومن خرج  
 مسافرا صلى ركعتين اذا فارق بيوت المصرو ولا يزال عند

وقد



حكم السفر حتى ينوي الإقامة في بلد خمسة عشر يوماً فصاعداً فيلزم  
 الإتمام وإذا نوى الإقامة أقل من ذلك لم يتم وإن دخل  
 بلداً ولم ينو أن يقيم فيه خمسة عشر يوماً وإنما يقول نقداً  
 أخرج أو بعد هذا خرج حتى يقر على ذلك سنتين صلى  
 ركعتين وإذا دخل مكة أرض الحبوب فتوى الإقامة  
 خمسة عشر يوماً لم يتم الصلاة وإذا دخل المسافر في  
 صلاة المقيم مع بقاء الوقت أتم الصلاة وإذا دخل معها  
 في غايته لم يجز صلوة خلفه وإذا صلى المسافر بالمقيم  
 صلى ركعتين فسلم ثم أتم المقيم صلواته وتحجب إذا  
 سلم أن يقول تموا صلواتكم فاقوم سفره وإذا دخل المسافر موقفاً  
 أتم الصلاة وإن لم ينو الإقامة فيه ومن كان له وطن فانتقل  
 عنه واستوطن غيره ثم سافر ودخل وطنه الأول لم يتم  
 الصلاة وإذا نوى المسافر أن يقيم بكرة ومنا خمسة عشر يوماً  
 لم يتم الصلاة ومن فاتته صلاة في السفر قضاهما في الحرم كعتين  
 ومن فاتته صلاة في الحرم قضاهما في السفر أربعاً والعاجز  
 والمطيع في سفرهما في الركعة سواء باب  
 لا تقص الحجة إلا في مصر حجاج أو في مصر والمصري لا يجوز في القرى

باب

يجوز إقامتها إلا للسلطان أو لمن أمره السلطان ومن شرطها  
 الوقت وثبوت في وقت الظهور ولا تقص بعده ومن شرطها  
 الخطبة قبل الصلاة يخطف الإمام خطبتين يفصل بينهما  
 بقعدة ويخطب قائماً على الطهارة فإن أقصر على ذكر الله  
 جاز عند أبي حنيفة وقال لا يبد من ذكر طويل يسمى خطبة  
 وإن خطب قائماً أو على غير طهارة جاز ويكره ومن  
 شرطها الجماعة وأقلهم عند أبي حنيفة ثلثة سوى  
 الإمام وقال أبو يوسف ومحمد اثنان سوى الإمام ويجزى  
 الإمام بالقراءة في الركعتين وليس قيهما قراءة سورة بعينها  
 ولا تحجب الجمعة على مسافر ولا امرأة ولا مريض ولا عبد  
 ولا علق ولا صبي وإن صفر أو صلو مع الإمام اجزاهم  
 عن فرض الوقت ويجوز للعبد والمرضى أن يؤتم في  
 الجمعة ومن صلى الظهور في منزله يوم الجمعة قبل صلاة  
 الإمام ولا عذر له كزله ذلك وجازت صلوة فإن  
 بدا له أن يحضر الجمعة فتوجه إليها بطلت صلاة الظهور عند  
 أبي حنيفة بالشيء وقال لا يبطل حتى يدخل مع الإمام  
 ويكره أن يصلي المحدث ورون الظهور يوم الجمعة جماعة



وكذلك أهل السجدة ومن أدرك الإمام يوم الجمعة فصل معه ما  
 أدركه وبنى عليه الجمعة فان أدركه في التشهد أو في السجود  
 الشهادة بنى عليها الجمعة عند أبي حنيفة وأبي يوسف وقال  
 محمد إن أدرك مع أكثر من الركعة الثانية بنى عليها الجمعة  
 وإذا أدرك أقلها بنى عليها الظاهر وإذا خرج الإمام المنبر  
 يوم الجمعة ترك الناس الصلوة والكلام حتى يفرغ من  
 خطبته وإذا أذن المؤذنون يوم الجمعة للأذان الأول  
 ترك الناس البيع والشراء وتوجهوا إلى الجمعة وإذا أذن  
 الإمام المنبر جلس وأذن المؤذنون بين يدي المنبر فإذا  
 فرغ من خطبته أقاموا وصلوا **باب صلاة العيدين**  
 يستحب في يوم الفطر لأن أن يطعم شيئاً قبل الخروج إلى  
 المصلي ويغتسل ويتطيب ويلبس ثيابه ويتوجه إلى المصلي  
 ولا يكبر في طريق المصلي عند أبي حنيفة وكبر عند أبي يوسف ومحمد  
 ولا يتنقل في المصلي قبل صلوة العيد فإذا حلت الصلوة بلر  
 الشمس دخل وقتها إلى الزوال فإذا زالت الشمس خرج وقتها  
 ويصلي الإمام بالناس ركعتين يكبر في الأولى تكبيرة الإفتاح  
 وثلاثاً بعد ذلك ثم يقرأ فاتحة الكتاب وسورة موعدها ثم يكبر تكبيرة

تفاد

سبح

يركع بها ثم يستد من الركعة الثانية في القراءة فإذا فرغ من  
 القراءة كبر ثلاث تكبيرات وكبر تكبيرة رابعة يركع بها ويرفع  
 يديه في تكبيرات العيد من الأتي تكبيرة رابعة ثم يخطب بعد  
 الصلوة خطبتين يعلم الناس فيها صدقة الفطر وأحكامها  
 ومن فاتته صلوة العيد مع الإمام لم يقضها فان غم الهلال  
 بعد الزوال صلى العيد من الغد فان حدث عذر منع الناس  
 من الصلوة في اليوم الثاني لم يصليها بعده وسحب في يوم  
 الاضحية أن يغتسل ويتطيب ويؤخر الأكل حتى يفرغ من الصلوة  
 ويتوجه إلى المصلي ويكبر ويصلي الاضحية ركعتين كل صلاة  
 الفطر ويخطب بها خطبتين يعلم الناس فيها الاضحية و  
 تكبيرات الشترق فإذا حدث عذر منع الناس به من الصلوة  
 في يوم الاضحية صلاها من الغد وبعد الغد ولا يصليها بعد ذلك  
 وتكبيرات الشترق أو كبر عقيب صلوة الفجر من يوم  
 عرفة وآخره عقيب الصلوة العشر من يوم النحر عند  
 أبي حنيفة وقالوا إلى صلوة العشر من آخر أيام التشريق  
 والتكبير عقيب صلوة المفروقات أن يقول الله أكبر  
 الله أكبر لا إله إلا الله والله أكبر الله أكبر والله الحمد

على الناس من شئهم وأخذوا العام بمرورهم في الهلال



باب صلاة الكسوف إذا انكسف الشمس  
صلى الإمام بالناس ركعتين كهيئة النافلة في كل ركعة  
ركوع واحد ويطول القراءة فيها حتى عند الركنة  
وقال ابن يوسف بجهر ثم يدعو بعد بها حتى تجل  
الشمس وصلى بالناس الإمام الذي يصلي بهم الجمعة  
فإن لم يحضر الإمام صلى الله عليه وسلم في  
في خسوف القمر جماعة وإنما يصلي كل واحد بنفسه  
وليس في الكسوف خطبة **باب صلاة الكسوف**  
قال أبو حنيفة رحمه الله ليس في الاستسقاء صلاة  
مسنونة في جماعة فإن صلى الناس وهذا ناجز وإنما  
الاستسقاء الدعاء والاستغفار وقال لا يصلي  
الإمام بالناس ركعتين بجهر فيها بالقراءة ثم يخطب  
بعد الصلوة ويستقبل القبلة بالدعاء ويقبض الإمام  
رأيه ويقبض القوم أيديهم ولا يحضر أهل الدار  
الاستسقاء **باب صلاة الكسوف** يستحب أن يجمع  
الناس في شهر رمضان بعد العشاء فيصلي بهم الإمام  
خمس ركعات في كل ركعة تسليمة ويجلس بين

كل ركعة ويحسين مقدار ترويحه واحدة ثم يؤتمرون ولو صلى  
الزأويج بعد الوتر جازيها ولا يصلي الوتر جماعة في غير  
شهر رمضان **باب صلاة الكسوف** إذا اشتد  
الخوف صلى الناس طائفتين طائفة في وجه العدو  
وطائفة خلفه فيصلي بهذه الطائفة ركعة ويجدتين فأ  
رفع رأسه من السجدة الثانية مضت هذه الطائفة  
إلى وجه العدو وجاءت تلك الطائفة الأخرى فيصلي بهم  
الإمام ركعة ويجدتين وتشهد وسلم ولم يملوا القوم  
وذمهم إلى وجه العدو وجاءت طائفة أولى فصلوا  
وحداً ركعة ويجدتين بغير قراءة وتشهدوا واملأوا وضوءاً  
إلى وجه العدو وجاءت طائفة الأخرى فصلوا وحداً  
ركعة ويجدتين بقراءة لأنهم مسوقون وتشهدوا واملأوا  
فإذا كان الإمام مقيماً صلى بالطائفة الأولى ركعتين وبالناس  
ركعتين ويصلي بالطائفة الأولى من المغرب ركعتين وبالناس  
ركعة واحدة ولا يقابلون في خلال الصلوة فإن فعلوا ذلك  
بطلت صلواتهم وإن اشتد الخوف صلوا ركعتين وحداً  
يؤمنون بالركوع والسجدة إلى التوبة شأوا إذا لم يقدروا على



التوجه الى القبلة **باب** الاناء اذا احتضر الرجل الموت  
 وجهه الى القبلة على شقة اليمين ولقن بالشهادتين فاذا مات  
 شدوا الحية وغضوا عينيه واذا ارادوا غسله وضوءه على سريره  
 وجعلوا على غورته فرقة ونزعوا عنه ثيابه ووضوءه ولا  
 يغمضوا ولا يستشقوا ثم يفيضون الماء عليه ويجتره  
 وترأوا يغسل الماء بالسر او بالحقن فان لم يكن فالما القمح  
 ويفسل رأسه وحيته بالخطمي ثم يفيض على شقة اليمين  
 بالماء او تدرك حتى يريان الماء قد وصل الى باطن التخت منه  
 ثم يفيض على شقة اليمين فيفصل بالماء والسر حتى يرى  
 ان الماء قد وصل الى باطن التخت منه ثم يجلس ويسند اليه  
 ويمسح بطنه مسحا رقيقا فان خرج منه شيء فسل ولا يعيد  
 فسل ثم ينشف بخرقة ويجعله في كفانه ويجعل الخنوط  
 في رأسه وحيته والكافور على ساجده **والسنة** ان يكفن  
 الرجل في ثلثة اثواب ازار و قميص ولفافه فان اقمقروا  
 على ثوبين جاز فاذا ارادوا لف اللفافه عليه ابتدوا  
 بالجانب الايسر فالقوه عليه ثم باليمين فان خافوا  
 ان تنفث الكفن منه عقدوه وتكفن المنة في خمسة اثواب

في غسل الميت  
 في غسل الميت  
 في غسل الميت  
 في غسل الميت  
 في غسل الميت  
 في غسل الميت  
 في غسل الميت  
 في غسل الميت  
 في غسل الميت  
 في غسل الميت

ازار و قميص ولفافه و مخار و خرقة تربط ثديها فان  
 اقمقروا على ثلثة اثواب جاز ويكون الخار فوق القميص  
 تحت اللفافه ويجعل شعرها ظفيرة بين على صدرها ولا  
 يسرح شعر الميت ولا اللحية ولا يقص ظفروه ولا شعره ويجتر  
 الاكفان قبل ان يدرج فيها وترأوا غوا منه صلوا عليه  
 واول الناس بالصلوة عليه السلطان ان حضر فان لم يحضر فسيب  
 تقديم امام المني ثم الولي فان صلى عليه غير الولي والسلطان  
 اعاد الولي ان شاء وان صلى الولي لم يجز لاحد ان يصلي بعده  
 فان دفن ولم يصل عليه صلى على قبره الثلثة ايام والصلوة  
 ان تكبيرة تكبيرة محمد الله تعال عقيبها ثم يكبر تكبيرة ويصلي على النبي  
 عليه السلام ثم يكبر تكبيرة يدعوا فيها النفس والميت والمسلمين  
 ثم يكبر تكبيرة رابعة ويسلم ولا يرفع يديه الا في تكبيرة الاولى ولا  
 يصلي على ميت في مسجد جماعة فاذا حملوه على سريره اخذوا  
 بقوائم الاربع ويمشون به مسرعين دون الميت فاذا بلغوا القبر  
 كره للناس ان يجلسوا قبل ان يوضع الميت عن اعناق الرجال  
 ويجف القبر ويلحد ويدخل الميت مما يلي القبلة فاذا وضع في القبر  
 قال الذي يضعه بسم الله وعلى ملة رسول الله ويوجهه الى القبلة



ويحل العقدة ويتوسى اللبن عليه ويكره الآجر والخشب والاباس  
 بالقصب ثم يهاد الشراب عليه ويسم القبر ولا يسطح  
 من استهل بعد الولادة سقى وغسل وصلى عليه وان لم  
 يستهل ادرج في حرقه ولم يصلى عليه **باب التشييد**  
 الشهيد من قتل المشركون او وجد في المعركة قتيل او به  
 انرا الجاحدة او قتل المسلمون ظلماً ولم يجب بقتله دية فيكفر  
 ويصلى عليه ولا يغسل واذا استشهد الجنب غسل عندنا  
 حنيفة وكذلك القتي وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله  
 لا يغسلان ولا يغسل من الشهيد دمه ولا يلغ عنه نياحه  
 وينزع عنه الفرو والنف والخز والسلاح ومن ارتقت غسل  
 والارثا ان ياكل او يشرب او يتداوى او يبقى ميتاً حتى يغشى  
 عليه وقت صلوة وهو يعقل او ينقل من المعركة وبرأه حيوة  
 ومن قتل في حدة او قصاص غسل وصلى عليه ومن قتل من البغاة  
 او قطع الطريق لم يصلى عليه **باب صلوة في الكعبة**  
 الصلوة في الكعبة جائزة فرضها ونقلها فان صلى الامام فيها  
 جماعة فحعل بعضهم ظاهراً لهم الظاهر الامام جاز ولو جعل بعضهم  
 وجهه الى وجه الامام جاز ويكره ومن جعل منهم ظاهراً الى وجه الامام

من قتل من قتل المشركين  
 من قتل من قتل المشركين

لم يجز صلوة واذا صلى الامام في المسجد الحرام وتحلق التام  
 حول الكعبة وصلوا بصلوة الامام فمن كان منهم اقرب الى  
 الكعبة من الامام جازت صلوة اذ لم يكن في جانب الامام  
 ومن صلى على ظاهرك الكعبة جازت صلوة **كتاب الزكاة**  
 الزكاة واجبة على الحر المسلم البالغ العاقل اذا ملك نصاباً  
 كاملاً تاماً وحال عليها الطول وليس على صبي ولا مجنون ولا  
 مكاتب زكاة ومن كان عليه دين يحيط بماله فلا زكاة عليه  
 فان كان ماله اكثر من الدين زكى الفاضل اذا بلغ نصاباً وليس  
 في دور السكن وثياب البدن واثاث المنزلة ودواب الكوا  
 وعبيده حذرة وسلاح الاستعمال زكاة ولا يجوز اداء الزكاة  
 الا بنية مقارنته للاداء او مقارنته لترك مقدار الواجب  
 ومن تصدق بجميع ماله ولم ينو الزكاة سقط عنه فرضها  
**باب صلوة الا بيل** ليس في اقل من خمس زود  
 من الابل صدقة فاذا بلغت خمسا سائمة وخالف عليها  
 الحول ففيها ثلث التسع فاذا كانت خمس عشرة ففيها ثلث  
 شصاه الى تسع عشرة فاذا كانت عشرين ففيها اربع شياء  
 الاربع وعشرين فاذا كان خمسا وعشرين ففيها بنت مخاض

المال الضمان  
 وان سرق في المال الضمان  
 والمال الضمان والمقصود  
 وعبيد وشبه الا بيل



وان شاء قورها واعطى كل واحد من ثلثي درهم خمسة دراهم  
وليس في كل ذكورها منفردة زكاة وقال ابو يوسف ومحمد  
لا زكاة في الخيل ولا شئ في النحال والحمى الا ان تكون  
للتجارة وليس في الفضلان والجلان والحاصل صدقة  
عند ابي حنيفة ومحمد الا ان يكون للتجارة معها البارد قال  
ابي يوسف يجب فيها واحدة منها ومن وجب عليه  
مستقلم يومه عنده اخذ المصدق اعلانه منها ورد  
الفضل او اخذ دونها واخذ الفضل ويجوز دفع القيمة  
في الزكاة وليس في الموامل والعوامل والعلوفه صدقة  
ولا ياخذ المصدق خيالا <sup>على</sup> المال ولا زكاة الله ولا ياخذ الوسط  
ومن كان له نصاب فاستفاد في اثناء الحول من حنيفة  
ضمة الى ماله وزكاه به والسائغة هي التي تكتفى بالرعي  
في اكثر احوالها فان علقها نصف الحول واكثر فلا زكاة  
فيها والزكاة عند ابي حنيفة وابي يوسف في النصاب دون  
العضود قال محمد فيها واذا هلك المال بعد وجوب الزكاة  
فيه سقط فرضها وان قدم الزكاة على الحول وهو ملك للفقراء  
جاءت <sup>الزكاة</sup> ليس في ما دون مائة درهم صدقة فلا

كانت مائة درهم ومال عليها الحول فيها خمسة  
دراهم ولا شئ في الزيادة حتى تبلغ اربعين درهما  
فيكون فيها درهم عند ابي حنيفة ثم في كل اربعين درهما  
درهم وقال اما زاد على المائتين فزكاتها بحسابها واذا كان  
الغالب على الورق الفضة فهي في حكم الفضة واذا كان  
الغالب عليها الفضة فهي في حكم العروض يعتبر فيها ان تبلغ  
قيمتها نصابا **باب زكاة الذهب** ليس فيما دون عشرين  
مثقالا من الذهب صدقة فاذا كانت عشرين مثقالا  
ومال عليها الحول فيها نصف مثقال ثم في كل اربعة مثاقيل  
قراطان وليس فيما دون اربعة مثاقيل صدقة عند ابي حنيفة  
وفي قولهما يجب الزكاة بحسابها وفي قولهما في الفضة  
وحليتها والانية بينهما الزكاة **باب زكاة الدواب**  
الزكاة واجبة في عروض التجارة كائنة ما كانت اذ بلغت  
قيمتها نصابا من الورق او الذهب يقومها بما هو النفع  
للفقراء والمساكين منها ما واذا كان النصاب كاملا في  
طرفي الحول فنفقاه فيما بين ذلك لا يسقط الزكاة وفيه  
الذهب الى الفضة بالقيمة حتى يتم النصاب عند ابي حنيفة



وقال ابو يوسف ومحمد لا يفتن الذهب الى الفضة بالقيمة  
بل يفتن بالاجزاء **باب زكوة الذروع والشماع**  
قال ابو حنيفة في قليل ما اخرجت الارض وكثيره العشرة سواء  
سقى سحيا او سقى السماء الا الحطب والبقيص <sup>والخشب</sup> <sup>والخشب</sup> <sup>والخشب</sup>  
وقال ابو يوسف ومحمد لا يجب العشرة الا فيما لزمه باقية  
اذا بلغت خمسة اوسق والوسق ستون صاعا بصاع النبي  
عليه السلام وليس في الحفريات عند مجامعها عشرة وما يستقي  
بغيرها او داية او سانية ففيه نصف العشرة على القولين <sup>وقال</sup>  
ابو يوسف فيما لا يوسق كالزعران والقطن <sup>تجب فيه</sup>  
العشرة اذا بلغت قيمته قيمة خمسة اوسق من اذ في ما يدخل تحت  
الوسق وقال محمد يجب العشرة اذا بلغ الخارج خمسة امثال من  
اعلى ما يقدر به نوعه فاعتبر في القطن خمسة اجمال وفي الزعران  
خمس ابناء وفي العمل العشرة اذا اخذ من ارض العشرة قبل  
او كثر وقال ابو يوسف لاشي فيه حتى يبلغ عشرة اذقاق  
وقال محمد خمسة اذراق والفرق ستة وثلثون رطلا بالعراقي  
وليس في الخارج من ارض الخارج عشرة **باب من يجوز دفع**  
**لصدة البقرة ومن لا يجوز** قال الله تعالى انما الصدقات

للفقراء والمساكين والعاملين والمؤلفة قلوبهم وفي  
الزكيات والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فلهذه  
ثمانيه اقسام قد سقط منها المؤلفة قلوبهم لان الله  
اعز الاسلام واغنى عنهم والفقير من له اذ في شئ والمساكين  
من لاشي له والعامل يدفع اليه الامام من الزكوة ان عطل بقدر عمله  
وفي الزكيات ان يعاون المكاتبين في فكك رقابهم والقيام  
من الزمدين وفي سبيل الله منقطع الغزات وابن السبيل  
من كان له مال في وطنه وهو في مكان اخر ولا شئ له فيه فلهذه  
جهات الزكوة ولما لك ان يدفع الكل واحد منهم وله ان  
يقدر على صنف واحد منهم ولا يجوز ان يدفع الزكوة الى  
ذمي ولا يمين بها مسجد ولا يكفن بها ميت ولا يشترى بها  
ربة للعق و لا تدفع الى غني ولا يدفع المذكر زكوة الى ابيه  
وجده وان علا ولا الى ولده وولد ولده وان سفل ولا الى امة  
وجدة ولا الى امة ولا تدفع المرأة الى زوجها عند ابي حنيفة  
وقال ابو يوسف ومحمد تدفع اليه ولا تدفع الى مكاتبه ولا الى  
مملوك غني ولا الى ولد فتن اذا كان صغيرا ولا يدفع الى من  
ما شئ وهم الغني والعباس والجعفر والعقيل والجار



ابن عبد المطلب ومواليهم وقال ابو حنيفة ومحمد اذا دفع  
الزكوة الى رجل يظنه فقيرا ثم بان انه غني او هاشمي او كافر  
او دفع في ظلمة الى فقير ثم بان انه ابوه او ابنه فلا اعادة عليه  
وقال ابو يوسف لا يجوز ولو دفع الى شخص ثم علم انه عبده او  
مكاتبه لم يجز في قولهم جميعا ولا يجوز دفع الزكوة الى من يملك  
نصيبا من اى مال كان ويجوز دفعها الى من يملك اقل  
من ذلك وان كان حقيقيا مكتسبا ويكره نقل الزكوة من بلد  
اخر وانما يفرق صدقة كل قوم فيهم الا ان ينقلها الانسان  
الى قرابته او الى قوم وهم اخرج من اهل بلده **باب**  
**صدقة الفطر** صدقة الفطر واجبة على كل مسلم اذا كان  
مالا لمقدار النصاب فافلا عن مسكنه وثيابه واثائه  
وفرسه وسلاحه وعبده التي زمت يخرج ذلك عن نفسه  
وعن اولاده الصغار وعن ماله التي زمت ولا يؤدى عن  
زوجه ولا عن اولاده الكبار وان كانوا في عياله ولا يخرج  
عن مكاتبه ولا عن ماله للتجارة والعبد بين شيئين لا فطرة  
على واحد منهما ويؤدى للمسلم الفطرة عن عبده الكافر والفطر  
نصف صاع من برة او صاع من تمر او زبيب او شعير القمح

اما ان كان مالاً فانه يكتفون به

ثمانية ارطال بالعراق عند ابى حنيفة ومحمد وقال ابن  
يوسف خمسة ارطال وثلاث رطل وجوب الفطرة  
يتعلق بطول الفجر من يوم الفطر حتى مات قبل ذلك  
لم تجب فطرته ومن اسلم قبل طلوع الفجر وجب فطرته  
او ولد بعد طلوع الفجر لم تجب فطرته ويسحب للناس  
ان يخرجوا الفطرة يوم الفطر قبل الخروج الى المصلي فان قد  
موا قبل يوم الفطر جاز وان اخرها عنه يوم الفطر لم  
تسقط وكان عليهم اخراجها **كتاب الصوم**  
الصوم ضربان واجب ونقل فالواجب ضربان منهما  
يتعلق بزمان بعينه كصوم رمضان والنذر المعين فيجوز صومه  
بنية من الليل وان لم ينو حتى اصبح اجزاء النية ما بينه  
وبين الزوال والغرب الثاني ما ثبت في الذمة كقضاء  
رمضان والنذر المطلق والكفارة فلا يجوز الابنية من الليل  
والنفل كله يجوز بنية قبل الزوال وينبغي للناس ان  
يلتمسوا الهلال في اليوم التاسع والعشرون من شعبان  
فان راوه صاموا وان غم عليهم الهلال اكلوا عدة  
شعبان ثلثين يوما ثم صاموا او من راي هلال رمضان



وحده صام وان لم يقبل الامام شهادة و اذا كان في السماء علة  
 قبل الامام شهادة الواحد العدل في روية الهلال رجلا كان او امرأة  
 حرا كان او عبدا فان لم يكن في السماء علة لم تقبل الشهادة حتى  
 يراه جمع كثير يقع العلم بخبرهم و وقت الصوم من حين طلوع الفجر  
 الثاني الى غروب الشمس والصوم هو الامساك عن الاكل  
 والشرب والجماع نهارا مع اليقظة فان اكل الصائم او شرب او جماع  
 ناسيا مع اليقظة لم يفطر وان ظن انه قد صدقه فاكل بعد ذلك  
 التوبة محمد افعليه القضاء والكفارة عليه فان نام و اقبل او نظر الى امراته  
 فانزل او الدهن او اجماع او كحل او قبل ثم كان انزل بقبلة  
 او لمس فعلية دون الكفارة القضاء ولا باس بقبلة اذا امن  
 على نفسه ويكره ان لم يامن وان ذرعه الحق لم يفطر فان استيقظ  
 عامدا املا الفم فعليه القضاء ومن ابتلع الحصى او الحديد او غيره  
 افطر وقضاها ولا كفارة ومن جامع فمادون الفرج فانه كفارة  
 او اكل او شرب ما يتعدى به او يتداوى به فعليه القضاء والكفارة  
 مثل كفارة الظهار ومن جامع فمادون الفرج فانه كفارة  
 القضاء ولا كفارة عليه وليس في افاد الصوم في قية رمضان  
 كفارة ومن احتقن او استعوط او اقطر في اذنيه او داوى في

الجائفة او امته بدواء فوصل الى جوفه او دماغه افطر فان  
 اقطر في خليه لم يفطر عند اي حنيفة وقال ابو يوسف  
 يفطر من ذاق شيئا بفمه لم يفطر ويكره ذلك ويكره  
 للمرأة ان تمسح بصبيها الطعام اذا كان لها منه بدو تمسح  
 العليل لا يفطر الصائم ويكره من كان مريضا في رمضان  
 فخاف ان صام زاد مرضه افطر وقضى وان غلب في خلقه  
 غبار الدقيق او تراب الطريق او دخان الميريق لم يفطر  
 وان كان مسافرا لا يستقر على الصوم فصومه افضل وان  
 افطر وقضى جاز وان مات المريض والمسافر ومعا على حالهما  
 لم يلزم مرهما القضاء وان صح المريض او اقام المسافر ثم  
 ماتا لم يلزمهما القضاء بقدر الصحة والاقامة وقضاء رمضان  
 ان ارشاه فرقه وان شاء تابعه وان اضره حتى دخل رمضان  
 اخصام رمضان الثاني وقضى الاول بعده ولا فدية عليه  
 والمحال والمرضع اذا خافتا على ولديهما افطرتا وقضتا ولا  
 فدية عليهما والشيخ الفاني الذي لا يقدر على الصيام يفطر  
 ويطعم لكل يوم مسكينا كما يطعم في الكفارات ومن مات  
 وعليه قضاء رمضان فادوى به اطعم عنه وليه لكل يوم مسكينا



نصف صاع من بزر او صاع من تمر او صاعا من شيرة و من دخل  
 في صوم التطوع او في صلاة التطوع ثم افسه قضاءه واذا  
 بلغ الصبي او اسلم الكافر في نهار رمضان اسكنا بقيقه يومها  
 والشرب يومها وصاما ما بعده ولم يقضيا ما مضى منه  
 ومن اغشى عليه في رمضان لم يقض اليوم الذي حدث فيه  
 الانحاء وقضى ما بعده واذا افاق المجنون في بعض رمضان  
 قضا ما مضى منه واذا حاضت المرأة افطرت وقضت  
 واذا قدست المسافر او صح المريض او طهرت الحائض  
 في بعض النهار اسكنا عن الطعام والشرب بقيقه يومها ومن  
 تسحر وهو نيطن ان الفجر لم تطلع او افطرت وهو نيطن ان الشمس  
 قد غربت ثم تبين ان الفجر كان قد طلع او ان الشمس لم  
 تغرب قضا ذلك اليوم ولا كفارت عليه ومن راى هلال  
 القطر وحده لم يفطر واذا كان بالسماء علمه لم يقبل في هلال  
 القطر الا شهادة رجلين او رجل وامرأتين وان لم يكن  
 بالسماء علمه لم يقبل الا بشهادة جماعة يقع العلم بحكمهم  
**يلب الاعتكاف** الاعتكاف مستحب وهو البتة  
 في المسجد مع الصوم بنية الاعتكاف وتحريم على المعتكف

(هذا هو الاعتكاف الذي هو في المسجد مع الصوم بنية الاعتكاف وتحريم على المعتكف)

الحن

الوطئ واللمس والقبلة وان اترل بقبلة او لمس نفسه  
 الاعتكاف وعليه القضا ولا يخرج المعتكف من المسجد الا  
 لحاجة الانسان او للحاجة ولا بأس بان يبيع ويتبع في المسجد  
 من غير ان يحفز السلعة ولا يكلم الا بخير ويكره له القنوت وان  
 جامع المعتكف ناسيا او عامدا بطلا او نهارا بطلا الاعتكاف  
 ومن اوجب على نفسه اعتكاف ايام لازمه اعتكافها بلباسها  
 وكانت متتابعة وان لم يشترط التتابع **كتاب الحج**  
 الحج واجب على كل البالغ العاقل الصحيح اذا قدر واعلى الزاد  
 والراحلة فاضلا عن مسكنه ومالا يدر منه ومن يفتقر عياله  
 الا حين مواعده وكانت الطلقة امناء ويعتبه في المرات ان  
 يكون لها عمر ثم يحج بها او زوج ولا يجوز لها ان يحج بغير محرم  
 اذا كان بينها وبين مكة مسية ثلثة ايام والمواقف  
 التي لا يجوز ان يتجاوزها الانسان الا محملا لاهل الميتة  
 ذوالالحيفة واهل العراق ذات سمرق واهل الشام  
 بالحفة واهل البصرة <sup>مكان</sup> والاهل اليمن بلبام فان قديم  
 الاحرام على هذه المواقف جازة ومن كان داخل المواقيت  
 فميتاته الحل ومن كان بمكة فميتاته في الحج الحرم وفي العمرة



الحل واذا اراد الامام اغتسل او توشأ والغسل افضل  
 ولبس ثوبين جديدين او غسلين اذا اراد اورداء ومس طيبا  
 ان كان له طيب وصلى ركعتين وقال عقب الصلوة اللهم  
 اني ارجو فيك الموت وتقبله مني ثم يلبس عقب الصلوة فان كان  
 مفردا بالغ بنوي بتبليغ الحج والتبليغ ان يقول ليتكن اللهم  
 ليتكن لا شريك لك ليتكن ان الحمد والثناء لك والملك لا  
 شريك لك ولا ينبغي ان يخل شيئا من هذه الكلمات فان  
 زادت فيها جاز فاذ البت فقد اصرم فليتنق ما نهى الله عنه من الرشوة  
 والفسوق والجدال ولا يقتل صيدا ولا يشير اليه ولا يد له  
 ولا يلبس قميصا ولا سراويل ولا قلنسوة ولا عمامة ولا قباء  
 ولا خفين الا ان لا يجد نعلين فيقطعهما أسفل الكعبين ولا  
 يغطي راسه ولا وجهه ولا يمس طيبا ولا يخلق راسه ولا شعر  
 بطنه ولا يقص من كعنه ولا من ظفره ولا يلبس ثوبا مقصوغا  
 بؤرس او زعفران او بخر او بغيره الا ان يكون غسلا لا ينقص  
 ولا لباس بان يغتسل ويدخل الحمام ويستظل بالبيت  
 والحل ويشتر في وسطه الرميان ولا يغسل راسه  
 و كعنه بالحظي ويكثر من التبليغ عقب الصلوة وكلما

على شفا وبسطوا ديارا او لقى ركبان وبالا سحر فاذا دخل الى  
 مكة ابتداء بالمسجد الحرام فان عاين البيت كبر وحلل ثم ابتداء  
 بالحجر الاسود فاستقبله وكبر ورفع يديه واستقبله وقبله  
 ان استطاع من غير ان يؤذي مسلما ثم اخذ عن يمينه  
 تمايلي الباب وقد اضطلع رداءه قبل ذلك فيطوف  
 بالبيت سبعة اشواط ويحمل طوافه من وراء الحيط ويركع  
 في الاشواط الثلاثة الاول منها ويمشي فيما بقي على كعنه  
 ويستلم الحجر كلما قرب ان استطاع ويحتم بالاستلام الطواف  
 ثم ياتي مقام ابراهيم فيصلي عنده ركعتين او جئت  
 ما يقتضيه من المسبح وهذا الطواف طواف القدوم  
 وهو سنة وليس بواجب وليس على اهل مكة طواف  
 القدوم ثم يخرج الى الصفا فيصعد عليه ويستقبل  
 الكعبة ويكبر ويهتل ويصلي على النبي عليه السلام و  
 يدعو الله تعالى بحاجته ثم يحيط بالمروة ويمشي  
 على كعنه فاذا بلغ الى بطن الوادي يسعى بين الميادين  
 الاخرة من سعيا حتى ياتي المروة فيصعد عليها ويقبل  
 كما فصل في الصفا وهذا شوط واحد فيطوف سبعة اشواط



يبدأ بالصلاة ويختم بالمدح ثم يقيم بركة صراخا فيطوف  
بالبيت كلما بدا له فاذا كان له قبل يوم الزوية يوم خطب  
الامام خطبة يعلم الناس فيها الخروج الى منا والصلوة  
بعرفات والوقوف والافاضة فاذا صلى فجر يوم الزوية  
بركة فرج الى منا فقام بها حتى يصلي الفجر من يوم عرفة ثم  
ثم يتوجه الى عرفات فيقيم بها فاذا زالت الشمس من يوم  
عرفة صلى الامام بالناس الظهر والعصر في وقت الظهر ثم  
يبدأ فيخطب الامام خطبة قبل الصلوة يعلم الناس فيها  
الصلوة والوقوف بعرفة والمزدلفة ورؤى الجار والحق  
والخلق وطواف الزيارة ويصلي بهم الامام الظهر والعصر  
في وقت الظهر باذان واقامتين ومن صلى في رمله  
ومره صلى كل واحدة منهما في وقتها عند ابي صيفه وقال  
يجمع بينهما المنفذ ثم يتوجه الى الموقف فيقف بقرب  
الجبل والوفات كلها موقف الا بطن عرفة وينبغي  
لل امام ان يقف بعرفة على راحلته ويدعو او يعلم الناس  
فان الحق والمناسك ويستحب ان يغتسل قبل  
الوقوف بعرفة ويكثر في الدعاء فاذا غربت الشمس افاض

الامام

الامام والناس معه على هنتهم حتى ياتوا المزدلفة فيزولون  
بها والمستحب ان ينزل بقرب الجبل الذي عليه الميمنة  
ويقال له قرح ويصلي الامام بالناس المغرب والعشاء  
في وقت العشاء باذان واقامة واحدة ومن صلى المغرب  
في الطريق لم يخرج عن ابي صيفه ومحمد رحمه الله فاذا اطلع  
الفجر صلا الامام بالناس الفجر بغير نكس ثم وقف الامام ووقف  
الناس معه فدها والمزدلفة كلها موقف الا بطن عرفة  
ثم افاض من الامام والناس قبل طلوع الشمس حتى ياتوا منا  
فيستديرون بحجر العقبة فيرمونها من بطن الوادي سبع حصيات  
مثل حصات الخنزير يكبر مع كل حصاة ولا يقف عندها  
ويقطع التلبية مع اول حصاة ثم يذبح ان احب ثم يلقى  
او يقره والخلق افضل وقد حل له كل شيء الا النكاح ثم ياتي  
مكة من يوم ذلك او من الفدا ومن بعد الفدا فيطوف  
بالبيت طواف الزيارة سبعة اشواط فان كان سعيه بين  
الصفا والمروة عقيب طواف القدوم لم يربط في هذا  
الطواف ولا سعي عليه فان لم يكن قدم السعي رمل في  
هذا الطواف وسعي بعده على ما قدمناه وقد حل له النكاح

طواف الزيارة

الطواف



في كل يوم من هذه الايام  
 في كل يوم من هذه الايام  
 في كل يوم من هذه الايام  
 في كل يوم من هذه الايام  
 في كل يوم من هذه الايام  
 في كل يوم من هذه الايام  
 في كل يوم من هذه الايام  
 في كل يوم من هذه الايام  
 في كل يوم من هذه الايام  
 في كل يوم من هذه الايام

وهذا الطواف هو المفروض في الحج ويكره تأخير عن هذه  
 الايام فان اقره عنها الزمة دم عند ابي حنيفة ثم يعود الى منى  
 فيقيم بها فاذا زالت الشمس من يوم الثاني من ايام الحج  
 رمى الجمار للثلاث يتبع بالتي يلي المسجد الحنيفة فيمنها  
 بسبع حصيات ويكره مع كل حصاة ويقف عند حافها  
 ثم يمر من التي يليها مثل ذلك ويقف عندها ثم يرمي بكرة  
 العقبة كذلك ولا يقف عندها فاذا كان من الغد رمى  
 الجمار للثلاث بعد زوال الشمس كذلك فان اراد ان يتجمل  
 التفرقة الى مكة وان اراد ان يقيم رمى الجمار للثلاث في يوم  
 الرابع بعد زوال الشمس فان قدم الرمي في هذا اليوم قبل  
 الزوال بعد طلوع الفجر جاز عند ابي حنيفة ويكره ان يقدم  
 الا ان ينقل الى مكة ويقف حتى يمر فاذا انقضى مكة  
 نزل بالمحصب ثم يطوف بالبيت سبعة اشواط لا يمر  
 فيها وهذا طواف الصدر وهو واجب الا على اهل مكة  
 ثم يعود الى اهل مكة فان لم يدخل الحرم مكة وتوجه الى عرفات  
 وقف فيها على ما قدمناه فقد سقط عنه طواف القدوم  
 ولا شيء عليه لتركه ومن ادرك الوقوف بوفه ما بين

الزوال

الزوال الشمس من يوم عرفة الى طلوع الفجر من يوم النحر فحة  
 ادرك الحج ومن اجتاز بوفه وهو نائم او غشي عليه او لم يعلم  
 انما عرفة اجزاء ذلك عن الوقوف والمدة في جميع ذلك  
 كما لم تجز غير انما لا تكف راسها وكثف وجهها ولا ترفع  
 صوتها بالتلبية ولا تمل في الطواف ولا يسعي بين الميادين  
 ولا تلحق راسها ولكن تقف **باب القران** القران افضل  
 من التمتع عندنا والافراد وصفه القران ان يهتل بالعمرة والحج  
 معاً من اليقات ويقول بغير الصلوة اللهم اني اريد الحج والعمرة  
 فليتحالي وتقبل حاجتي فاذا دخل مكة ابتدا فطاف بالبيت  
 سبعة اشواط ثم في الاشواط الثلاثة الاولى منها ويسعي بها  
 بين الصفا والمروة وهذه افعال التمتع ثم يطوف بعد السعي  
 طواف القدوم ويسعي بين الصفا والمروة كما يسعي الافراد  
 فاذا رجع الى مكة يوم النحر فخرج شاة او بقرة او بدنة او سبع بدنة  
 فهذا دم القران فان لم يكن له ما يذبح صام ثلثة ايام في الحج اخرها  
 يوم عرفة فان فاتت الصوم حتى دخل يوم النحر لم يجزه الا الله  
 ثم يصوم سبعة ايام اذ رجع الى اهل مكة فان صامها بمكة بعد فريضة  
 من الحج تجاوز وان لم يدخل القارن مكة وتوجه الى عرفات فوقف

انما جمع الحج والعمرة فاحرام  
 واحد لهما

انما الله تعالى  
 تعالى العرف فقال  
 فمن تمتع بالوقوف  
 الى الحج



بها فقد صار رافعا لعمرة بالوقوف وبطل عنه دم القران  
 وعليه دم لرفض العمرة وعليه قضاؤها **باب التمتع** التمتع  
 افضل من الافراد عندنا والتمتع على وجهين متمتع يسوق  
 الهدي ومتمتع لا يسوق الهدي وصفة التمتع ان يتبدل  
 من الميقات فحرم بجمرة ويدخل مكة فيطوف لهما ويسعى ويحلق  
 او يقصر وقد صل من عمرته ويقطع التلبية اذا ابتدأ بالطواف  
 ويقسم بمكة حلالا فاذا كان يوم التروية اهرم بالبحر في المسجد  
 وفصل ما يفعله الحاج بالمفرد وعليه دم التمتع فان لم يجد ما يذبح  
 صام ثلثة ايام في الحج وسبعة اذا رجع الى اهله وان اراد التمتع  
 ان يسوق الهدي اهرم وساق هديه فان كانت بدنة قلها  
 بمزادة ونعل او شعر البذنة عند ابي يوسف ومحمد وهو ان  
 يشق سائرهما من الجانب الايمن ولا يشق البذنة عند ابي  
 حنيفة فاذا دخل مكة طاف ويسعى ولم يتحلى لصلح الحرم  
 بالحج يوم التروية وان قدم الاحرام قبله جاز وعليه دم فاذا  
 حلق يوم النحر فقد حلى الاحرامين وليس لاهل مكة تمتع ولا قران  
 وانما لهم الافراد خاصة واذا عاد التمتع الى بلده جدد فرأه  
 من العمرة ولم يكن ساق الهدي بطل تمتعه ومن اهرم بالعمرة

والله اعلم  
 باب التمتع  
 في الحج

نصب

قبل ان يتحلل فطاف لهما اقل من اربعة اشواط ثم دخلت احدى  
 الحج فتمتها والاحرام بالحج كان متمتعا والى طواف لعمرة قبل شهر  
 الحج اربعة اشواط فصاعدا ثم حج عن طائفة ذلك لم يكن متمتعا  
 واشهر الحج شوال وذو القعدة ومن ذى الحجة فان قدم  
 الاحرام بالحج عليها جاز اهرم وان عقد بها واذا احضرت  
 المدة عند الاحرام اغتسلت واهرمت وصنعت كما  
 يصنع الحاج غيرها لا يطوف بالبيت حتى تطهر وان  
 احضرت بعد الوقوف وطواف الزيارة انقضت بمكة  
 ولا شئ عليها الا ترك طواف الصدر **باب النجا بالحج** لا اهرم  
 اذا تطيب المحرم فعليه الكفارة فان طيب عضو كاملا فحاشا  
 اذا خطبه دم فان طيب اقل من عضو فعليه صدقة وان  
 ليس ثوبا مصبوغا او مخططا او غطى راسه يوما كاملا فعليه  
 دم وان كان اقل من ذلك فعليه صدقة وان حلق ربيع  
 راسه فصاعدا فعليه صدقة وان حلق مواضع الحاج فعليه  
 دم عند ابي حنيفة قال ابو يوسف ومحمد وعليه صدقة  
 وان قص اظافر يديه ورجليه فعليه دم وان قص اظافره  
 يدا ورجلا فعليه دم وان قص اقل من خمسة اظافر فعليه

دم وان حلق اقل من اربعة اشواط



صدقة وان قضى خمسة اظافر متفرقة من يديه او رجله عليه  
 صدقة عند ابن حنيفة وابن يوسف يدورها الله وقال محمد  
 عليه دم وان طيب او حلق او لبس من غير عذر فعليه  
 دم وان كان ذلك من عذر فهو عتق ان شاء ذبح شاة  
 وان شاء تقدي على ستة مساكين بثلاثة اصبع من طعام  
 وان شاء صام ثلثة ايام وان قبل او لمس بشهوة فعليه  
 دم انزل اوله ينزل ومن جامع في احد السبلين قبل الوقوف  
 بعرفة فحجته وعليه شاة ويغضى في الحج تكلم بمضي من لم  
 يقصد الحج وعليه القضاء وليس عليه ان يغارق امرأته  
 اذا حج لها في القضاء ومن جامع بعد الوقوف بعرفة قبل  
 طواف الزيارة لم يجز حتى وعليه بدنة وان جامع بعد الطواف  
 فعليه شاة ومن جامع في العمرة قبل ان يطوف لها اربعة  
 اشواط افسدها ومهر فيها وقضاها وعليه شاة وان  
 وطئ بعد ما طاف اربعة اشواط فعليه شاة ولا يقصد عمرته  
 ولا يلزم قضاها ومن جامع ناسيا كان كمن جامع عاندا  
 ومن طاف طوافا للقدم محضاً فعليه صدقة ومن طاف  
 جنباً فعليه شاة ومن طاف طواف الزيارة محضاً فعليه شاة

ومن طاف جنباً فعليه بدنة والا فضل ان يعيد الطواف  
 ما دام بكة ولا ذبح عليه ومن طاف طواف الصدر محضاً  
 فعليه صدقة وان طاف جنباً فعليه شاة ومن ترك  
 من طواف الزيارة ثلثة اشواط فمأدونها فعليه شاة  
 وان ترك اربعة اشواط بقي محرماً ابداً حتى يطوفها  
 ومن ترك ثلثة اشواط من طواف الصدر فعليه صدقة  
 وان ترك طواف الصدر فعليه صدقة او اربعة اشواط  
 منه فعليه شاة ومن ترك السعي بين العتفا والمروة  
 فعليه شاة وحجة تام ومن افاض من عرفه قبل الالمام  
 فعليه دم ومن ترك الوقوف بالمرزلفة فعليه دم ومن  
 ترك رمي الجمار في الايام كلها فعليه دم وان ترك رمي  
 يوم افعليه دم ومن ترك رمي احد الجمار الثلث فعليه  
 صدقة وان ترك رمي حجرة العقبة في يوم النحر فعليه  
 دم ومن اقر الخلق حتى مفتت ايام النحر فعليه دم عند  
 ابن حنيفة وكذلك ان اخر طواف الزيارة عند ابن حنيفة  
 واذا قتل الحرم ميئداً او ذل عليه من قتله فعليه الجزاء  
 يستوي في ذلك العانده والناسي والمستند والنهال



والجاء عنه الى صيفته و الى يوسف ان يقوم الصيد في المكان  
الذي قتل فيه او فراقب المواضع منه ان كان الصيد في البرية  
يقوم ذوا عدل ثم يخرج من القيمة ان شاء ابتاع بها هديا  
فدفع ان بلغت قيمة هديا وان شاء اشترى بها طعاما  
فتصدق به على كل مسكين نصف صاع من برة او صاعا من تمر  
او شعير وان مناهم من كل نصف صاع من برة يوما وعن كل  
صاع من تمر او شعير يوما فان قتل من الطعام اقل من نصف  
صاع فهو يخرج ان شاء تصدق به وان شاء صام عنه يوما  
كاملا وقال ثم يجب في الصيد النظرة فيما له نظره في الطريق  
شاة وفي الضبع شاة وفي الارنب عناق وفي البقعة  
بدنة وفي الشروخ جفرة ومن خرج صيدا او نبت شعيرة او  
قطع ففوا منه فمن ما نقص وان يترك من شاة  
او قطع فوايم الصيد فخرج من طينة الامتناع فطرية قيمته  
كاملا ومن كسب من صيد فطرية قيمته فان خرج من البقعة  
خرج ميت فعليه قيمته حيا وليس في قتل الجوارح والحيات  
والذئب والحية والعقرب والفارة والكلب العقور  
فليس في قتل البعوض والبه الغيث والفا دشتي ومن قتل

في الصيد  
في البرية  
في المواضع  
في المكان  
في القيمة  
في الهديا  
في الطعام  
في التصدق  
في البرة  
في التمر  
في الشعير  
في النظرة  
في الطريق  
في الشاة  
في الارنب  
في البقعة  
في البدنة  
في الشروخ  
في الجفرة  
في الصيد  
في الطينة  
في الامتناع  
في الفطرية  
في القيمة  
في الجوارح  
في الحيات  
في الذئب  
في الحية  
في العقرب  
في الفارة  
في الكلب  
في العقور  
في البعوض  
في البه الغيث  
في الفا دشتي

قوله

قلته بقدر ما يشاء ومن قتل صراقة بقدر ما يشاء  
والتي هي من الجراد ومن قتل بالايه كل واحد من الصيد  
وكونها فعليه الجزاء ولا يتجاوز قيمتها شاة وان صال  
الشيء على حرم فقتله فلا شيء عليه وان اضطر الحرام الى اكل  
لم الصيد فقتله فعليه الجزاء والاباس بان يذبح الحرم الشاة  
والبقرة والبعير والارحمة والبيطير الكسيرة وان قتل حماما  
مسرا فلا او طيسا مستثان فعليه الجزاء وان ذبح الحرم  
صيدا فذبحته نجاسة ميتة لا يحل اكلها ولا لباس بان ياكل  
الحرم ثم صيدا اصطادة حلال وذبحه اذا لم يدله الحرم عليه  
ولا امره بغيره وفي ميد الحرم اذا ذبح الحلال فعليه الجزاء وان  
قطع خشيش الحرم او شجرة الذي ليس بملك ولا هو متا  
يئس الناس فعليه قيمته وكل شيء فخذ القارن مما ذكرنا  
ان فيه على المفرد فعلى القارن وبان دم لحته ودم لونه  
الا ان يتجاوز الميقات من غير اصرام ثم يحرم بالهبة والحج  
فيلزمه دم واحد واذا اشتك حرمان فمقتل صيد فعلى  
كل واحد منهما الجزاء كاملا واذا اشتك حلالان في  
قتل صيد الحرم فعليه ما جزاء واحد فاذا باع الحرم صيدا او

قوله



اتباعه قابليع فاستدب **باب** الاضمار اذا قصر الحرام  
 بعدوا واصابه مرض يمنع من الحضي بآزله التحلل وقيل له  
 ابعث شاة تدبج في الحرم وواعد من يحلها اليوم بعينه يذبحها  
 فيه ثم تحلل وان كان قاربا بعث بدمي ولا يجوز ذبح  
 دم الاضمار الا في الحرم ويجوز ذبحه قبل يوم النحر عند اى ضيقة  
 وقال لا يجوز الذبح لله للحمه بالذبح الا في يوم النحر ويجوز  
 للحمه بالعمرة ان يذبح متى شاء والمحمرة بالذبح اذا تحلل فحليه  
 حتى وعمرة وعلى المحمرة بالعمرة القضاء وعلى القارن حتى وتارة  
 واذا بعث المحمرا هديا وواعدهم ان يذبحوه في يوم بعينه  
 ثم ذال الاضمار فان قدر على ادراك الهدي والذبح لم يجز  
 التحلل ولزمه الحضي وان قدر على ادراك الهدي دون الذبح  
 اجزاء التحلل وان قدر على ادراك الذبح دون الهدي جاز  
 له التحلل استحسانا ومن اضمر علة وهو ممنوع من الوقوف  
 والطواف الزيارة كان محمرا وان قدر على ادراك احدى  
 فليس محمرا **باب الغوات** ومن اصرم بالذبح فضاة الوقوف  
 بعرفة حتى طلع للفر الثاني من يوم النحر فقد فات الذبح وعليه  
 ان يطوف ويسعى وتحلل ويقضي الحج من قابل ولادم عليه

والعمرة

والعمرة لا تقوت وهي جائزة في جميع السنة الا خمسة  
 ايام ويكره فعلها فيها يوم عرفة ويوم النحر وايام التشريق  
 والعمرة سنة وهي الاحرام والطواف والسعي والعلق  
**باب الهدى** الهدى اذناه شاة وهو من ثلثة  
 انواع الابل والبقر والغنم يجوز في ذلك الثني فصاعدا  
 الا من الفتان فان الخنزير منه يحرم فيه ولا يجوز في الهدى  
 مقطوع الاذن او الكرش او لا مقطوع الذنب ولا اليد ولا  
 الرجل ولا الزاهية العين ولا العجفاء ولا العرجاء التي  
 لا يمشى الى المنك والاشاة جائزة في كل شئ الا في موضعين  
 من طواف طواف الزيارة جنبا ومن جامع بعد الوقوف  
 بعرفة قبل طواف الزيارة فانه لا يجوز الا بدنه او البدنة والبقرة  
 يحزى كل واحد منهما عن سبعة اذا كان كل واحد من الشاة  
 يزيد القربة فان اراد اصد هم بنصيبه لم يجز للباقين ويجوز  
 الاكل من هدي التطوع والمتعة والقربان ولا يجوز الاكل من  
 بقية الهدايا ولا يجوز ذبح هدي التطوع والمتعة والقربان  
 الا في يوم النحر ويجوز ذبح بقية الهدايا اى وقت شاء ولا يجوز  
 ذبح الهدايا الا في الحرم ويجوز ان يتصدق بها على مسكين

الشيء هو من الغنم والمضى من  
 ومن يضرب سنين ومن  
 ومن يضرب سنين  
 من الابل ما عدا اربع السنة  
 وطعن في السنة الخامسة و  
 من البقر ما عدا عليه سنة الثانية  
 ومن الضأن ما عدا عليه  
 اكثر الحول



الحرم وغيرهم ولا يجب التعريف بالهدايا ولا الفضل في البئر  
 الخ وفي البقر والغنم الذبح والاقل ان يتولى الانسان ذبحها <sup>بنفسه</sup>  
 اذا كان يحسن ذلك ويتصدق بجلدها وخطامها ولا يوطئ اقر  
 البئر منها ومن ساق هديه فاضطر الى ركوبها <sup>ولو</sup> وان استغنى  
 عن ذلك لم يركبها وان كان لها لبن لم يجلدها <sup>بني</sup> وينفق ضررها بالماء  
 البارد حتى ينقطع اللبن ومن ساق هديا <sup>ضعيف</sup> فاعطيت <sup>ان ملك</sup> ضررها  
 بالماء الحار ان كان تطوعا فليس عليه غيره وان كان واجبا  
 فعليه ان يقيم غيره مقامه وان اصابه عيب كبير اقام غيره  
 مقامه ومنع بالمعيب ما شاء واذا عطيت البقرة في الطريق  
 فاذا كان تطوعا تحمها ومنع نعلها بدمها وضرب بها <sup>ان قرب الله</sup> ضرتها  
 ولم ياكل منها هو ولا غيره من الاقرباء وان كانت واجبة اقام  
 غيرها مقامها ومنع بها ما شاء ويقلد هدر التطوع والمنفعة  
 والقن ولا يقلد دم الاحصار ولا دم الجنائيات **كتاب**  
**البيع** البيع ينقذ بالايجاب والقبول اذا كانا  
 بلفظي الماضي واذا اوجب احد المتعاقدين البيع فالآخر  
 بالخيار ان شاء قبل في المجلس وان شاء رده واتيها تام من  
 المجلس قبل القبول بطل الايجاب فاذا حصل الايجاب والقبول

لزمها البيع

لزمها البيع ولا يصار لواحد منهما الا من عيب او عدم روية  
 والاغوا من المشار بها اليها لا يحتاج الى معرفة مقدارها في جواز  
 البيع والاثمان المطلقة لا تنقذ الا ان يكون معرفة القدر والصفة  
 ويجوز البيع بثمن حال وموئجل اذا كان الاجل معلوما ومن اطلق  
 الثمن في البيع كان على غالب نقد البلد فان كانت النقود مخلقة  
 فالبيع فاسد الا ان يتبين احداهما كوز بيع الطعام والحيوان  
 كلها مكاييل ويجوز فقه وبائنا بعينه لا يعرف مقداره <sup>بذات</sup> ولو  
 بعينه لا يعرف مقداره ومن باع صبرة طعام كل قفزة بدرهم  
 جاز البيع في قفزة واحدة عند ابي حنيفة <sup>بذات</sup> الا ان يسمى  
 بجملة قفزا منها ولا يجوز البيع في البيع ومن باع قطع غنم  
 كل شاة بدرهم فالبيع فاسد في جميعها وكذلك من باع  
 ثوبا من اربعة كل ذراع بدرهم ولم يسم بجملة الذرعان ومن  
 ابتاع صبرة طعام على انها مائة قفزة بمائة درهم فوجد بها اقل  
 من ذلك كان المشتري بالخيار ان شاء اخذ الموجود بحصته  
 من الثمن وان شاء فسخ البيع فان وجد المالكه فالزيادة  
 للبايع ومن اشترى ثوبا على انه عشرة اذرع بعشرة دراهم  
 او ارضا على انها مائة ذراع بمائة درهم فوجد بها اقل من ذلك



فالمشتري بالخيار ان شاء اخذها بجميع الثمن وان شاء تركها  
وان وجدها اكثر من الذراع الذي سماه فهو لمشتري ولا يصح  
للبائع وان قال بعثتها على امانة ذراع بمائة درهم كل ذراع  
بدرهم فوجدتها ناقصة فهو بالخيار ان شاء اخذها  
بما بقي من الثمن وان شاء تركها وان وجدها زائدة كان  
المشتري بالخيار ان شاء اخذ الجميع كل ذراع بدرهم  
وان شاء فسح البيع ومن باع دارا دخل بناؤها في البيع  
ومقاتلتها وان لم يستمر ومن باع ارضا دخل ما فيها من الخيل  
والشجر في البيع وان لم يستمر ولا يدخل الذرع في بيع الارض  
الا بالتسمية ومن باع نخلا او نخلا فيه ثمرة فتمت  
للبائع الا ان يشترط المبتاع ويقال للبائع اقطعها ولم  
المبيع ومن باع ثمرة لم يبداء صلاحها او قد بداء جاز البيع  
وجب المشتري قطعها في الحال فان شرط تركها على الخيل  
فسد البيع ولا يجوز ان يبيع ثمرة ويستثنى منها اوطالا  
معلومة ويجوز بيع الحنطة في سبيلها والبقلا في قشره  
ومن باع دارا دخل في البيع مفايق اغلاقتها واجرة الكيال  
وتأخذ الثمن على البائع واجرة وذان الثمن على المشتري

باب

ومن باع

ومن باع سلعة بثمن قبل المشتري ادفع الثمن اولا فاذا دفع الثمن  
قبل للبائع سلم المبيع ومن باع سلعة بثمن قبل  
لها سلم معا **باب خيار الشرط** خيار الشرط جائز في  
البيع للبائع والمشتري ولهما الخيار بشرط ثلثة ايام فاذا مضى  
ولا يجوز اكثر من ذلك عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد يجوز  
اكثر من ذلك اذا سميت مدة معلومة وخيار البائع يمنع خروج  
المبيع عن ملكه فاذا قبضه المشتري هلك في يده منه بالقيمة  
وخيار المشتري لا يمنع خروج المبيع عن ملك البائع الا ان  
المشتري لا يملكه ولا يدخل في ملكه عند ابي حنيفة وقال  
يملكه فان هلك في يده هلك بالثمن وكذلك ان دخل  
عيب ومن شرط له الخيار فله ان يفسخ البيع في مدة الخيار  
ان يجوز له ان اجازة بغير حصة صاحبه جاز وان فسح لم يجز  
الا ان يكون الاخر حاضر او ان مات من له خيار الشرط بطل  
خياره ولم ينتقل الى ورثته ومن باع عبدا على ان خيارا او كاتب  
مكان بخلاف ذلك فالمشتري بالخيار ان شاء اخذ بجميع  
الثمن وان شاء ترك **باب خيار الرؤية** ومن اشترى  
شيئا لم يره فالبائع جائز له الخيار اذا لا اله الا الله ان شاء اخذ

تمليكات على نوعين تمليك عين وتمليك  
منفعة وتمليك العين نوعان بعض  
وبغير عوض وتمليك المنفعة نوعان  
ايضا بغير عوض كالعارية وبعض  
كالاجارة



۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

فَيُؤَيِّدُهُ بَعْدَ الْبُلُوغِ فِي ذَلِكَ الْبَالِغِ  
تَتَبَّعْ فَيُعَاوِدُهُ فِي ذَلِكَ الْمَشْتَرِكِ  
فَيُكُونُ عِيَاظًا

واجب نقصان الثمن في هادة التجارة وهو عيب والاباق  
 والبول في الفراش والسرة عيب في الصيغة عالم يبلغ  
 فاذا بلغ فليس ذلك بعيب حتى يحاوذه بعد البيع  
 والجم والذ في عيب في الجارية وليس بعيب في الخلام الا  
 ان يكون من ذاء <sup>والتزنا</sup> عيب في الجارية دون الخلام  
 واذا حدث عند المشتري عيب ثم اطلع على عيب اخر كان  
 عند البائع فلم ان يرجع بنقصان العيب <sup>ولا ليرة</sup> المبيع  
 الا ان يرى البائع ان ياخذ به عيب وان قطع المشتري  
 الثوب او خاط او صبغ <sup>او قال</sup> اولت السويق يستحق ثم اطلع  
 على عيب رجع بنقصانه وليس للبائع ان ياخذ به ومن اشترى  
 عبدا فاعتقه او مات ثم اطلع على عيب رجع بنقصانه فان  
 قتل المشتري العبد او كان طحاما فاكله لم يرجع بشئ في  
 قول ابي حنيفة وقال لا يرجع بنقصان العيب ومن باع  
 عبدا فباعه المشتري ثم اطلع المشتري الثاني على عيب  
 رده على بايعه ثم رده عليه بعيب فان قبله بقضاء القاضي  
 فلم ان يرده على بايعه الاول وان قبله بغير قضاء القاضي فليس  
 ان يرده ومن اشترى عبدا او شرط البراءة من كل عيب فليس

وَبَايعَ مَلِكًا غَيْرَهُ فَلَا كَلِمَةَ بِالْخِيَارِ  
أَوْ شَاءَ أَجَازَ النَّبِيُّ وَأَوْ شَاءَ فَمِنْ  
ذَلِكَ لَمَّا أُعْطِيَ عُرْوَةُ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ  
بِشْرَى بِهِ أَضْحِيَّةً وَبِشْرَى بِهِ بَنَاتُهَا  
وَبِشْرَى بِهَا بَنَاتُهَا بِشْرَى بِهِ بَنَاتُهَا  
فَقَبِلَ وَدَعَا لَهُ بِالْبَرَكَةِ وَتَوَلَّى السَّلَامَ  
كَمَا قَالَ الشَّافِعِيُّ لَمَّا أَجَازَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ  
السَّلَامُ خَلَاصَهُ مِنْ نَحْوِ مَا سَمِعْتُ  
رَبِّي مِنْ عَيْشَةٍ فِي بَابِ خِيَارِ الزَّوْجَةِ



للمشتري ان يرد به بغيره وان لم يتم حله العيوب ولم يبعدها  
**باب البيع الفاسد** البيع الفاسد اذا كان احد  
 العوضين او كلاهما عا فابيع فاسد كالببيع بالميتة  
 او بالدم او بالحم او بالخنزير وكذلك اذا كان المبيع غير  
 مملوك كالحمار وبيع ام الولد والمذنب والمكاتب فسد ولا  
 يجوز بيع السمك في الماء قبل ان يهبط او لا يبيع الطير في  
 الهواء ولا يجوز بيع الحمل ولا البنت ولا يبيع اللبن في الفرج  
 والعنق على ظهر الفم وذراع من ثوب وجذع في نصف  
 وضرب القطن في الماء وبيع المزاينة وهو بيع التمر على رؤس  
 النخيل فخرية ثم ولا يجوز البيع باللقاء الحرام والملازمة ولا يجوز  
 بيع ثوب من ثوبين ومن باع عبدا على ان يعتقه المشتري او يتركه  
 او يكاتبه او باع امه على ان يستولدها فابيع فاسد وكذلك  
 لو باع عبدا على ان يستحق منها البايع شهرا او ذراعا على ان  
 يسكنها البايع مدة معلومة او على ان يقضيه المشتري درهما  
 او على ان يهدي له هدية ومن باع عبدا على ان لا يسلمها الى  
 رأس الشهر فابيع فاسد ومن باع حماره الا حمله فابيع  
 ومن اشترى ثوبا على ان يقطعه البايع او يخيطة قيضا او قبله

التمسك بالخيار الذي يشترطه  
 جمع ما ذكره في  
 هذه الاخرية

من باع ثوبا على ان يقطعه  
 البايع او يخيطة قيضا  
 او قبله

التمسك بالخيار الذي يشترطه  
 وانقصه كل واحد في نفسه  
 كل واحد في الآخر

في البيع  
 في البيع  
 في البيع

او نكلا على ان يخذوها او يشترها فابيع فاسد او البيع الى الميتة  
 وزوال المهر وجان وموم النصارى وفطر اليهودي اذا لم يوف  
 المتبايعان ذلك فاسد ولا يجوز البيع الى الجصاد والدياس  
 والقطاف وقدم الحاج فان اشترى باسقاط الاجل قبل  
 ان ياتخذ الناس في الجصاد والدياس وقبل قدم الحاج  
 جاز البيع فاذا قبض المشتري المبيع في البيع الفاسد بامر البايع  
 وفي العقد عوضان لكل واحد منهما مال ملك المبيع ولزمت  
 قيمته ولكل واحد من المتعاقدين فسخه فان باع المشتري  
 نقد ببيعته من جمع بين ماله وشاة زكية وميتة بطل  
 البيع في جميعها وان جمع بين عبدين ومدبر او بين عبدين وعبدة  
 غيره صح البيع في العبد بصفته من الثمن ونهى رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم عن الخيش وعن السوم على السوم غيره  
 ومن تلقى الجلب والبيع الحاضر للبايع والبيع عند اذان  
 الجمعة وكل ذلك يكره ولا يفد به العقد ومن طلع مملوكا من  
 صغيره من احد عها ذورم محرم من الاخر لم يفرق بينهما وكذلك  
 اذا كانا احدهما كبيرا والاخر صغيرا فان فرق بينهما كره له  
 ذلك وجاز البيع وان كان كبير بين فلان باس بالتفريق بينهما

والميتة او ميتة  
 ميتة مدبرة او ميتة  
 تشد يد يديه كالفارس  
 دكلى وابيض وياجوج  
 دكلى نه دبر ليقال مات  
 فهو ميت وميت وقوم  
 وميتون واصل ميت ميتة  
 فيه المذكور كذا في الاخرية



**باب الاقالة** الاقالة جائزة في البيع بمثل  
 الثمن الاول فان شرط اقل منه او اكثر قال شرط باطل ويرة  
 بمثل الثمن الاول وهي فسخ في حق المتعاقدين بيع جديد في حق  
 المتعاقدين بيع جديد في حق غيره فان قول ابي حنيفة وعلما  
 الثمن لا يمنع حتى الاقالة وهلاك المبيع يمنع منها فان  
 هلك بعض المبيع جازت الاقالة في باقية **باب**  
**المراجعة والتولية** المراجعة نقل مملوك بالعقد الاول  
 بالثمن الاول مع زيادة ربح والتولية نقل مملوك بالعقد الاول  
 بالثمن الاول مع غير زيادة ربح ولا يقع المراجعة والتولية  
 حتى يكون العوض قالا مثل وجوز ان يضيف الى رأس المال  
 اجرة القصار والصبياغ والقران والعتاق واجرة عمل الطعام  
 ويقول قام على بكذا ولا يقول استرته بكذا فان اطلع المشتري  
 على خيانه في المراجعة فهو بالخيار عند ابي حنيفة ان شاء اخذه  
 بجميع الثمن وان شاء فسخه وان اطلع على خيانه في التولية اسقطها  
 من الثمن وقال ابو يوسف يحط فيها وقال محمد لا يحط فيها  
 ومن اشترى شيئا فمات قبل ان يحل لم يخبر له بيمينه حتى يقبضه  
 ويجوز بيع العتاق قبل القبض هذا ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد

والفصل

لا يجوز

لا يجوز ومن اشترى مكيلا مكيلا او موزونا موازنة فاكتماله  
 او اقرنه ثم باعه مكيلا موازنة لم يخبر للمشتري ان يبيع منه  
 ولا ياكله حتى يعيد الكيل او الوزن والتصرف في الثمن قبل القبض  
 جائز ويجوز للمشتري ان يزيد البائع بعد العقد في الثمن  
 ويجوز للبائع ان يزيد في المبيع ويجوز ان يحط من الثمن  
 ويتعلق الاستحقاق بجميع ذلك ومن باع بيمين حال  
 ثم اجلة اجلا معلوما صار مؤجلا وكل دين حال اذا اجل  
 صاحبه صار مؤجلا القرض فان تأجيله لا يصح **باب**  
**الرجوع** الرجوع في كل مكيل او موزون اذا بيع  
 بخس متفاضلا فالعلة فيه الكيل مع الجنس والوزن  
 مع الجنس فاذا بيع المكيل والوزن بخس متفاضلا جاز  
 البيع ومن تفضل المكيل بالبيع ولا يجوز بيع الميزان بالرجوع  
 الرجوع الا مثلا بمثل فاذا عدم الوصفان الجنس والمعنى  
 المفهوم اليه حل التفاضل والنساء كببيع الثوب بالدرهم  
 والثانية واذا عدم التفاضل والنساء واذا وجد  
 احدهما وعدم الآخر حل التفاضل ومن النساء كببيع اللبنة  
 والشعير وكل شئ نفى رسول الله عليه السلام عن الرجوع التفاضل

لا يجوز الرجوع في كل مكيل او موزون اذا بيع بخس متفاضلا فالعلة فيه الكيل مع الجنس والوزن مع الجنس فاذا بيع المكيل والوزن بخس متفاضلا جاز البيع ومن تفضل المكيل بالبيع ولا يجوز بيع الميزان بالرجوع الرجوع الا مثلا بمثل فاذا عدم الوصفان الجنس والمعنى المفهوم اليه حل التفاضل والنساء كببيع الثوب بالدرهم والثانية واذا عدم التفاضل والنساء واذا وجد احدهما وعدم الآخر حل التفاضل ومن النساء كببيع اللبنة والشعير وكل شئ نفى رسول الله عليه السلام عن الرجوع التفاضل

لا يجوز



وفيه كيل وهو كيل ابد وان ترك الناس الكيل فيه مثل  
 الحنطة والشعير والتمر والملح وكل ما نفق على تحريم التفاضل فيه  
 وزنا فهو موزون ابد مثل الذهب والفضة وما لم ينق  
 عليه فهو محمول على عادة الناس وعقد القرض واقع على  
 ما وقع على جنس الاثمان يعتد فيه قبض عوضه في المجلس ما سواه  
 مما فيه الربا يعتد فيه التعيين ولا يعتد فيه التقابض ولا يجوز  
 بيع الحنطة بالذيق ولا بالتوقيق ويجوز بيع التمر بالحيوان  
 عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد لا يجوز الا ان يكون  
 التمر الذي اكثر مما هو من العقد عليه ويجوز بيع الطيب بالتمر  
 مثلاً بمثل والعنبر بالزبيب ولا يجوز بيع الزيتون  
 بالزيت والتجسم بالشمع حتى يكون الزيت  
 والشمع اكثر مما في الزيتون والشمع فيكون الدخن  
 بمثل والزباد بالزبد ويجوز بيع التماسيح المختلفة  
 بعضها ببعض تفاضلاً وكذلك اللبان الابل والبقرة  
 والغنم وخن الدقل بخل الغنم ويجوز بيع الحنطة  
 بالحنطة والذيق تفاضلاً ولا ربا بين المولى وعبد  
 ولا بين المسلم والمسلم في دار الحرب **باب السلم**

في السلم  
 في السلم  
 في السلم

السلم

السلم جائز في المكيلات والموزونات والمعدودات  
 التي لا يتفاوت كالجوز والبيض وفي المذروعات ولا  
 يجوز السلم في الحيوانات ولا في امارة ولا يجوز في الجلود عدد  
 ولا في الحطب حنطاً ولا في الرطبة جزاً ولا يجوز السلم حتى  
 يكون المسلم فيه موجوداً من حين العقد الى حين الحلق  
 ولا يصح السلم الا باجل معلوم ولا يصح السلم بمكيل  
 رجل بعينه ولا بذر اعرج بعينه وفي الطعام قيرته بعينه او ثمر  
 نخلة بعينه ولا يصح السلم عند ابي حنيفة الا بسبع شرايط  
 تذكر في العقد جنس معلوم ونوع معلوم وصفة معلومة ومقدار  
 معلوم واجل معلوم ومعرفة مقدار رأس المال اذا كان تمام  
 يتعلق به العقد على قدره كالمكيل والموزون والمعدود و  
 تسمية المكان الذي يوفيه اذا كان له محل وموئدة وقالا  
 لا يحتاج الى تسمية رأس المال اذا كان معيناً ولا الى مكان  
 التسليم ويسلم في موضع العقد ولا يصح السلم حتى يقبض  
 رأس المال قبل ان يفارقه ولا يجوز التقرف في رأس المال  
 ولا في السلم فيه قبل قبضه ولا يجوز الشك ولا التولية في  
 السلم فيه قبل قبضه ويجوز السلم في الثياب اذا سمي طولاً

السلم بيع الشئ على ان يكون  
 على البائع بآلة او معتبره الشئ  
 في اللغة التسليم والتسليم

في السلم  
 في السلم  
 في السلم

على  
 سعة السلم  
 فليس في السلم معلوم  
 اجل معلوم



وبيعنا ورقية ولا يجوز السلم في الجواهر ولا في الخبز ولا  
 ناس بالسلم في اللبن ولا في الأجر إذا استميا بملينا مغلوما  
 وكل ما أمكن ضبط صفته ومعرفة مقداره جاز السلم فيه  
 وما لا يمكن ضبط صفته ولا يعرف مقداره لا يجوز السلم فيه  
 ويجوز بيع الكلب والخنزير والسمك والخبز والبيع الحز  
 والخمر <sup>بشرط</sup> ~~بشرط~~ ولا يجوز بيع الدود القم إلا أن يكون  
 مع القم ولا يخل إلا أن يكون مع اللوز أو أنة <sup>أو غيره</sup>  
 في البيعة كالمسلمين إلا في الخمر والخمر خاصة فإن  
 عقدهم على الخمر كعقد المسلم على العصب وعقدهم على الخمر  
 كعقد المسلم على الشبات **كتاب الصرف**  
**العرف** هو البيع الذي إذا كان كل واحد من عوضيه  
 من جنس لا ثمن قال باع ففئة بفئة أو ذهبا بذهبا  
 لم يجر إلا مثلاً بمثل وإن اختلفا اختلافاً في الجودة  
 والمصاغة ولا بد من قبض العوضين قبل الأثر أو إذا  
 باع الذهب بالفضة جاز <sup>العوضين</sup> التقاضل ويجب التقابض  
 وإن اختلفا في الصرف قبل قبض العوضين أو أحدهما  
 بطل العقد ولا يجوز التقرف في غير الصرف قبل قبض

ولا

ويجوز بيع الذهب بالفضة بخازنة ومن باع سبعة محلي  
 بمائة درهم وحلته خمسون درهماً فخرج من ثمنه خمسين  
 درهماً جاز البيع وكان المقبوض من حصة الفضة وإن  
 لم يبين ذلك وكذلك إن قال فخذ هذه الخمسين من ثمنها  
 فإن لم يتقابض الخمسين حتى أفرق بطل العقد في الحلته  
 والسيف جميعاً إن كان لا يتخلص إلا بفروان كان  
 يتخلص بغيره فجاز البيع في السيف وبطل في الحلته  
 ومن باع أناة فضة ثم أفرقها وقد قبض بعض ثمنه  
 بطل العقد فيما لم يقبض ومن قبض فيما قبض وكان الأناة  
 شركة بينهما وإن استحق بعض الأناة كان المشتري  
 بالخيار إن شاء أخذ الباقي بحقيقته وإن شاء رده  
 وإن باع قطعة فضة فاستحق بعضها أخذ ما بقي بحقيقته  
 ولا خيار له ومن باع درهماً وديناراً بدينارين ودرهم  
 جاز البيع وجعل كل واحد من الجنس بدينارين جنس  
 الآخر ومن باع أحد عشر درهماً بعشرة دراهم وديناراً بجاه  
 البيع وكانت العشرة مثلاً والدينار بدينارين ويجوز بيع  
 درهمين محيين ودرهم غلة بدرهم محي ودرهم غلة

سيف

لم يتقابض



واذا كان الغالب على الدراهم الفضة فهي فضة واذا كان  
 الغالب على الدراهم الذهب فهي ذهب ويعتبر فيهما  
 من يحرم التفاضل فيعتبه في الجواز وان كان الغالب  
 عليهما الفضل فليس في حكم الدراهم والدراهم وهي في  
 حكم العروض فاذا بيعت بجنبها متفاضلا جاز البيع  
 واذا اشترى بها سلعة ثم كسدت قبل القبض وتر  
 الناس المعاملة بها بطل البيع عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف  
 عليها قيمة ما يوم البيع وقال محمد يعتبه قيمتها اخر ما يتعامل  
 الناس بها وجوز البيع بالفلس النافقة وان لم يمتن  
 وان كان كالمسدة لم تجز البيع بالفلس النافقة بها  
 حتى يعتبها واذا باع بالفلس النافقة ثم كسدت  
 قبل القبض بطل البيع عند ابي حنيفة ومن اشترى شيئا  
 بنصف درهم فلو كان جاز البيع وعليه ما يباع بنصف  
 درهم من الفلوس ومن اعطى العترة في درهم فقال اعطني  
 بنصفه فلو ساء بنصفه نصف الا حصة في البيع في الجميع  
 عند ابي حنيفة وابو يوسف وقال محمد جاز البيع في الفلوس  
 وبطل ما بقي ولو قال اعطني بنصف درهم فلو

فلو كان درهم

ونصف

من كان الغالب على الدراهم الفضة فهي فضة  
 ومن كان الغالب على الدراهم الذهب فهي ذهب  
 ومن كان الغالب على الدراهم الفضة والذهب فهي فضة  
 ومن كان الغالب على الدراهم الفضة والذهب فهي ذهب

ونصفا الا حصة جاز البيع وكانت الفلوس والنصف الا حصة  
 بدرهم **كتاب الرهن** الرهن ينقذ بالايجاب  
 والقبول ويتم بالقبض فاذا قبض المرتهن الرهن تجوز  
 مفرقا ممتنعا ثم العقدة فيه وما لم يقبضه فالرهن بالخيار  
 ان شاء سلمه المرتهن اليه وان شاء رجع عن الرهن فاذا  
 سلمه اليه فقبضه دخل في ضمان المرتهن ولا يقع الرهن الا  
 بدري مضمون وهو مضمون بالاقل من قيمته ومن الدين  
 فاذا هلك في يد المرتهن وقيمة الرهن والدين سواء صار  
 المرتهن مستوفيا لدينه حكما وان كانت قيمة الرهن اكثر  
 من الدين فالفضل امانة وان كانت اقل سقط من الدين  
 مقدارها ورجع المرتهن بالفضل والا يجوز رهن المشاع ولا  
 رهن بتمرة على رأس الخبز دون الخبز ولا ذرع في الارض دون  
 الارض ولا يجوز رهن الخبز والارض دونهما ولا يقع الرهن  
 بالامانات كالودائع والمفاريج ومال الشركة ويقع الرهن  
 برأس المال السلم وثمن القرف والمسلم فيه فان هلك في  
 مجلس العقد ثم القرف والمسلم وصار المرتهن مستوفيا  
 لدينه فان هلك بعد الافتراق بطل واذا اتفقا على وضع

يستوفى الدين

لا يثبت الرهن الا بدري مضمون

الرهن اقل من

ان حكم



الرهن على يد عدل جاز وليس للمرتين ولا للرهن اخذ الرهن  
 من يده فان هلك في يده هلك من ضمان المرتين ويجوز  
 رهن الدراهم والدرناير والمكيل والموزون فان رهن  
 بجنسها وملك هلك بمثلها من الدين وان اختلفا  
 في الجودة والقياسه ومن كان له دين على غيره فاقضه منه مثل  
 دينه فانفقه ثم علم انه كان زيوفا فلا شيء له عند ابي حنيفة  
 ومحمد وقال ابي يوسف يرد مثل الزئوف ويرجع بالحياد  
 ومن رهن عبدا بالف درهم ففقد حقه اذ لم يكن  
 له ان يقبضه حتى يؤدى باقي الدين واذا وكل الرهن  
 المرتين او العدل او غيرهما ببيع الرهن عند حلول اجل الدين  
 فالوكالة مجازية فان شرط الوكالة في عقد الرهن فليس  
 للرهن عند رهنها فان غدر لم ينغزل وان مات الرهن  
 لم ينغزل والمرتين ان يطالب الرهن بدينه ويكسبه به  
 وان كان الرهن في يده فليس عليه ان يملكه من بيعه حتى  
 يقبضه الدين من ثمنه فاذا قضاه الدين قبل تسليم الرهن  
 اليه واذا باع الرهن الرهن بغير اذن المرتين فالبيع  
 موقوف فاذا اجازاه المرتين جاز البيع فان قضاه الرهن

يقبضه

٢٠

دينه جاز البيع وان ائتمن الرهن بغير الرهن نفقه عنه وان  
 كان الدين حالا طوبى باء الدين وان كان مؤجلا  
 اخذ منه قيمة العبد فجعلت رهنا مكانه حتى يحل الدين  
 واذا كان الرهن بغيره <sup>منه</sup> ~~منه~~ العبد في قيمته ففقد به الدين  
 ورجع العبد على مولاه وكذلك ان استملك الرهن الرهن  
 منه وان استملك اجنبى فالمرتين هو الخضم في تضيئه ويأخذ  
 القيمة فيكون رهنا في يده وجناية الرهن على الرهن مضمونة  
 وجناية المرتين على الرهن تسقط على الدين بقدرها وجناية  
 الرهن على الرهن وعلى المرتين وعلى الملهاهدر واجرة البيت  
 الذي يحفظ فيه الرهن على المرتين واجرة الراعي على الرهن  
 ونفقة الرهن على الرهن وكذلك ان مرض الرهن فذواه  
 على المرتين ونماؤه للرهن برهنه فيكون رهنا مع الاصل  
 وان هلك هلك بغيره فان هلك الاصل وبقي الثمن  
 افتك الرهن بخصته ويقسم الدين على قيمة الرهن يوم القبض  
 وقيمة الثمن يوم الفكاك فما اصاب الاصل سقط عن الدين  
 وما اصاب الثمن افتك الرهن به ويجوز الزيادة في الرهن  
 ولا يجوز في الدين عند ابي حنيفة ومحمد ولا يبيع الرهن رهنا بهما

استيسر

الزيادة



وإذا رهن عينا واحدة عند رجلين بدين لكل واحد منهما با  
 وجهها رهن كل واحد منهما والمفوض على كل واحد منهما  
 حصة دينه منهما فان قضي احدهما دينه كانت كلتا ديني  
 الآخر رهنا حتى يستوفى دينه ومن باع عبدا على ان يره  
 المشتري بالثمن شيئا بعينه فامتنع المشتري من تسليم الرهن  
 لم يجز عليه وان كان البائع بالخير ان شاء رضى بترك الرهن  
 وان شاء فسخ البيع الا ان يدفع المشتري الثمن حالا او يدفع حصة  
 الرهن رهنا مكانه ولم يمتنع ان يحفظ الرهن بنفسه وزوجه  
 وولده وخادمه الذي في عياله وان حفظ بغير عياله او بغير  
 ضمن واذا امتنع المرمي في الرهن فملك منه ضمان القصد  
 بجميع قيمته واذا اعار المرمي الرهن للراهن فقبضه خرج منها  
 المرمي فان هلك في يد الراهن هلك بغير ضمان للمرمي  
 ان يستصحبه الى يده فاذا اخذه على القمان واذا اعات الراهن  
 باع وصية الرهن وقضى به الدين فان لم يكن له من ثمن القمان  
 له وصيا وامره ببيعة واذا اوفى الراهن دينه ولم يقبض الرهن  
 فملك في يد المرمي هلك امانة **كتاب الجور**  
 الاحساب الموجبة للثلاثة القنفذ والرق والجور

قوله

تقف القنفذ الا باذن وليه ولا تقف العبد الا باذن سيده  
 ولا يجوز تقف الجور المخلوب بحال ومن باع من هؤلاء  
 شيئا واشتراه وهو يخيل البيع ويقصده فالولي بالخيار ان  
 يشاء اجازته اذا كان فيه مصلحة وان شاء فسخ هذه المعاني  
 الثلاثة توجب الجور في الاقوال ودون الافعال والبيع والجور  
 لا يقع عقود بها ولا اقرارها ولا يقع طلاقها ولا عقاقبها فان  
 اتلف شيئا لزمها ضمانه واما العبد فاقول نافذة في  
 حق نفسه غير نافذة في حق مولاه فان اقر بما لزمه بعد الرهن  
 ولم يلزمه في الحال وان اقر بخبر وقصاص لزمه في الحال ونفذ  
 طلاقه وقال ابو حنيفة لا يجوز على التقييد اذا كان بالغاً طلاقاً  
 حراً وتصرفه في ماله جائز وان كان مبدراً لم يملك ان يتلف ماله  
 فيما لا غرض له فيه ولا لمصلحة الا انه قال اذا بلغ العلام غير  
 لم يملك اليه ماله حتى يبلغ خمساً وعشرين سنة وان تصرف  
 فيه قبل ذلك جاز بقرينة واذا بلغ خمساً وعشرين سنة لم  
 اليه ماله وان لم يوش منه الرشد وقال ابو يوسف ومحمد  
 رهنهما الله بخبر على السيف ويمنع من التقف في الممان  
 باع لم ينفذ يبيع وان كان فيه مصلحة اجازته الحاكم وان ائتم



عبد الله عتق وكان على العبد ان يسعى في قيمة وان  
 تزوج امرأة جاز نكاحه وان سمن لها مهر اجاز منه مقدار مهر  
 مثلها وبطل الفضل وقال لا يمين ببلغ خمس وعشرين غير شدي  
 لا يدفع اليه مال ابدا حتى يوفى من الرشد ولا يجوز تصدقه  
 فيه فيخرج الزكوة من مال التشفية وينفق على اولاده الصغار  
 وزوجه ومن وجب نفقته من ذوات ارحامه فان اراد  
 بوجه الاسلام لم يمنع منها ولا سلم القاضي النفقة اليه  
 بل سلمها اليه من الحاج لينفقها عليه في طهره وان كان  
 مرض فادعى بوجوبها في القرب وابواب الحية جاز ذلك  
 في ثلث ماله وبلغ العلام بالاقتلام والاصحال والانهال  
 اذا وطن فان لم يوجد ذلك فحتى يتم له ثمان عشرة سنة  
 عند ابي حنيفة وبلغ الجارية بالطين والاقلام والجبل  
 وان لم يوجد ذلك فحتى يتم لها سبع عشرة سنة وقال  
 اذا تم للعالم والجارية خمس عشرة سنة لا تعد بلغا واذا اتم  
 العالم والجارية وانكلا امرهما في البلوغ فعلا لا تعد بلغا  
 فالقول قولهما واصحابهما احكام البائنين وقال ابو حنيفة  
 لا ابر في الدين على المفلس اذا وجبت الديون على رجل وطلب

ط  
 الجبل الفتح مودع  
 حمله اولوق

لا اجريا

اركت  
 ١٨  
 جارية  
 مودع  
 ١٧

غداوة

غداوة حبسه والمج عليه لم يجز عليه وان كان له مال لم يتصرف  
 الحاكم فيه ولكن يجلب ابدا حتى يبيعه في دينه ولو كان له  
 مال دراهم ودينه دراهم قضاهما القاضي في دينه  
 بغير امره وان كان دينه دراهم وله ذانية باعها القاضي في  
 دينه وقال ابو يوسف ومحمد اذا طلب غداوة للمفلس  
 المج عليه في القاضي عليه ومنعه من البيع والشراء والتصرف  
 والاقرار حتى لا يضر لابق ضيقها بالغداوة وباع ماله ان امتنع  
 المفلس من بيعه وقسمه بين قضاة بالخصم فان اقر في  
 حال الجبر باقرار لزمه ذلك بعد قضاء الديون وينفق على  
 المفلس من ماله وعلى زوجته وعلى اولاده الصغار وذوي  
 ارحامه وان لم يعرف للمفلس مال وطلب غداوة عليه  
 وهو يقول لا مال له حبسه الحاكم في كل دين لزمه بدلا عن مال  
 حصل في يده كمنه المبيع وبدل القرض وفي كل دين لزمه  
 بعقد كالمهر والكفالة ولم يجلب فيما سوى ذلك كعوض  
 الغصب وارش الجنائيات الا ان يقيم يقوم بالنية ان  
 له مالا واذا حبسه القاضي شهرين او ثلثة اشهر شال القاضي  
 عن حاله فان لم يكشف له مال على سبيل وكذلك اذا اقام



البينة انه لا مال له ولا يحول بينه وبين غرضه بعد خروجه من الجس  
 قبل ازمونه ولا يمنعونه من التقرف والتفرغ وياخذون  
 فضل كسبه فيقسم بينهم بالحصص وقال ابو يوسف ومحمد  
 اذا اقل الحاكم حال بينه وبين غرضه الا ان يقوموا بالبينة  
 انه قد حصل له مال ولا يحول على الفاسق اذا كان مصلحاً لماله  
 والفسق الاصل والطارى سواء ومن افلس وعنده متاع  
 له حل بعينه ابتاع منه فصاحب المتاع <sup>موسى</sup> السوء للفقراء فيه  
**كتاب الاقرار** اذا اقر الحق بالبالغ العاقل بحجته  
 الاقرار مجمل الا كان ما اقرته او سلوفاً ويقال له بين المجمل  
 فان لم يبين اجبه الحاكم على البيان فان قال لفلان على شيء  
 لزمه ان يبين ما له قيمة والقول فيه قول مع يمينه ان ادعى  
 المقر اكثر من ذلك وماذا قال له على مال فالمرجع في  
 بيانه اليه فيقبل قوله في القليل والكثير فان قال له على مال  
 عظيم لم يصدق في اقل من مائتي درهم وان قال على درهم  
 كثير لم يصدق في اقل من عشرة دراهم وان قال له على  
 درهم فمضى ثلثه الا ان يبيّن اكثر منها وان قال له على  
 كذا وكذا درهم لم يصدق في اقل من احد عشر درهما وان قال

روى  
 في  
 الجمع

كذا وكذا

كذا وكذا درهم لم يصدق في اقل من احد وعشرين درهما وان  
 قال له على او قبل فقد اقر به وان قال عندى او معى فمضى اقرار  
 بامانة في يده واذا قال رجل له لي عليك الف درهم فقال  
 اني اقر بها وان يقبضها او اطين بها او قال قد قبضتها فمضى اقرار  
 له به ومن اقر له دين موجب فصدقه المقر في الدين وكذا  
 في التأجيل لزمه الدين حالاً ويستخلف المقر على الاجل  
 ومن اقر بشئ واستثنى متصلاً باقراره مع الاستثناء  
 ولزمه الباقي سواء استثنى الاقل او الاكثر فان استثنى  
 الجميع لزمه الاقرار وبطل الاستثناء وان قال له على مائتي  
 درهم الا ديناراً او الاقضية من مائة درهم  
 قيمة الدينار او القضية وان قال له على مائة درهم فمضى  
 كلها درهم وان قال له على مائة وثوب لزمه ثوب واحد  
 والمرجع في تفسير المائة اليه ومن اقر بحج وقال ان شاء  
 الله متصلاً باقراره لم يلزمه الاقرار ومن اقر بشرط الخيار  
 لزمه الاقرار وبطل الخيار ومن اقر بدين واستثنى بنائها  
 لنفسه فمقر له الدار والبناء وان قال ببناء هذه الدار



هذا هو الذي  
يؤيد قولنا  
في قوله تعالى  
والمؤمنون

الى الوصية لفلان فهو كما قال ومن اقر بتم في موصية لزمه التمس  
والقوصة ومن اقر بدابة في اصيل لزمه الدابة خاصة وان  
قال غيبث ثوبا في منديل لزمه جميعا وان قال له على ثوب في  
ثوب لزمه جميعا وان قال له على ثوب في عشرة اثواب  
لم يلزمه عند ابي حنيفة والى يوسف رح الاثوب واحد  
وقال محمد بن يزيد احد عشرة ثوبا ومن اقر بخصب ثوب  
وجاء بثوب معيب فالقول قوله فيه وكذلك لو اقر بدهم  
غصبها وقال هي زبوف وان قال له على خمسة في خمسة  
يريد به القرب والحساب لزمه خمسة واحدة وان  
قال اردت خمسة مع خمسة لزمه عشرة وان قال له على ثمن  
درهم الى عشرة لزمه تسعة عند ابي حنيفة يلزمه الابتداء وما  
بعده وتسقط الغاية وقال ابي يوسف ومحمد بن يزيد  
كلها واذا قال له على الف درهم من ثمن عبد الشربة منه  
ولم اقبضه فان ذكر عبدا بعينه قيل للمقر ان ثبت فلم  
المبيع وهذا الف والافلاش لك وان قال من ثمن  
عبد ولم يعين ذلك لزمه الف في قول ابي ج ولو قال له

على الفين

على الف من ثمن خمر او خمر لزمه الف ولم يقبل نفسه  
ولو قال له على الف من ثمن متاع وهي زبوف وقال  
المقر له جواد لزمه الجواد في قول ابي حنيفة وقال لا يصدق  
في الزبوف اذا وصل ذلك باقراره ومن اقر بخاتم  
لغيره الحلقه والفقعة ان اقر له بسيف فله السيف  
والفخ والمايل وان اقر بحلقة فله العبدان والكسوة  
واذا قال له حل فلانة على الف درهم فان قال او هي به  
فلان او مات ابوكم وورثه فالأقرار صحيح وان ابراهم  
قرار لم ينع عند ابي حنيفة ولو اقر بحل جارية او حلة  
لمرجل صح الاقرار ولزمه واذا اقر الرجل في مرض موته  
بدين وعليه دين في صحة ودين لزمته في مرضه باسباب  
معلومة فدين الصحة والدين المعروف بالاسباب  
مقدم على غير الدين فاذا قضيت وفضل شيء كان فيمان  
اقر في مرضه وان لم يكن عليه دين في صحة جاز اقراره  
المقر له اولى من الورثة واقرار المريض لو ارثه باطل  
الا ان يصدق فيه ببقية الورثة ومن اقر لاجنب في  
مرضه ثم قال هذا ابني ثبت نسبه منه وبطل اقراره

مطابق قولنا في بعض



له من اقره لا جنية ثم تزوجها لم يبطل الاقراره لها ومن  
 طلق زوجته في مرضه ثلثا ثم اقر لها بدین ومات وهي  
 في العدة فلها الاقل من الدين ومن ميراثها منه ومن  
 اقر بسلام يولد مثله لمثله وليس له نسب معروفاته  
 ابنة وصدة الغلام ثبت نسبه منه وان كان مرضيا  
 ويشرك الورثة في الميراث ويجوز اقرار الرجل بالو  
 لدين والزوج والمولى ولا يقبل بالولد الا ان يقدرها  
 الزوج او تشهد بولادتها قابله من اقر بنسب من  
 غير الوالدين والولد مثل الاخ والعمة لم يقبل اقراره  
 في النسب فان كان وارثه معروف قريبا او بعيد فهو  
 اولى في الميراث من المقله وان لم يكن له وارث استحق  
 المقله الميراث منه ومن مات ابوه فاقتر باخ لم يثبت  
 نسب اخيه منه ويشركه في الميراث **كتاب**  
**الاجارة** الاجارة عقد على المنافع بعوض ولا يخرج  
 حتى يكون المنافع معلومة والاجرة معلومة وما جاز ان  
 ان يكون ثمنه في البيع جاز ان يكون اجرة في الاجارة  
 والمنافع تارة يبيع معلومة بالمدّة كالسجائر الدور

ويحل اقراره بالولد والزوج والمولى

سكن

وللسكن والارضين للذراعة فيصح العقد على مدّة معلومة  
 اسدّة كانت متارة تقي معلومة بالعمل والتسكين  
 استأجر رجلا على صبيغ ثوبا او خياطة او استأجر دابة  
 ليحمل عليها مقدارا معلوما او يركبها مسافة سماها وتارة  
 تقي معلومة بالتعيين والاشارة كمن استأجر رجلا  
 لينقل له هذا الطعام الى موضع معلوم ويجوز اختيار الدور  
 والطاينت للسكن وان لم يبين ما يعمل فيها وله ان يعمل كل  
 شئ الا الحداد والقصار والطحان ويجوز اختيار الارضين  
 للذراعة ولا يصح العقد حتى يسمي ما يزرع فيها او يقول  
 على ان يزرع ماشاء ويجوز اختيار الساحة لينبت فيها او يحرث  
 نخلا او نخرا فاذا انقضت مدّة الاجارة لزمه ان يقطع البناء  
 والغرس ويسلمها فارغة الا ان يختار صاحب الارض  
 ان يعمد له قيمة ذلك مقلوفا فيملكه او يرضى بتركه على حاله  
 فيكون البناء لهذا والارض لهذا او يجوز استئجار الدور  
 للركوب والحمل وان اطلق الركوب جاز ان يركبها من  
 شاء وكذلك ان استأجر ثوبا باللبس واطلقات قال  
 على ان يركبها فلان او يلبس الثوب فاركها غيره او يلبس

الاراضي محم







باجرة كل يوم الا ان يبين وقت الاستحقاق بالعقد ومن  
 استاجر غيره الى مكة فليحتمل ان يطالبه باجرة العقود كل  
 مرحلة وليس للقصار والخطاط والصباغ ان يطالبوا بالاجرة  
 حتى يخرج من العمل الا ان يشترط البعيل ومن استاجر  
 خيالا ليجزله في بنية قفزة يثق بدرهم لم يستحق الاجرة  
 حتى يخرج الخبز من التور ومن استاجر طبيا فليطبخ  
 له طعاما للوليمة فالغرف عليه ومن استاجر جارا ليقرب  
 له لبنا استحق الاجرة اذا اقام معه عند ابى حنيفة وقالا  
 لا يستحقها حتى يشربها واذا قال للخطاط ان خطه هذا  
 الثوب فارسي فبدرهم وان خطه رومي فبدرهمين  
 جازوا اراطين عملا استحق الاجرة وان قال ان خطه  
 اليوم فبدرهم وان خطه غدا فنصف درهم فان خاط اليو  
 فله درهم وان خاط غدا فله اجرة مثل عند ابى حنيفة ولا تجاوز  
 به نصف درهم وقال الشيطان جائزا ان قال ان مكنت  
 في هذا الدكان عطرا فبدرهم في الشهر وان سكنت  
 حذا فبدرهمين جاز فباي الامير من فعل استحق المسمى  
 فيه عند ابى حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد الاجارة قاسرة

يرفع

ومن استاجر دارا لكل شهر بدرهم فبالعقد صحيح في شهر واحد  
 وقاسد في بقية الشهر الا ان يسمى بجملة الشهور فتكون  
 معلومة فان سكن ساعة من الشهر الثاني صح العقد فيه  
 ولزمه ذلك الشهر فلم يكن للموخر ان يخرج منه الى ان ينقضي  
 مدة وكذلك حكم كل شهر يمكن في اوله واذا استاجر  
 دارا سنة بعشرة دراهم جاز وان لم يسلم قسط كل شهر  
 من الاجرة فبجوز اخذ اجرة الحام والحام ولا يجوز اخذ  
 اجرة المشقة لا يجوز الاستجار على الاذن والبيع والغائبة  
 والنوع ولا يجوز اجارة المشاع عند ابى حنيفة الا من الشريك  
 وقال ابو يوسف ومحمد اجارة المشاع جائزة ويجوز استجار  
 الفضة باجرة معلومة ويجوز بيعها وكسوتها وليس للمشتر  
 ان يمنع زوجها من وطئها فان صلت كان لهم ان يفسخا  
 الاجارة اذا خافوا على الصبي من كبتها وعليها ان يصلح طعاما  
 الصبي وان ارضعته في المدة بلبى شاة فلا اجرة لها وكل  
 صانع لعله اشترى العين كالقصار والقباع فله ان يجلس  
 العين بعد الفراغ من عمله حتى يستوفي الاجرة ومن ليس  
 له عمل اشترى العين فليس له ان يجلس العين كالحمار والملاح

لعمل اشترى



و اذا اشترط على الصانع ان يعمل بنفسه فليس له ان يستعمل  
غيره و اذا اطلق له العمل فله ان يشتري من عمله و اذا اختلف  
المخاط و صاحب الثوب فقال صاحب الثوب امرتك ان  
تعمل لى قباء و قال المخاط قميصا ا قال صاحب الثوب للقباع  
امرتك ان تصبغ امر فصبغة اصفر فالقول قول صاحب  
الثوب مع يمينه فان خلف المخاط ضامن وان قال صاحب  
الثوب غلقت لى بغير اجرة و قال الصانع باجرة فالقول قول  
صاحب الثوب مع يمينه عند ابي حنيفة و قال ابي يوسف  
ان كان له ريف فله الاجرة وان لم يكن له ريف فله  
اجرة له فقال محمد ان كان الصانع مبتدئ بهذه الصنعة  
بلاجرة فالقول قوله انه علمه بالاجرة و الواجب في الاجارة  
القاسدة اجر المثل لا يجاوز به المسمى و اذا قبض المشتري  
الدار فعليه الاجرة وان لم يكن لها فان غضبها غاصب  
من يده سقطت الاجرة فان وجد بها عيبا يغير بال كثير فله  
الفسخ و اذا ضربت الدار و انقطع شرب الصنعة او انقطع  
الماء عن الترخاء انفسخت الاجارة و لم يقدرها مكن  
الدار او استعمل الرخا و اذا مات احد المتعاقدين و قد

عقد

عقد الاجارة لنفسه انفسخت و ان عقدها لغيره لم تنسخ  
و يبيع شرط الخيار في الاجارة و تنسخ الاجارة بالاعذار  
كن الشاهد و كانا ثم اقلنى في السوق ليتج فيه فيذهب  
ماله و لكن ابردارا و كانا ثم اقلنى فله منة و يكون لا يقد  
على قضائها الا منى عنى ما جرح القاضى العقد و باعها  
فى الدين و منى استأجر دابة لى فاعطىها ثم يرد اليه  
فى السفر فهو عذر فلا يجع عليه و ان بدا للمخارى من السفر  
فليس ذاك بعذر **كتاب الشفعة** و اجبة للخليط  
فى نفس المبيع ثم للخليط فى حق المبيع كالشرب و الطريق  
ثم للمخارى و ليس للشريك فى الطريق و الشرب و المارفة  
مع الخليط فان سلم الخليط فالشفعة للشريك فى الطريق  
و الشرب فان سلم اخذها المخار و الشفعة تجب بعقد  
البيع و تستقر بالاشهاد و عليك بالاعذار اذا سلمها  
المشتري و حكم بها الحاكم فاذا علم الشفع بالبيع اشهد  
فى مجلس ذلك على المطالبة ثم ينهض منه فيشهد على  
البائع ان كان المبيع فى يده او على المبتاع او عند العقار  
فاذا فعل ذلك استقرت شفعة و لم تقط بالتأخير عند

الشريك





ابن حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد ان تركها شرا بعد الاكراه  
 بغير عذر بطلت شفعة والشفعة واجبة في العقار وان  
 كان مما لا يقسم ولا شفعة في العروض والشفعة في المثل  
 والذمي في الشفعة سواء ~~والمثل~~ واذا ملك العقار  
 بعوض هو مال وجبت فيه الغفعة ولا شفعة في الدار  
 الذي يتزوج الرجل عليها او يخالع المصلحة بها او يشترى  
 بها دارا او يصالح بها من ومعه دارا يعتق عليها عبدا او  
 يصالح عنها بائنا او سكوت فان صالح عنها باقرار  
 وجبت الشفعة واذا تقدم الشفع الى القاضي فادعى  
 الشراء وطلب الشفعة سأل القاضي المدعى عليه فان اعترف  
 بملكه الذي يشفع به والافلحة اقامة البينة فان عجز عن  
 البينة استخلف المشتري بالله ما يعلم انه مالك للذي ذكره  
 مما يشفع به فان نكله او اقامه الشفع بينة سأل القاضي  
 هل ابتاع ام لا فان انكر الابتاع قيل للشفع اقم البينة  
 فان عجز عنها استخلف المشتري بالله ما ابتاع او ما يبيح  
 وهذه الدار شفعة من الوجه الذي ذكره ويجوز المنازعة  
 في الشفعة وان لم يحلف الشفع الثمن الى مجلس القاضي

فان

فان اقرض القاضي له بالشفعة لزمه احضار الثمن للشفيع  
 ان يرد الدار بخيار العيب والرؤية فان احضر الشفع  
 البايع والمبيع في يده فله ان يخاصم في الشفعة ولا يسمع  
 القاضي البينة حتى يحلف المشتري فيفسخ البيع بمشهدته  
 في مجلس القاضي ويقضي بالشفعة على البايع ويجعل  
 العدة عليه واذا ترك الشفع الاشهاد حين علم بالمبيع  
 وهو يقدر على ذلك بطلت الشفعة وكذلك ان اشهد  
 في المجلس ولم يشهد على احد المتبايعين ولا عند العقار  
 وان صالح من شفعة على عوض اخذه بطلت شفعة  
 ويرد العوض واذا مات الشفع بطلت شفعة وان  
 مات المشتري لم يقط وان باع الشفع ما يشفع به قبل  
 ان يقضي له بالشفعة بطلت شفعة وكيل البايع اذا  
 باع وهو الشفع فلا شفعة له وكذلك ان ضمن الدرك  
 عن البايع الشفع وكيل المشتري اذا ابتاع فله الشفعة  
 ومن باع بشرط الخيار فلا شفعة للشفيع <sup>اي وكيل الشفع</sup> فان لم يقط  
 البايع الخيار وجبت الشفعة وان اشترى بشرط الخيار  
 وجبت الشفعة ومن ابتاع دارا بشراء فاسد فلا شفعة



لها ومن ترقف فيه وجبت الشفعة ولكل واحد من المتعاقدين  
 الفسخ فان سقط الفسخ وجبت الشفعة واذا اشترى  
 الذمى دارا بنجر او خنزير او شفعها اذ من اخذها بمثل الخمر  
 وقيمة الخنزير وان كان شفعها مسلما اخذها بقيمتها  
 الخمر والخنزير ولا شفعة في الهبة الا ان يكون بعوض مشرو  
 واذا اختلف الشفع والمشتري في الثمن فالقول قول  
 المشتري فان اقاما البينة بينة الشفع عند أبي حنيفة  
 ومحمد وقال ابي يوسف بينة المشتري بثمن اكثر وادعى  
 البايع اقل منه ولم يقبض الثمن اخذها الشفع بما قال  
 البايع وكان ذلك خطأ على المشتري وان كان قبض  
 الثمن اخذها بما قال المشتري ولم يلتفت الى قول البايع  
 واذا حط البايع عن المشتري بعقب الثمن سقط ذلك  
 عن الشفع وان خط جميع الثمن لم تسقط عن الشفع وان  
 زاد المشتري البايع في الثمن لم يلزم الزيادة للشفع  
 واذا اجتمع الشفعاء فالشفعة بينهم على عدد دراهم  
 ولا يعقب اختلاف الاطلاق ومن اشترى دارا بمثل الخمر اخذ  
 بها الشفع بقيمتها وان اشترىها بمكيل او موزون اخذ

فالبينة

بعضهم

بمثله وان باع عقارا بعقارا اخذ الشفع كل واحد منهما بقيته  
 الاخر واذا بلغ الشفع انها بيعت بالف فلم الشفعة ثم علم  
 انها بيعت باقل او بخطة او بشيء قيمتها الف او اكثر فليس له  
 باطل وله الشفعة وان بان انها بيعت بنابير قيمتها الف فلا  
 شفعة له واذا قيل له ان المشتري فلان فلم الشفعة ثم  
 علم انه غيره فلا شفعة ومن اشترى دارا لغيره فهو الخصم  
 في الشفعة الا ان يسلمها الى الموكل واذا باع دارا لا مقد  
 زراع في طول الحد الذي يلي الشفع فلا شفعة له وان ابتاع  
 منها سهما بثمن ثم ابتاع بقيتها فالشفعة للجاري في السهم  
 الاول دون الثاني واذا ابتاعها بثمن ثم دفع اليه ثوبا  
 عنه فالشفعة بالثمن دون الثوب ولا تكون الحيلة في  
 اسقاط الشفعة عند أبي حنيفة وابي يوسف وقال  
 محمد بن كره واذا اشترى المشتري او يفرش ثم قضى للشفع  
 بالشفعة فهو بالخيار ان شاء اخذها بالثمن وقيمة  
 البناء والفرس مقلوبان وان شاء كلف المشتري قلعها  
 واذا اخذها الشفع قبض او غرس ثم التحقت جميع  
 بالثمن ولا يرجع قيمة البناء والفرس ثم واذا اشترى

مطلوبه بيان بمثل الشفعة

بينة



لداروا واهترقت بناءها او جفف شجر البستان بغير فعل  
احد قال شفيع بالجوار ان شاء اخذ ما بجميع الثمن وان  
شاء ترك وان نقص المشتري البناء قبل الشفيع ان  
ثبت فخذ العوض بحقتها وان شئت فذرع وليس له  
ان ياخذ نقصا ومن ابتاع ارضا وعلى ثلها شئ اخذها  
الشفيع بغيرها فان جذه المشتري سقطا عن الشفيع  
حقته واذا قضى للشفيع بالدار لم يكن راحا فله خيار  
الرؤية فان وجد عيبا بها فله ان يردّها به وان كان  
المشتري يشترط البراءة منه واذا ابتاع بغير مؤجل  
قال شفيع بالجوار ان شاء اخذها بغير حال وان  
شاء مبرحتي تنقضي الاجل ثم ياخذها واذا قسم  
الشركاء العقار فلا شفيع لجارهم بالقسمه واذا  
اشترى وارثا فلم الشفيع الشفعة ثم ردّها المشتري  
بها بخيار رؤية او شرط او عيب بقضاء قاض فلا شفيع  
للسفيع وان ردّها بغير قضاء او تقايلا للشفعة  
**كتاب الشركة** الشركة على فريدين شركة الملاك  
وشركة عقود فشركة الملاك العين يردّها رجلا او شرا

بانها

بانها فلا يجوز لاحدهما ان يتصرف في نصيب الاخر الا بامر  
وكل واحد منهما في نصيب صاحبه كالاجنبي والوقت الثاني  
شركة العقود وهي على اربعة اوجه معاوضة وعنان وشركة  
الصنایع وشركة الوجوه فاما شركة المعاوضة فهي ان  
يشترك الرجلان نيبا ويا من مالهما وتقدر فها وديتهما  
فجوز بين الحريين المسلمين البالغين ولا يجوز بين  
الحرة والمملوك ولا بين العبيد والبالغ ولا بين المسلم  
والكافر وينعقد على الوكالة والحكالة وما يشبهه كل  
واحد منهما يكون على الشركة الاطعام اكله وكسوتهم وما  
يلزم كل واحد منهما من الديون بدلا عما يقع فيه الشركة  
فالارض من له فان ورث احداهما مالاً يقع فيه الشركة  
او ذهب له ووصل الى يده بطلت المعاوضة وصارت  
الشركة عنانا ولا ينعقد الشركة الا بدير اجم او دنانير  
والفلس النافقة ولا يجوز بما سوى ذلك الا ان يتعامل  
الناس بها كالنبيذ والنفقة فنقح الشركة بهما واذا  
اراد الشركة بالزوج <sup>لا يشترط</sup> ورض باع كل واحد منهما نصف  
ماله بنصف مال الآخر ثم عقد الشركة واما شركة العنان



فينفقد على الوكالة دون الكفالة ويصح التقاضى في  
المال ويصح ان يتبا<sup>وي</sup> في المال ويتفاضل في النسخ  
ويجوز ان يعقد بها كل واحد منهما ببعضه دون  
البعض ولا يصح الا باليمين ان المغاوضة تقضى به ويجوز  
ان يشتري كل واحد منهما من جهة الاخر دون جهة الاخر  
دراهم وما اشبه به كل واحد منهما للشركة طوبى  
بشئ من دون الاخر ثم يرجع على شريكه بحصة منه واذا  
هلك مال الشركة او احد المالكين قبل ان يشتري  
شيئا بطلت الشركة وان اشترى احد بها بماله بطلت  
مال الاخر قبل الشراء فالمشتري بينهما على ما شرط  
ويرجع على شريكه بحصة من ثمنه ويجوز ان لم يتخلط  
المال ولا يبيع الشركة اذا شرط الا حدها دراهم  
سمات من النسخ وكل واحد من التقاضين و  
مزيلك العنان ان يبيع المال ويدفعه مضاربة  
ويؤكل من يتصرف فيه ويده في المال بدامانه واما  
شركة الفسايح فالخياطان والقباقان يشتركان على  
ان يتقبلا الاعمال ويكون الكسب بينهما فيوز ذلك

وما يتقبله كل واحد منهما من العمل يلزمه ويلزم شريكه  
فان عمل احدهما دون الاخر فالكسب بينهما نصفان  
واما شركة الوجرة فالمرجلان يشتركان ولا مال لهما  
على ان يشترى<sup>ان</sup> بآب<sup>ان</sup> بوجههما ويسبعا فتصح الشركة على  
هذا وكل واحد منهما وكيل الاخر فيما يشترى فان شرط  
ان المشتري بينهما نصفان فالمرجع كذلك ولا يجوز  
ان يتفاضلا فيه وان شرط ان يكون المشتري بينهما  
ان لا ثالث فالتسوية كذلك ولا يجوز الشركة في الاحتطاب  
والاجتثاث شي والاصطيد واما اصطاده كل واحد  
منهما او اصططبه فله دون صاحبه واذا اشترى كادرا  
صاحب البغل ولا ضرر<sup>ان</sup> او<sup>ان</sup> استقر عليها الماء والكتبة  
بينهما لم يبيع الشركة والكسب كله للذي استقر عليه  
اجر مثل الروية وان كان صاحب البغل وان كان صاحب  
البغل الروية فعليه اجر مثل البغل وكل شركة فائدة فالراجح  
فيها على قدر المال وبطلت الشركة بالتفاضل واذا مات احد  
المشركين او ارتد وطلى بدار الحرب بطلت الشركة وليس  
لواحد من الشريكين ان يؤدى زكاة مال الاخر الا



٤٥  
بأذنه فان اذن كل واحد منهما لصاحبه ان يودع في مكانه  
قاضي كل واحد منهما فالثاني ضامن علم بأدائه الاول  
اولم يعلم **كتاب المضاربة** المضاربة عقد على الشركة  
بمال من احد الشريكين وعمل من الاخر ولا يقع المضاربة  
الا بمال الذي يتيقن ان الشريك يفتح به ومن شرطها ان  
يكون النسخ بينهما مشاعا لا يستحق احدهما منه درهم  
مستأتم ولا بد ان يكون المال مسلما الى المضاربة  
ولا يدبر له المال فيه فاذا هتكت المضاربة مطلقة  
جاء للمضاربة ان يشتري ويبيع ويسافر ويبيع  
ويوكل وليس له ان يدفع المال مضاربة الا ان ياذن  
له رب المال ويقول له اعمل برك وان حق له رب  
المال التوقف في بلد بعينه او في بلدة بعينه لم يجز له  
ان يتجاوز ذلك وكذلك علم وقت للمضاربة فحق  
بعينه باجاز وبطل العقد بمضيته وليس للمضارب ان  
يشتري ارباب المال ولا ابنة ولا ما يعتق عليه  
فان الشريك كان مشركا بنفسه دون المضاربة  
وان كان في المال ربح فليس له ان يشتري من يعتق عليه

فان الشريك كان مشركا بنفسه دون مضاربة  
وان لم يكن في المال ربح جاز ان يشتريه فان زادت  
قيمتهم عتق نفسيته منهم ولم يضمن لرب المال شيئا  
ويسعى المعتق لرب المال في قيمة نفسيته منه واذا دفع  
المضارب المال مضاربة ولم ياذن له رب المال في  
ذلك لم يضمن بالرفع ولا يتوقف المضارب الثاني حتى  
ينسخ فاذا ربح ضمن المضارب الاول المال لرب المال  
واذا دفع اليه مضاربة بالنصف فاذن له ان يدفعها  
مضاربة فدفعها بالثلث جاز فان كان رب المال قال  
له على ان تارزقنا الله بيننا نصفين فلرب المال نصف  
الربح والمضارب الثاني ثلث الربح والمضارب الاول  
السدس وان كان قال على ان تارزقك الله بيننا  
نصفين فللمضارب الاول نصفان فللمضارب الثاني ان  
ثلث الربح وما بقي بين رب المال والمضارب الاول  
نصفان فان قيل على ان تارزقك الله تعالى فلي نصفه  
قدفع المال الى اخر المضاربة بالنصف فللمضارب الثاني  
نصف الربح ولرب المال النصف الربح ولا شيء للمضارب



الاول فان شرط للمضارب الثاني ثلثي الزرع فله مال  
نصف الزرع والمضارب الثاني نصف الزرع وبغض المضاف  
الاول للمضارب الثاني مقدار سدس الزرع في ماله واذا  
عانت رب المال والمضارب بطلت المضاربة وان  
ارتدت رب المال عن الاسلام ولحق به المهر بطلت المضاربة  
وان غزل رب المال المضارب ولم يعلم بغزله حتى اشتري  
وباع فمعه جائز وان علم بغزله والمال عروضة فلا ان  
يسعيها ولا يمنع الغزل من ذلك ثم لا يجوز ان يشتري  
بشئها شيئاً اخر وان غزله ورأس المال دراهم او دنانير  
قد نفقت فليس له ان يتوقف فيها واذا افترا في المال  
ديون وقد زرع المضارب فيها جبه الحاكم على اقتضاء  
الديون فان لم يكن له في المال زرع لم يلزم الانتقاء  
ويقال له وهل رب المال في الانتقاء وما هلك من  
مال المضاربة فهو من الزرع دون الرأس المال وان  
راد المالك على الزرع فلا ضمان على المضارب فيه وان كان  
اقتسم الزرع والمضاربة بحالها ثم هلك المال  
او بعته ثم اذ الزرع حتى يستوفى رب المال رأسه

المال

المال فان فصل شيئاً كان بينهما وان نقص عن رأسه  
المال لم يضمن المضارب وان كانا اقتسما الزرع  
وفسخ المضاربة ثم عقداها فملك المال لم يتردد الزرع  
الاول ويجوز للمضارب ان يبيع بالنقد والنسيئة ولا يزوج  
عبداً ولا امة من مال المضاربة **كتاب الوكالة**  
كل عقد جاز ان يعقد الانسان بنفسه جاز ان يوكل به  
غيره ويجوز التوكيل بالقبض في سائر الحقوق عابثاً  
وجوز التوكيل بالاستيفاء باعيانها وايضاها الا في  
الحدود والقصاص فان الوكالة لا تصح باستيفاء  
ثمنها مع غيبة الموكل عن المجلس وقال ابو حنيفة  
لا يجوز التوكيل بالقبض الا برضاء الخصم الا ان يكون  
الموكل مريضاً او غائباً مائة ثلاثة ايام فصاعداً وقال  
ابي يوسف ومحمد يجوز التوكيل بغير رضاء الخصم ومن  
شرط الوكالة ان يكون الموكل ممن يملك التقرف  
ويلزمه الاحكام والوكيل ممن يعقل العقد ويقصد  
واذا وكل الحر البالغ او المأذون بمثلها جاز وان  
وكلا صبيّاً محجوراً يعقل البيع والشراء او عبداً محجوراً جاز

تأ



ولا يتعلق بهما الحقوق ويتعلق بموكلها والعقد والتش  
يعقد بها الوكلاء على فريدين كل عقد يفتي الوكيل الى  
نفسه مثل البيع والابارة فحق ذلك العقد يتعلق  
بالوكيل دون الموكل ويسلم البيع ويقبض الثمن ويطلق  
الب بالثمن اذا اشترى ويقبض المبيع ويخاضم في  
العيب وكل عقد يفتي الموكل كالتكاح والخلع  
والفصل عن دم العدة فان حقوقه يتعلق بالموكل دون  
الوكيل فلا يطالب وكيل الزوج بالمرور واليلزم وكيل  
المرة تسليمها فاذا اطالب الموكل المشتري بالثمن فله  
ان يمنعه اياه فان دفعه اليه جاز ولم يكن للوكيل ان  
يطالبه ثانيا ومن وكل رجلا بشيء فلا بد من تسمية  
جنسه وصفته او جنسه ومبلغ ثمنه الا ان يكون وكالة  
عامة فيقول ابيع لي ما رايت واذا اشترى الوكيل  
وقبض المبيع ثم اطلع على عيب فله ان يردّه بالعيب  
ما دام المبيع في يده وان سلمه الى الموكل لم يردّه الا  
بازنه وبكوز التوكيل بعقد القف والسلم فان  
فارق الوكيل صاحبه قبل القبض بطل العقد ولا يعتبر

مفارقة الموكل واذا وقع الوكيل بالشئ الثمن من ماله فقبض  
المبيع فله ان يرجع به على الموكل فان هلك المبيع في يده قبل  
حبه هلك من مال الموكل ولم يسقط شئ من الثمن وله  
ان يحبه حتى يستوفي الثمن فان حبه فملك كان  
مضمونا ضمان الرهن عند ابي يوسف وضمان المبيع  
عند محمد واذا وكل رجلا رجلين فليس لاحدهما ان  
يتصرف فيما وكل آفیه دون الاخر الا ان يوكلهما بالشيء  
او بطلاق زوجة بغير عوض او بعتق عبده بغير عوض او  
بردود بعتة عنده او بقضاء دين عليه وليس للوكيل ان  
يوكل فيما وكل به الا ان ياذن له الموكل او يقول له اعمل  
بشئك وان وكل به الا بغير اذن موكل فعقد وكيله  
بحفزة جاز وان عقد بغير حفزة فاجازه الوكيل الاول  
جاز للموكل ان يعزل الوكيل عن الوكالة فان لم يبلغه  
العزل فهو على وكالة وتقره جائز حتى يعلم وتبطل  
الوكالة بموت الموكل او جنونا مطبقا والحاقه بدار  
الحرب مرتدا واذا وكل المكاتب ثم عجز والمأذون  
فجر عليه او الشريك كان فاقرة فافترس الوجه تبطل الوكالة



علم الوكيل اوله يعلم واذا مات الوكيل او جرح جنونا مطبقا  
 بطلت وكالته وان لحق به ارباب الحرب من اهل الجزل النوف  
 الا ان يعود مسلما ومن وكل بشي ثم توقف الموكل  
 بنفسه فيما وكل به بطلت الوكالة والوكيل بالبيع والشر  
 لا يجوز له ان يعقد عند ابي صنفه مع ابيه وجده وولده  
 وزوجه وعنده ومكاتبه وقال ابو يوسف ومحمد يجوز  
 بيعه منهم بمثل القيمة الا من عبده ومكاتبه والوكيل  
 بالبيع يجوز بيعه بالقليل والكثير عند ابي صنفه رجع وقال  
 ابو يوسف ومحمد لا يجوز بيعه بنقصان لا يتغابن الناس  
 في مثلها والوكيل بالشر لا يجوز عقده بمثل القيمة وزا  
 يتغابن الناس في مثلها ولا يجوز بما لا يتغابن في مثل  
 والزر لا يتغابن فيه الناس فالأيد خل تحت تصويم  
 المقوتلين واذا ضمن الوكيل بالبيع الثمن عن المتبايع  
 فضائه باطل واذا وكله ببيع عبده فباع نصفه جاز عند  
 ابي صنفه وان وكله بشي عبده فاشترى نصفه فالشر  
 موقوف فان اشترى باقية لزمه الموكل واذا وكله بشر  
 عشرة ارطال لم يدرهم فاشترى عشرة رطلين رطلين بدرهم من لم

بيع مثل عشرة بدرهم لزمه الموكل منه عشرة بنصف درهم  
 عند ابي صنفه وقال ابو يوسف ومحمد يلزمه العشرة  
 واذا وكله بشر اشترى بعينه فليس له ان يشتري لنفسه وان  
 وكله بشر عبده بعينه فاشترى عبده فهو للوكيل الا ان  
 يقول نويت الشراء للموكل او يشتريه بمثل الموكل والوكيل  
 بالخصومة وكيل بالقبض عند ابي صنفه وابي يوسف  
 ومحمد والوكيل بقبض الدين وكيل بالخصومة عند ابي صنفه  
 واذا اقر الوكيل بالخصومة على موكله عند القاض جاز اقراره  
 ولا يجوز اقراره عليه عند غيب القاض عند ابي صنفه ومحمد  
 الا انه يخرج من الخصومة وقال ابو يوسف يجوز اقراره  
 عليه عند غير القاض ومن ادعى انه وكيل الغائب في قبض دين  
 فصدقه الغريم امر سليم الدين اليه فان صف الغائب  
 فصدقه والا دفع اليه الغريم الدين ثانيا ورجع به  
 على الوكيل ان كان باقيا في يده وان قال اني وكيل بقبض  
 الوديعة فصدقه المودع لم يؤثر بالتسليم اليه **كتاب**  
**الكفالة** الكفالة ضمان كفالة بالنفس  
 وكفالة بالمال فالكفالة بالنفس جائزة والمضمون



بها اصدار المكفول به ويتعدا اذا قال تكفلت بنفسى  
فلان او بقرينة او بوجه او بحره او بئس او بنصفه  
او بثلثه وكذلك ان قال ضمانه او هو على او الى او  
انا بزعيم او قبيل به فان شرط في الكفالة تسليم المكفول  
به في وقت بعينه لزمه اصدار اذا طالب به في ذلك  
الوقت فان اصفه والاصيل الحاكم واذا اصفه وسلكه  
في مكان يقدر المكفول له على محاكمة برئ الكفيل من  
الكفالة واذا تكفل به على ان يسلكه في مجلس القاض  
فسلكه في التوق برئ وان سلمه في بيرة لم ير او اذا  
مات المكفول به برئ الكفيل بالنفس من الوكالة وان  
تكفل بنفسه على انه ان لم يواف به في وقت كذا فهو ضامن  
لما عليه وهو الف فلم يخف ذلك الوقت لزمه ضمان المال  
ولم يبرأ من الكفالة بالنفس ولا يجوز الكفالة بالنفس  
في الحدود والقصاص عند ابي حنيفة وقال لا يجوز واما  
الكفالة بالمال فجائز معلوقا كان المال المكفول به  
او مجهولا اذا كان ديناً صحيحاً مثل ان يقول تكفلت عنه  
بالف او بمالك عليه او بما يدرك في هذا البيع والمكفول

بالحمل ان شاء طالب الذي عليه الاصل وان شاء طالب  
كفيله ويجوز تعليق الكفالة بالشرط مثل ان يقول  
ما يابعت فلانا فاعلى او ما ذاب لك عليه فعلى او غصبك  
فعلى واذا قال تكفلت بمالك عليه فقامت البينة بالف  
عليه ضمان الكفيل فإلما تقم البينة فالقول قول الكفيل مع  
بعبينة في مقدار ما يعترف به فان اعترف المكفول عنه بكثرة  
من ذلك لم يصدق على كفيله ويجوز الكفالة بامر المكفول  
عنه وبغير امره ان كفل بامر رجوع بما يؤدى عليه وان كفل  
بغير امره لم يرجع بما يؤدى له وليس للكفيل ان يطالب  
المكفول عنه بالمال قبل ان يؤدى عنه فان لزم بالمال  
كان له ان يلزم المكفول عنه حتى يخالفه فاذا ابرأ  
الطالب المكفول عنه او استوفى منه برئ الكفيل وان  
ابى الكفيل لم يبرأ المكفول عنه ولا يجوز تعليق البراءة  
من الكفالة بشرط كل حق لا يمكن استيفاؤه من الكفيل  
لا يصح الكفالة به كالحرد والقصاص واذا تكفل عن  
المشتري بالثمن جاز واذا تكفل عن البائع بالمبيع  
لم يصح ومن استاجر دابة للحمل فان كانت بعينها لم يصح



الكفالة بالجلد وان كانت بغية عنها جازة الكفالة ولا  
 تفتح الكفالة الا بقبول المكفول له في مجلس العقد الا في  
 مسألة واحدة وهو ان يقول الميرض لو ارشته يكفل عني  
 بما على من الدين فكفل ببيع غيبة الغواء جاز واذا  
 كان الدين على اثنين وكل واحد منهما كفيلا ضامن  
 به عن الآخر فما ادى احدهما لم يرجع به على غيره حتى يبر  
 ما يؤد به على النصف فيرجع بالزيادة وتكفل اثنان  
 عن رجل بالف على ان كل واحد منهما كفيلا عن صاحبه  
 فما اداءه احدهما يرجع بنصفه على غيره قليلا كان او  
 كثيرا ولا يجوز الكفالة بمال الكتابة من مكفل به او عبده  
 واذا مات الرجل وعليه ديون ولم يترك شيئا فتكفل  
 رجل عنه للغواء لم يفتح الكفالة عند ابي حنيفة وقال  
 لا تفتح **كتاب الحوالة** الحوالة جائزة بالديون  
 ويقع مرضاء المجهل والمحتمل والمحال عليه واذا تمت  
 الحوالة برئ المجهل من الدين ولم يرجع المحتمل على المجهل  
 الا بتوى حقه والتور عند ابي حنيفة احد الامرين اما  
 ان يحجر الحوالة ويحلف ولا يثبت له عليه او يموت مفلسا

وقال

وقال ابو يوسف ومحمد غرضان ووجه ثالث وهو ان يحكم  
 الحاكم باقتلاسه في حال حيوته واذا طالب المحال عليه المجهل  
 بمثل مال الحوالة فقال المجهل املت بدين لي عليك لم  
 تقبل قوله وكان عليه مثل الدين وان طالب المجهل المحال  
 بمال حاله به فقال المحتمل انما املتك لقبضه لي وقال  
 المحتمل له بل احييتني بدين لي عليك قال لقول المجهل  
 وبك الف باج وهو قرض استفاد فيه المقرض امن  
 فقط الطريق **كتاب الصلح** الصلح على ثلاثة اقسام  
 صلح مع اقرار و صلح مع سكوت وهو ان لا يقر المدعى عليه  
 ولا ينكر و صلح مع انكار وكل ذلك جائز فان وقع  
 الصلح عن اقرار اعتبر فيه ما اعتبر في البياعات ان وقع  
 عن مال بمال وان وقع عن مال بمناقع فيعتبر بالمال  
 جارات والصلح عن السكوة والانكار في حق المدعى  
 عليه لاقتداء اليمين وقطع الخصومة وفي حق المدعى  
 عليه لا بمعنى المعاوضة وان صلح عن دار لم يجز فيه  
 الشفعة واذا صلح على دار وجبت فيها الشفعة  
 واذا كان الصلح من اقرار فاستحق بعق المصلح



عنه رجع المدعى عليه بحقه ذلك من العوض وان وقع الصلح  
عن سكوته او انكاره فاستحق المتنازع فيه رجع المدعى  
بالخصومة ووردة العوض وان استحق بعض ذلك يرد  
حصته ورجع بالخصومة فيه فان ادعى حقاً في دار لم  
يسببه فصول من ذلك على شيء ثم استحق بعض الدار  
لم يرد شيئاً من العوض لان دعواه يجوز ان يكون فيما  
يبقى والصلح جائز من دعوى الاموال والمنافع وحبانية  
العود والخطاء ولا يجوز من دعوى حد وادعى رجل  
على امرأة نكاحاً وادعى رجل فصالاً على مال بذلته حتى  
يترك الدعوى جاز وكان في معنى الخلع وان ادعت  
امرات نكاحاً على رجل فصالاً على مال بذل لها لم يجز  
وان ادعى رجل على رجل ان عبده فصالاً على مال اعطاه  
جاز وان كان في حق المدعى في معنى العتق على مال  
وكل شيء وقع عليه الصلح وهو مستحق بعقد المدانية لم  
يجل على المعاوضة وانما يجز على انه استوفى بعقده  
واسقط باقيه كمن له على رجل الف درهم جبال فصالاً  
على خمس مائة زبوف جاز وصار كأنه ابشاه عن بعض

حقه ولو صالح على الف مؤجلة جاز وصار كأنه اجل نفسه الحق له  
صالح على دنانير الى شهر لم يجز ولو كان له الف مؤجلة فصالح  
على خمس مائة حاله لم يجز ولو كان له الف سود فصالح على  
خمس مائة ببيض لم يجز ومن وكل رجلاً بالصلح عنه ضلح  
لم يلزم الوكيل بالصلح عليه الا ان يفهمه والمال لازم للموكل  
فان صالح عنه رجل على شيء بغير امره فهو على اربعة اوجه  
ان صالح عن مال بمال وضمنه ثم الصلح وكذلك لو قال  
صالحك على الف هذه ثم المصلح وتزمت تسليمها وكذلك  
لو قال صالحك على الف وسلمها وان قال صالحك على  
الف ولم يسلها فالعقد موقوف فان اجازته المدعى عليه  
جاز وتزمت الف وان لم يجزه بطل وان كان الدين  
بين شيئين فصالاً لحد من نصيبه على ثوب فشيئاً بالخير  
ان شاء اتبع الذي عليه الدين بنصفه وان شاء اخذ نصف  
الثوب الا ان يفهمه شريكه ربع الدين ولو استوفى نصف  
نصيب من الدين كان لشيئاً ان يشركه فيما قبض ثم يرجع  
على الغير بما بقي ولو اشترى احد من نفسه بنصيب من الدين  
سلعة كان لشيئاً ان يفهم ربع الدين واذا كان



السلم بين شريكين فصالح احدهما من نصيبه على راس المال  
 لم يخرج عن ابر صنفه ومحمد وقال ابو يوسف بخير الصلح  
 واذا كان الشراكة بين ورثة فاحسبوا اهلهم منها مال  
 اعطوه اياه والشركة عقار او عرض جاز قليلا كان ما اعطوا  
 او كثيرا فان كانت الشركة ففئة فاعطوه ذهابا او ذهابا  
 فاعطوه ففئة فهو كذلك وان كانت الشركة ذهابا ففئة  
 وغير ذلك فصالحه على نصيبه وفئة فلا بد ان يكون  
 ما اعطوه اكثر من نصيبه من ذلك الجنس حتى يكون نصيب  
 بمثله والزيادة بحقه من بقية الميراث واذا كان في  
 الشركة دين على الناس فادخلوه في الصلح على ان يخرجوا  
 المصالح عنه ويكون الدين لهم فالصلح باطل فان شرطوا  
 ان يبدوا الغناء منه ولا يرجع عليهم بنصيب المصالح عنه  
 فالصلح جائز **كتاب الهبة** الهبة تقبض بالايجاب والقبول  
 وتتم بالقبض فان قبض الموهوب له هبة في المجلس فخير  
 ام الموهوب جاز وان قبض بعد الافتراق لم تقبض الا  
 ان ياذن له الموهب في القبض وتنفذ الهبة بقوله  
 وهبت ومخلت واعطيت واطعك هذا الطعام

وجعلت

وجعلت هبة الثوب لك وانعرتك هذا الثوب وجعلتك  
 على هذه الدابة اذا نور بالحل الهبة ولا يجوز الهبة فيما تقسم  
 الا بحوزة مقسومة وهبة المشاع فيما لا يقسم جائزة ومن  
 وهب قصاصا مشاعا فالهبة فاسدة فان قسمه وسلمه جاز ولو  
 هب دقيقا في ضطة ودنيا في سهم فالهبة فاسدة فان  
 طعن وسلم لم يخرج واذا كانت العين في يد الموهوب لم ملكها  
 بالهبة وان لم يجز فيها قبض واذا وهب الاب لابنه  
 الصغير هبة ملكها الابن بالعقد فان وهب له اجنبي هبة  
 تحت له جاز فان كان جوارحه فقبحها له جائزة وكذلك  
 ان كان في جوارحه اجنبي يربيه فقبحه له جاز وان قبض القبي  
 الهبة بنفسه جاز واذا وهب اثنان من واحد ارجاز  
 وان وهب واحد من اثنين لم ينعج عند ابر صنفه وقال  
 ابو يوسف ومحمد ينعج واذا وهب لاجنبي هبة فلا اثر  
 فيها الا ان يعقدها او تزيد فيها زيادة متصلة او يبيع  
 احد المتعاقدين او يخرج الهبة من ملك الموهوب له  
 وان وهب هبة لذر رحم عزم منه رجوع فيها وكذلك  
 ما وهب احد الزوجين للاخر واذا قال الموهوب له

ما وهب  
 لغيري  
 والى  
 من  
 اريد



للواهب من هذا عوضا عن هبته او بدلا عنها او في مقابلتها  
 فقبضه الواهب قط الرجوع وان عوته اجنب عن الموهوب له  
 مستبعا فقبض الواهب عوض سقط الرجوع فاذا  
 استحق نصف الهبة رجع بنصف العوض وان استحق  
 نصف العوض لم يرجع في الهبة الا ان يرد ما بقي من العوض  
 ثم يرجع ولا يصح الرجوع في الهبة الا بترتيبها او بحكم الحاكم  
 واذا تلفت العين الموهوبة واستحقها مستحق فضمن الموهوب  
 له لم يرجع على الواهب بشئ اذا لم يعوته واذا وجب  
 بشرط العوض اعتبر التقايف في العوضين واذا اتفقا  
 مع العقد والشان في حكم البيع بركة بالعيب وخيار  
 الرؤية وتجيب فيه الشفعة والعرض جائزة للعمول في  
 حال حياته ولو رثته من بعده والرقب باطلة عند الميراث  
 ومحمد وقال ابو يوسف جائزة ومن هب جارية الا  
 حملها صحت الهبة وبطل الاستثناء والقدرة كالهبة  
 لا تقع الا بقبض ولا يجوز في مشاع يحتمل القسمة واذا  
 تقدر على فقيرين بشئ جاز ولا يصح الرجوع في القدر  
 بعد القبض ومن نذر ان يتصدق بماله لزم ان

يتصدق بجنس ما يجتبه الزكاة ومن نذر ان يتصدق بماله لزم  
 ان يتصدق بالجميع ويقال له امسك منه ما تنفقه على نفسك  
 وعيا لك ان يكتسب الا فاذا اكتسب مالا يتصدق بمثل  
 ما امسكت لنفسك **كتاب الوقف** لا يزول الملك الواقف  
 على الوقف عند ابي حنيفة الا ان يحكم به الحاكم او يعلقه بموت  
 فيقول اذ امت فقد وقفت دارى على كذا وقال ابي يوسف  
 يزول الملك بمجرد القول وقال محمد لا يزول الملك متى  
 يجعل للوقف وليا سلم اليه واذا استحق الوقف على  
 اخلا فخرج من ملك الواقف ولم يدخل في ملك الموقوف  
 عليه ودفع المشاوي عند ابي يوسف وقال محمد لا يجوز  
 ولا يتم الوقف عند ابي حنيفة ومحمد متى يجعل اخرا له لا  
 ينقطع ابدا وقال ابو يوسف اذا سمى فيه جهة ينقطع جاز  
 وصار بعد لها للفقراء وان لم يسمهم ويقع وقف العقار  
 ولا يجوز وقف ما ينقل ويحول وقال ابو يوسف اذا وقف  
 ضيعة ببقعها واكرتها ولم عبده جاز وقال محمد يجوز  
 حبس الاربع والسلاح واذا سمى الوقف لم يجز بيعه ولا  
 تملكه الا ان يكون مشاعا عند ابي يوسف ويطلب التملك



القسمه ففحق مقاسمه والواجب ان يبتدئ من ارتفاع الوقف  
بعمارة شرا ذلك الواقف او لم ينشط واذا وقف داراً  
على سكنى ولده فالعمارة على من له السكنى فان امتنع من ذلك  
او كان فقيراً ابرها الحاكم وعمها بابا جرتها فاذا عمه زرع  
عها من له السكنى وما انهدم من بناء الوقف والله صفة  
الحاكم في عمارة الوقف ان يحتاج اليه وان استغنى عنه اسكه  
حتى يحتاج الى عمارة فيصنف فيها ولا يجوز ان يقسم بين  
مستحق الوقف واذا جعل الواقف غلة الوقف لنفسه  
او جعل الولاية اليه جاز عند ابي يوسف واذا بنى مسجداً  
لم يزل ملكه عند من يفرزه عن ملكه بطريقه ويأذن للناس  
بالصلوة فيه فاذا صلى فيه واخذ زال ملكه عند ابي حنيفة وقال  
ابي يوسف يزدول عن ملكه بقوله جعلته مسجداً او من بني سقاية  
للمسلمين او خاناً يسكنه بتوا السبيل او رباطاً او حبل  
ارضه مقبرة لم يزل ملكه عن ذلك عند ابي حنيفة حتى يحكم  
به الحاكم وقال ابو يوسف يزدول ملكه بالقول وقال  
محمد اذا استسقى الناس من السقاية وسكنوا الى ان  
والرباط ودقنوا قر المقبرة زال الملك **كتاب الغصب**

ومن غصب شيئاً مما له فملك في يده فعليه ضمان مثله وان كان  
مما لا مثل له فعليه قيمته وعلى الغاصب رد العين المقتضية  
فان ادعى انها هلكه باصبعه الحاكم حتى يعلم انها لو كانت باقية  
لا ظهر هان ثم قضى عليه بدها والغصب فيما ينقل وكقول واذا  
غصب عقاراً فملك في يده لم يضمن عند ابي حنيفة واذا يرد  
وقال محمد يضمنه وما نقص منه بفعل او سكناه ضمنه في قولهم  
جميعاً واذا احلك المحضوب في الغاصب بفعله او غيره فله  
فعله ضمانه وان نقص في يده فعليه ضمان النقصان ومن  
ذبح شاة غيره فملكها بالخيار ان شاء ضمنها قيمتها وسلمها  
اليه وان شاء ضمنه نقصانها ومن حرق ثوباً غيره حرقاً يسيراً  
ضمن نقصانه وان حرقه حرقاً كبيراً يبطل عامة منفعة  
مما ملكه ان يضمنه جميع قيمته واذا تغيرت العين المقتضية  
بفعل الغاصب حتى تزل اسمها وعظم منافعتها زال ملك  
المقتضوب منها عنها وملكها الغاصب وضمنها ولم يحل  
له الانتفاع بها حتى يرد يدها وهذا كمن غصب شاة  
فدبحها وشويتها او طبخها او غصب حنطة فطبخها او حرقها  
فاخذ سيفاً او صفاً ففعل ايته وان غصب فضة او ذهباً



فقبرها وراهم او دنائيه او اينه لم يزل ملك مالها عند ابن  
 حنيفة ومن غصب مائة فبني عليها زال ملك مالها عنها  
 ولزم الغاصب قيمتها ومن غصب أرضا فحرس فيها او بني قبل  
 له اقلع البناء والفرس وردّها فارغة فان كانت الارض  
 تنفق بقلع ذلك فلما لك ان يضمن لقيمة الفرس والبناء  
 مقلوعا فيكون له من غصب ثوبا فصبغة انما او سويقا  
 قلعة يسمى فضا حبه بالخيار ان شاء ضمنه قيمة ثوبا بغير  
 ومثال السويق وسلمها للغاصب وان شاء اخذها وضمن  
 ما زاد الفسخ والتمن فيهما ومن غصب غنما فغصبها فضمنه  
 المالك قيمتها ملكها الغاصب والقول في القيمة قول الغاصب  
 مع يمينه الا ان يقيم المالك البينة باكثر من ذلك فان ظهر  
 العين وقيمتها اكثر مما ضمن وقد ضمنها بقول المالك او بيمينه  
 اقامها او بنكول الغاصب عن اليمين فلا خيار للمالك وان  
 كان ضمنها بقول الغاصب مع يمينه فالمالك بالخيار ان شاء  
 اخذ العين ورد العوض وولد المعضوبة ونماؤها  
 وثمره البستان المعضوب امانة في يد الغاصب ان  
 هلك فلان ضمان عليه الا ان يتحرر فيها او يطلبها المالك

فمنها

فيمنعها اياه وما نفقت الجارية بالولادة في ضمان الغاصب  
 فان كان قيمة الولد وقاء بد جبر النقصان بالولد وسقط  
 ضمانه عن الغاصب ولا يضمن الغاصب منافع ما غصب الا  
 ان يتفق باستعماله فيغير النقصان واذا استملك  
 المسلم الحر الذي او خنزيره ضمن قيمتها وان استملكها  
 المسلم على المسلم يضمن الا ذمى التلّف على ذمى  
**كتاب الوديعة** الوديعة امانة في يد المودع اذا  
 هلك لم يضمن عاود المودع ان يحفظها بنفسه وبمن في عياله  
 وان حفظها بغيرها بغير التحدي بغيرهم او دعهما عند غيره  
 ضمن الا ان يقع في داره حريق فيسلمها الى جاره او يكون  
 في سفينة يخاف الغرق فيلقها الى على سفينة اخرى  
 فان خلطها المودع بماله ضمن لا بيمينه ضمنها فان طلبها  
 صاحبها فحبسها عنه وهو يقدر على تسليمها ضمنها وان  
 اختلطت بماله من غير فعله فهو شريك لصاحبها وان  
 انفق المودع بعضها ثم ردّ مثله فخلط بالباقي ضمن  
 الجميع واذا تعدى المودع في الوديعة بان كانت دابة  
 فركبها او ثوبا فلب او عمة افاستخدمه او دعهما عند غيره



ثم ازال التقدي وروها الى يده زال الفان فان طلبها صاحبها  
فجدها اياه فتمت ما كان عاد الى الاعراف لم يبق من الفان والمو  
ان يسافر بالوديعة وان كان لها محل وموعد واذا اودع  
رجلا من عند رجل ثم احضر احداهما فطلب نصيبه منها لم يدفع  
اليه شيئا حتى يحضر الاخر عند ان حقيقة وقال لا يدفع نصيب اليه  
وان اودع رجل عند رجلين شيئا مما يقسم لم يجز ان يدفع  
احدهما الى الاخر ولكنهما يقتسمانه فيحفظ كل واحد منهما  
نصفه وان كان مما لا يقسم جاز ان يحفظه احدهما باذن  
الاخر واذا قال صاحب الوديعة للودع لا تسلمها الى  
زوجها فتسلمها اليها لم يفن وان قال له احفظها في هذه  
البيت فحفظها في بيت اخر من الدار لم يفن وان حفظها في  
دار اخرى ضمن **كتاب العارية** العارية جائزة وهي  
تمليك المنافع بغير عوض وتصح بقوله اقرتك واطعمتك  
هذه الارض ومخنتك هذا الثوب ومخنتك على هذه  
الدابة اذ لم يرد به الهبة واخذت منك هذا العبد وداري  
لك السكن وداري لك عمرك سكن والعيان يرجع في العارية  
متى شاء والعارية امانة ان هلك من غير تعد لم يفن ليس

المستعين بواجب استعاره وله ان يعيره او كان مما لا يخلف  
بما خلاص المستعمل وغايته الذراعهم والذمانية والمكيل والمو  
زون وقض واذا استعار ارضا ليس فيها او يفرس جاز للغير  
ان يرجع فيها ويكلف قطع البناء والفرس فان لم يكن وقت  
العارية فلا ضمان عليه وان كان وقت العارية فرجع قبل الوقت  
ضمن العير للمستعير فانقص البناء والفرس بالقطع وابق  
رد العارية على المستعير واجرة رد العين المستأجرة على  
المؤجر واجرة رد العين المخصصة على الخاصب واذا  
استعار دابة فزحها الى اصل بل مالها لم يفن وان استعار  
عينا فزحها الى دار المالك ولم يسلمها اليه ضمنه **كتاب**  
**اللقطة** اللقطة صفة ونقطة من بيت المال فان  
التقطه رجل لم يكن لغره ان يأخذه من يده فان ادعى مدعي  
انه ابنه فالقول قوله مع يمينه وان ادعاه اثنان ووصف  
احدهما علامة في جسده فهو اولى به فاذا وجد في مصر من اصحاب  
المسلمين او في قرية من قريهم لقيط فان ادعى من انه  
ابنه ثبت نسبه من كان مسلما وان وجد في قرية من قري  
اهل الذمة او في بيعة او كيفة كان زميئا من ادعى



ان اللقطة غيره لم يقبل منه وكان حراً وان وجد مع اللقطة مال  
مشدود عليه فهو له ولا يجوز تزويج الملقط ولا نفقه في مال  
اللقطه ويجوز ان يقبض له الرينة ويسلمه في صناعة فيؤجره  
**كتاب القطة** اللقطة امانة وفي الملقط اذا اشتد  
الملقط انه يادخلها ليحفظها ويردها على صاحبها فان كانت  
اقبل من عشرة دراهم عرفها ثلثة ايام وان كانت عشرة نفقة  
عرفها لولا فان جاء صاحبها اخذها والا نفقه فان جاء صاحبها  
فهو بالخيار ان شاء امضى النفقة وان شاء ضمن الملقط  
تجوز الاتفاق في الثلثة والبقية والبيع فان انفق الملقط  
عليها بغير ذن الحاكم فهو ممتنع فانفق بامر كان ذلك دنيا  
على صاحبها واذا رفع ذلك الى الحاكم نفقه فان كان للبيعتين  
منفعة ابرها وانفق عليها من ابرتها وان لم يكن لها منفعة وخاف  
ان يستغرق النفقة قيمتها باعها وامره بحفظ ثمنها وان كان الا  
صلح الاتفاق عليها اذن في ذلك وجعل النفقة ديناً على مالها  
فاذا حضر صاحبها فمللقط ان يمنعها حثراً خذ النفقة و  
لقطة الحل والحرم سواء واذا حضر رجل فادعى ان اللقطة لم يرفع  
اليه حتى يقيم البينة فان اعطى ائتمرها حل للملقط ان يدفحها

اليه ولا يجبر على ذلك في القضاء ولا ينفق باللقطة على غنى  
وان كان الملقط غنيا لم يجوز له ان ينفع بها وان كان فقيراً  
فلا باس ان ينفعها ويجوز ان ينفق بها اذا كان غنياً  
على ابيه وابنته وزوجته اذا كانا فقراء **كتاب**  
**الخنى** اذا كان المولود ذكراً فزوج فهو خنى فان كان  
يولد من الذكراً فهو غلام وان كان يولد من الفرج فهو انثى  
وان كان يولد منهما والبول سبق من احد الجانبين الى  
الاسبق وان كان في السبق سواهما فلا معتبر بالكنة عند ابى  
حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد نسب الاكثرهما فاذا  
بلغ الخنى وخرجت له حية او وصل الى التاء فهو رجل  
فان ظهر له ثدي كثر المرأة او حمل او نزل اللبن في ثدي او حاض  
او امكن الوصول اليه من الفرج فهو امرأة وان لم يظهر له احد  
هذه العلامات فهو خنى من كل اذ وقف خلف الامام قلم  
بين صف الرجال والنساء وبيعت له امة تخننه ان كان له  
مال وان لم يكن له مال ابتاع له الامم من بيت المال فاذا  
خننه باعها وردها ثمنها الى بيت المال واذا مات ابوه وخلف  
ابن او خنى فمالها بينهما عند ابى حنيفة على ثلثة اسهم



الابن سهران وللخنثى سهم وهو انثى عنده في الميراث الان  
 ثبت غير ذلك وقال للخنثى نصف ميراث الذكر ونصف  
 ميراث الانثى وهو قول الشعبي واختلفا في قياس قوله  
 قال ابو يوسف المال بينهما على سبعة اسهم للابن اربعة  
 اسهم وللخنثى ثلثه وقال محمد المال بينهما على ثلثي عشر سهما  
 للابن سبعة وللخنثى خمسة **كتاب المفقود** اذا غاب الرجل  
 ولم يعرف له موضع ولا يعلم احي هو ام يميت نصب القاضي من  
 يحفظ ماله ويقوم عليه وليست في حقوقه وينفق على اولاده  
 من ماله ولا يفرق بينه وبين امراته واذا لم له مائة وعشرون  
 سنة من يوم ولد حكمنا بموته واعتدته امراته وقسم ماله بين  
 الموجودين في ذلك الوقت ومن مات منهم قبل ذلك لم  
 يرث منه ولا يرث المفقود من احد مات في حال فقده  
**كتاب جعل الابق** اذا ابق مملوك فرده رجل على مولاه من  
 مسيرة ثلثة ايام فصاعدا فله عليه الجعل اربعون درهما وان  
 لا يقل من ذلك فحسابه وان كانت قيمة اقل من اربعين درهما  
 قضى له بقيمة الارض وان ابق من الذي رده فلا شيء عليه وينبغي ان  
 يشهد اذا اخذه اثر تاخذه ليرده على صاحبه فان كان العبد

الابق رهننا فاجعل على الميراث **كتاب سائر المواريث**  
 المواتة مالا ينتفع به من الارض لا تقطع الماء عنه او لغلبة  
 الماء عليه او ما اشبه ذلك مما يمنع الزراعة فما كان منها عيانيا  
 لا مالك له في الاسلام او كان مملوكا في دار الاسلام لا يعرف  
 له مالك بعينه وهو بعيد من القيمة بحيث اذا وقف انسان  
 في اقصى العام فصاح لم يسمع الصوت فيه فهو اموات من احياء  
 باذن الامام ملكه فان احياء بغير اذنه لم يملكه عند ابن حنيفة و  
 قال لا يملكه ويملك الذمي بالاحياء كما يملك المسلم ومن حجازا  
 ولم يعرفها ثلث سنين اخذها الامام ودفعها الى غيره ولا  
 يجوز احياء ما قرب من العامر بل ترك مرضى لا يمل القربة ومطرد  
 لمصاذهم ومن عقر بئر اخر بئر فله حريمها فان كانت للعطن  
 في حريمها اربعون ذراعا وان كانت للناس فستون ذراعا  
 وان كانت عينا فحريمها ثلثمائة ذراع في اراوان يخفي  
 في حريمها يمنع منه وما ترك الفرات او دجلة وعدل عنه  
 وجوز عوده اليه لم يجز احيائه وان كان لا يجوز ان يعود اليه  
 فهو كالموات اذا لم يكن حريما العامر ملكه من احياء باذن الامام  
 ومن كان له نهر في ارض غيره فليس له حريم عند ابن حنيفة الا ان



يقيم البنية على ذلك وقال لا تستأجر من عيشي عليها ويطيق عليها  
**كتاب المأذون** اذا اذن المولى لعبده في التجارة  
 اذنا عاتما جاز تعرفه في سائر التجارات وان يشترى  
 ويبيع ويرهن ويسترهن واذا اذن له في نوع منها دون  
 غيره فهو مأذون في جميعها وان اذن له في شئ بعينه فليس  
 بمأذون واقرار المأذون بالديون والمغصوب جائز  
 ليس له ان يتزوج ولا يتزوج من ماله ولا يكاتب ولا يعتق  
 على ماله ولا يهب بوض ولا يغير عوض الا ان يهدى اليه من  
 طسام لو يضيف من يطمه ويوزن متعلقة بقبضه يباع  
 للغناء الا ان يفديه المولى ويقسم ثمنه بينهم بالحق فان  
 فصل من ويوزن شئ طرأ عليه بعد الميراث وان يحرق عليه  
 محجور حتى يظهر الجرحين اهل سوق فان مات المولى او جنت  
 جنونا مطلقا او لحق بدار الحرب جرت امار المأذون  
 محجورا واذا ابق العبد المأذون صار محجورا عليه واذا ابحر  
 عليه فاقراه جائزه فيما في يده من المال عند ابي حنيفة وعند  
 لا يجوز اقراره واذا اذنته ديون يحيط بماله وقرضه لم يملك  
 المولى ما في يده فان اعتق عبده لم يعتق عبده ابي حنيفة

وقال

وقال يملك ما في يده واذا باع من المولى شيئا بمثل قيمته جاز  
 فانه باعه بتقصان لم يخر وان باعه المولى شيئا بمثل القيمة  
 او اقل جاز البيع فان سلمه اليه قبل قبض الثمن بطل الثمن  
 وان امسكه في يده حتى يستوفي في الثمن جاز وان اعتق  
 المولى المأذون وعليه ديون فعتقه جائز والمولى من قيمته  
 للغناء وما بقي من الديون يطالب به المقت واذا ولدت المأذون  
 من مولا عاتق ذلك حجر عليها وان اذن ولي البقي للقبض في التجارة  
 فحله في التجارة فهو في الشراء والبيع كالعبد المأذون اذا كان يعقل  
**كتاب المزارعة** قال ابو حنيفة المزارعة  
 بالثلث والرجع باطلة وقال ابو يوسف ومحمد جائزة وهي  
 على اربعة اوجه اذا كانت الارض والبذر لواحدة والعمل للبقر  
 واحدة جازت المزارعة واذا كانت الارض لواحدة والبذر والعمل  
 للبقر لواحدة جاز وان كانت الارض والبقر والبذر لواحدة  
 والعمل لواحدة جاز وان كانت الارض والبقر والبذر  
 والعمل للاخر فبطلت ولا يصح المزارعة الا على مدة معلومة  
 وشرطها وان يكون الخارج ثلثا بينهما وان شرط لواحدة  
 قفرا نامسة فهي باطلة وكذلك ان شرط على المأذون



والسواقي واذا صحت المزارعة فالخارج بينهما على الشرط فان لم  
تخرج الارض شيئا فلا شيء للعامل واذا فسدت المزارعة  
فالخارج لصاحب البذر فان كان البذر من قبل ريت الارض  
فللعامل اجر مثله ولا يزاد على مقدار حاشطه من الخارج وقال  
محمد لا اجر مثله بالغاما بلع وان كان البذر من قبل العامل فلصاحب  
الارض اجر مثلها واذا عقدت المزارعة فامتنع صاحب البذر  
من العمل لم يجز عليه وان امتنع الذي ليس من قبل البذر اجبر  
الحاكم على العمل واذا مات احد المتعاقدين بطلت المزارعة واذا  
نقضت مدة المزارعة والزرع لم يدرك كان على المزارع  
اجر مثل نصيبه من الارض الا ان يستعمله والنفقة على الزرع  
عليهما على مقدار حصصهما لذلك واجرة الحصاد والارتفاع  
والذي يابس والتذرية عليهما بالحصص فان شرطاه في المزا  
رعة على العامل فسدت **كتاب المساقاة** قال ابو حنيفة  
المساقاة مجزء من الثمرة باطلة وقال الجارية اذا ذكر مدة  
معلومة ويسمى جزئيا معلوما من الثمرة مساقاة ويجوز المساقاة  
في النخل والشجر والكرم والقطاب واصول البادية بخان فان  
رفع نخلا فيه ثمرة مساقاة والثمرة تزيده بالعمل جاز

وان كانت قد انتهت لم تجز واذا فسدت المساقاة  
فللعامل اجر مثله وتبطل المساقاة بالمعوى ونفسح بالاعذار  
لما تنفسح الاجارات **كتاب النكاح** النكاح ينقصد  
بالايجاب والقبول بالفظين يعبر بهما عن الماضي ويعبر  
بما صدرهما عن الماضي والاخر عن المستقبل مثل ان يقول زوجتي  
فيقول زوجتك ولا ينقصد نكاح المسلمين الا بحضور شاهدين  
حريين بالغين عاقلين مسلمين او رجل واقرايتين عدولا كالموا  
او غير عدول او محرمين في قدف فان تزوج مسلمة مقيمة  
بشهادة زمينين جاز عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد  
لا يجوز ولا يكمل للرجل ان يتزوج بامه ولا جدته من قبل الرجال  
والنساء وان علت ولا بنت ولا بنت ولده وان سلفت  
ولا باخنة ولا بنات اخنة ولا بعممة ولا بحالته ولا بنات  
اخنة ولا بام امه او بنتها او لم يدخل ولا بنت امه  
التي دخل بها سواء كان في حجره او في حجر غيره ولا بامه من الر  
ضاعة ولا باخنة من الرضاعة ولا بجمع بين الاختين نكاحا  
ولا بملك بمدين وطا ولا بجمع بين الممثلة وعمتها وخالتها  
ولا بنت امها ولا بنت اختها ولا بجمع بين امراةين لو كانت

قال النبي صلى الله عليه  
وسلم نكاح البنات  
تحرم الاقربيات و  
طوائف الاقربيات و  
صدق رسول الله



كل واحد منهما رجلا لم يجز له ان يتزوج بالاخرى والابن  
ان يجع بين امرأة وابنت زوج كان لها من قبل من  
زنى بالمرأة حرمت عليها امرها وابنتها واذا حتى تنقض عدها  
ولا يجوز ان يتزوج المولى امته ولا امرأة عبدها ويجوز  
تزوج الكتابيان ولا يجوز تزويج المجوسيان ولا الوثنيين  
وجوز تزويج الحبثيان اذا كانوا يؤمنون بنبي وتقرؤن  
الكتاب وان كانوا يعبدون الكواكب والكتاب لهم ثم يجزى  
لكنهم ويجوز للمحم والمحمدة ان يتزوجا في حال الاحرام  
وينعقد نكاح المرأة الحرة البالغة العاقلة برضاها وان لم  
ينعقد عليها ولي عند ابن حنيفة بكرا كانت او ثيبا وقال ابو يوسف  
وجمعة لا ينعقد الا بولي ولا يجوز للولي اجبار البكر البالغة على  
النكاح واذا الشاذنها فكت او فحلت او بكت فذلك  
اذن منها وان ابنت لم يزوجها واذا الشاذن الثيب فلا  
بد من رضاها بالقول واذا زالت بكارتها بوثبة او بحقيقة  
او بجماعة او بتعيس فمضى حكم الابكار وان زالت بكارتها  
بغيرها فهو كغير ذلك عند ابن حنيفة واذا قال الزوج للبكر قد  
بلغت النكاح فكت وقال بل ردوت بالقول قولها

ولا يمين عليها فيه وينعقد النكاح بلفظ النكاح والشرع  
والتمليك والرهبة والقدرة ولا ينعقد بلفظ الاجارة والا  
باحة ويجوز نكاح الصغيرة والصغيرة اذا زوجهما الولي بكرا  
كانت الصغيرة او ثيبا والولي هو العصبة فان زوجهما الاب  
والجد فلا خيار لهما بعد بلوغهما وان زوجهما غير الاب والجد  
فكل واحد منهما الخيار اذا بلغا ان شاء اقام على النكاح وان  
شاء فسخ ولا ولاية لغيره لغيره ولا صغير ولا مجنون ولا كافر على  
مسلمة وقال ابن حنيفة يجوز بغير العصبان من الاقارب  
التزويج مثل الاخت والام والخال ومن الاولى لها  
اذا زوجهما مولى الذي راعتها جاز واذا غاب الولي  
الا قرب عيبه منقطعة جاز لمن هو ابعد لهما منه ان يتزوج  
والعينة والمنطقة ان يكون في بلد لا يصل اليه القوافل في  
السنة الا مرة واحدة والكفاءة في النكاح معية واذا  
تزوجت المرأة غير كفولا وليا ان يفقوا بينهما والكفاءة  
يجت في النسب والدين والمال وهو ان يكون مالهما للمهر  
والنفقة وتعتبر الصنايع واذا تزوج المرأة ونقضت  
من مهر مثلها فلا ولياء حتى الاعتراض عليها عند ابن حنيفة



حتى يتم لها من مهر مثلها او يفارقها واذا تزوج الاب ابنة  
الصغيرة ونقص من مهرها او تزوج او ابنة وزاد من مهر  
امراته جاز ذلك عليها ولا يجوز ذلك لغير الاب والجد  
يصح النكاح اذا سمى فيه مهر او يصح وان لم يسم في مهر  
عشرة فما زاد فعليه المسمى ان دخل بها او مات عنها وان طلقها  
قبل الدخول بها والحلوة فلها ونصف المسمى فان تزوجها  
ولم يك لها مهر او تزوجها على ان لا مهر لها فلها مهر مثلها ان دخل  
بها او مات عنها وان طلقها قبل الدخول بها فلها المنة والمنعة ثلثة  
اثراب من كسوة مثلها درع وفخار وشفعة وان تزوج المسلم  
على فخر او خسر في النكاح جائز ولها مهر مثلها وان تزوجها ولم  
يسم لها مهر انتم تراضيها على تسمية المهر في مهر لها ان دخل بها  
او مات عنها وان طلقها قبل الدخول فلها المنة وان زادها  
في المهر بعد العقد لزمه الزيادة ويسقط بالطلاق قبل  
الدخول وان حطت عنه من مهر مثلها صح الحط واذا خلا  
الزوج باثراته وليس هناك مانع من الوطئ ثم طلقها فلها  
كمال المهر وان كان احداهما مريضاً او صائماً في رمضان او محرماً  
بنيح او عمة او كانت حائضاً فليست بخلوقة صحيحة واذا خلا

المحرور

المحبوب باثراته طلقها فلها كمال المهر عند ابي حنيفة ويسحب المنة  
لكل مطلق الا المطلقة واحدة وهي التي طلقها قبل الدخول  
وقد سمي لها مهر او اذا تزوج الرجل ابنة على ان يزوجه  
الرجل ختة او ابنة فيكون احد العقيد من عوضا عن الاخر  
فالعقدان جائزان ولكل واحد منهما مهر مثلها وان تزوج  
مراة على خدمة سنة او تعليم القرآن فلها مهر مثلها وان  
تزوج عبد حرة باذن مولاه على خدمتها سنة جاز واذا  
اجتمع في الجنونة ابوها وايتها فالولي بكاحها ابنتها عند  
حنيفة والي يوسف وقال محمد ابوها  
ولا يجوز نكاح الامة والعبد الا باذن مولاهما واذا تزوج  
العبد باذن مولاه فالمرء في رقبته بيع وفيه اذا تزوج  
بغير اذن المولى ودخل بها فلا يؤاخذ بالمهر الا بعد عقاق  
واذا تزوج المولى امته فليس عليه ان يبيعها بيت الزوج  
ولكنها تحزم المولى ويقال للزوج متى طهرت بها وطهرها اذا  
تزوج امراة على الف على ان لا يخرجها من البلد او على ان لا  
يتزوج عليها اخر فان وفي بالتشريط فلها المسمى وان تزوج  
عليها او اخرجهما من البلد فلها مهر مثلها واذا تزوجها على



حيوان غير موصوف صحة التسمية ولها الوسط منه والزواج  
 محير ان شاء اعطاها ذلك وان شاء اعطاها قيمة وان  
 وان تزوجها على ثوب غير موصوف فلها مهر مثلها فكل  
 المتعة والموقت باطل وتزوج العبد والامة بغير اذن  
 مولاهما موقوف فان اجازة المولى جاز وان رده بطل  
 وكذلك لو تزوج رجل امرأة بغير رضاها او رجلا بغير رضاه  
 ويجوز لابن العثم ان يزوج بنت عمته من نفسه واذا  
 اذنت المرأة لرجل ان يزوجه من نفسه فعقد صحيح  
 شاهد من جازوا اذا ضمن الولي المهر صح ضمانه وللمرأة  
 الخيار في مطالبة زوجها او وليها واذا فرق القاضى بينهما  
 في النكاح الفاسد قبل الدخول بها فلا مهر لهما وكذلك بعد  
 الخلوة وان دخل بها فلها مهر مثلها لا يبرأ على المسمى  
 وعليها العدة ويثبت نسب ولدها ومهر مثلها يعتب  
 باخواتها وعاتماتها ونبات عمتها ولا يتعبر بامها وخالتها  
 اذا لم يكونا من قبيلتها ويعتبر في مهر المثل ان ينسب الى  
 تان في السن والحال والمال والعقل والبلد والدين  
 والعهد والعفة ويجوز تزويج الامة مسلمة كانت او كنية

ولا يجوز

ولا يجوز ان يزوج امة على حرة ويجوز تزويج الحرة عليها ولا  
 ان يزوج اربعا من الحرة والاماء وليس له ان يزوج اكثر  
 من ذلك ولا يزوج العبد اكثر من اثنين فان طلق الحرة  
 بعد ما لا يرجع طلاقا بائنا لم يجز له ان يزوج رابعة حتى  
 تفقن عدتها واذا تزوج الامة بمولاها ثم اعتقت فلها  
 الخيار كما كان زوجها او عبدا او كذا لك المكاتبه وان تزوجت  
 امة بغير اذن مولاهما ثم اعتقت صح النكاح ولا خيار  
 لهما ومن تزوج امرأتين فربقة واحدة احدهما لا يحل له  
 نكاحها صح نكاح التي يحل له نكاحها وبطل نكاح الاخرى  
 وان كان بالزوج عيب فلا خيار لزوجها وان كان  
 بالزوج جنون او جذام او ابرص فلا خيار للمرأة عند ابن  
 حنيفة والابن يوسف وقال حجة لها الخيار في ذلك وان  
 كان غنيا اجله الحاكم حولا فان وصل اليها والا ذق القاضى  
 بينهما ان طلبت المرأة ذلك والفرقة تطليقة باينة  
 ولها كما للمهر ان كان قد خلاها وان كان بحبس  
 فرق القاضى بينهما في الحاكم ولم يؤجله والخمس يؤجل  
 كما يؤجل الغني واذا اسلمت المرأة وزوجها كافر



عرض عليه الاسلام فان اسلم فهي امراته وان لم يسلّم فرق بينهما  
وكان ذلك طلاقاً بائناً عند ابن حنيفة ومحمد وان اسلم الزوج  
وتحتة بوجوبية عرض عليها الاسلام فان اسلمت فهي امراته  
وان ابت فرق القاض بينهما ولم تكن الفرقة طلاقاً فان كان  
قد دخل بها فلها كمال المهر وان لم يكن دخل بها فلها مهرها وان اسلمت  
المدة والزوج الكافر في دار الحرب لم يقع الفرق عليها حتى يخفى  
ثلاث حيف فان خاضت ثلث حيف فانت من زوجه او اذا  
اسلم زوج الكتابية فها على كمالها واذا اخرج احد الزوجين  
الى دار الحرب مسلماً وقفت البيونة بينهما وان سبت  
احدهما وقعت البيونة فاذا اخرج بايمان لم يقع الفرق بينهما  
وان سبها لم يقع البيونة واذا خرجت المرأة اليها  
بجره جاز ان يتزوج ولا عدة عليها عند ابن حنيفة فان كانت  
حاملًا لم يتزوج حتى تضع حملها واذا ارتد احد الزوج جلت  
عن الاسلام وقعت الفرقة بغير طلاق وان كان الزوج هو  
المرتد وقد دخل بها فلها كمال المهر وان كان لم يدخل بها فلها نصف  
المهر وان كانت المرأة هي المرتدة قبل الدخول فلها مهرها وان  
كانت الردة بعد الدخول فلها مهرها وان ارتد امها واسلمت

فها على كمالها ولا يجوز ان يتزوج المرتدة مسلمة ولا كافرة ولا  
مرتدة وكذلك المرتدة لا يتزوجها مسلم ولا كافر ولا مرتد  
وان كان احد الزوجين مسلماً فالولد على دينه وكذلك  
ان اسلم احدهما ولد له صغي صاود ولد له مسلماً باسلامه  
وان كان احد ابوين كتابياً والاخر مجوسياً فالولد كتابي  
واذا تزوج الكافر بغير شهود او في عدة كافرة ذلك  
في دينهم جائز ثم اسلم امرأ عليه وان تزوج المجوسي  
امته او ابنته ثم اسلم فرق بينهما واذا كان لرجل امرأتان  
حرتان فعليه ان يعدل بينهما في القسم بكرين كلتا او بغير  
او احدهما بكرة او الاخرى ثيباً وان كانت احداهما حرة و  
الاخرى امه فله ان يثلث من القسم وللأمة الثلث و  
لا حق لهن في القسم في حال السفر ويسافر الزوج  
بمن شاء منهن والاول ان يقع بينهما في سفر من  
خرجت قمرتها واذا رخصت احد الزوجات بترك  
قسمها لصاحبها جاز ولها ان يرجع في ذلك **كتاب**  
**الرضاع** قليل الرضاع وكثيره كوا اذا حصل في  
مدة الرضاع تعلق به التحريم ومدة الرضاع عند ابى



حنفية ثلثون شهرا قال ابن يوسف ومحمد ستمائة فاذا مضت  
 مدة الرضاع لم يتعلق به التحريم ويحرم من الرضاع ما يحرم من  
 النسب الا ام اخذت من الرضاعة فانه يجوز ان يتزوجها  
 ولا يتزوج ام اخذت من النسب اخذت ابنه من الرضاع ويجوز  
 ان يتزوجها ولا يتزوج اخذت ابنه من النسب وامراة ابنه من  
 الرضاع لا يجوز ان يتزوجها كما لا يجوز من النسب ولبن الفحل  
 يتعلق به التحريم وهو ان ترضع المرأة صبية فتحرم هذه البقية  
 على زوجها وعلى ابائه وابنائهم ويصير الزوج الذي نزل منه  
 اللبن ابا للرضعة ويجوز ان يتزوج الرجل باخت اخيه من الرضاع  
 كما يجوز ان يتزوج باخت اخيه من النسب وذلك مثل الاخ  
 من الاب اذا كانت له اخت من امه جاز لا خيمه من ابيه ان تزوج  
 وكل صبيتين اذا اجتمعا على ثدي واحد لم يجز لاحدهما ان يزوج  
 بالآخر ولا يجوز ان يتزوج المرصعة احد من ولد التي ارضعت ولا  
 ولد ولدها ولا يتزوج العقب المرصع اخذت زوج المرصعة لا  
 عمت من الرضاع واذا اختلط اللبن بالماء واللبن هو الغالب  
 يتعلق به التحريم وان غلب الماء لم يتعلق به التحريم واذا اختلط  
 اللبن بالطعام لم يتعلق به التحريم وان كان اللبن غالبا عند ابن

يجوز

حنفية ولا يحرم واذا اختلط بالدر واللبن هو الغالب يتعلق  
 به التحريم واذا حلب اللبن من امرأة بعد موتها فاجوز الصبي يتعلق  
 به التحريم واذا اختلط لبن المرأة بلبن الشاة ولبن المرأة مع  
 غلب يتعلق به التحريم واذا اختلط لبن المراتين يتعلق باكثرهما عند  
 ابن حنيفة وابن يوسف وقال محمد يتعلق بهما واذا نزلت للبكر لبن  
 فارضعت بصبيها يتعلق به التحريم واذا نزل للبكر لبن فارضعت بصبيها  
 لم يتعلق به التحريم واذا اشرب صبيان من لبن شاة فلا رضاع بينهما  
 واذا تزوج الرجل صغيرة وكبيرة فارضعت الكبيرة صغيرة ثم اشربا  
 فان كان الزوج لم يدخل بالكبيرة فلا مهر لها ولا الصغيرة نصف المهر  
 ويرجع به الزوج على الكبيرة ان كانت بعدت بالفاد وان لم تبعده  
 فلا شيء عليها ولا يقبل في الرضاع شهادة النساء منفردات وانما  
 يشهد بشهادة رجلين او رجل وامرأتين **كتاب الطلاق**  
 الطلاق على ثلاثة اوجه حسن الطلاق وطلاق السنة وطلاق البدن  
 فاحسن الطلاق ان يطلق الرجل امرأته تطليقة واحدة في مظهر  
 لم يجاسعها فيه ويتركها حتى تنقضي عدتها وطلاق السنة ان  
 يطلق المدخول ماثلثا في ثلثة اطلاقا وطلاق البدن ان يطلقها  
 ثلثا بجملة واحدة او ثلثا في طهر واحد فاذا فعل ذلك وقبح



الطلاق بانه من وان كان عاصيا والسنة في الطلاق من  
وجهرين سنة في الوقت وسنة في العدد فالسنة في العدد  
يستوي فيها المدخول بها وغير المدخول بها والسنة في الوقت  
يشت في حق المدخول بها خاصة ويحتمل بطلانها في طهر الحجاب  
غيرها فيه وغير المدخول بها بطلانها في حال الطهر والحيف اذا  
كانت المدة لا تحيض من صفر او كبر فاراده ان يطلقها للسنة  
طلقها واحدة فاذا مضى شهر طلقها اخرى فاذا مضى شهر طلقها اخرى  
ويجوز ان يطلقها ولا يفصل بين وطئها وطلاقها بزمان وطلاق  
الحامل يجوز عقب الجماع و يطلقها للسنة ثلثا يفصل بين كل  
تطبيقين بشهر عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد لا يطلقها  
للسنة الا واحدة واذا طلق الرجل امرأة في حال الحيض وقع  
الطلاق ويخبر ان يرايها فاذا طهرت وحاضت وطهرت  
فهي مخيرة ان شاء طلقها وان شاء اسكها ويقع طلاق كل  
زوج اذا كان بالغا قلا ولا يقع طلاق الصبي والمجنون  
والنائم واذا تزوج العبد باذن مولاه لفرأه ثم طلقها  
وقع طلاقه ولا يقع طلاق مولاه على اثره والطلاق على فريدين  
صريح وكنايت فالصريح قوله انت طالق ومطلقه وطلقتك

فهذا يقع به الطلاق الرجعي ولا يقع به الا واحدة وان نوى بكثرة  
من ذلك ولا يفتق الى البينة وقوله انت طالق وانت طالق  
الطلاق وانت طالق حلاقا فان لم تكن له بينة فهي واحدة حقيقة  
وان نوى ثلثا كان ثلثا والضرب الثاني الكناية لا يقع به الطلاق  
الا بالبينة او دلالة الحان وهي على فريدين منها ثلثة الفاظ يقع  
بها الطلاق الرجعي ولا يقع بها الا واحدة وهي قوله اعتدي و  
استبرى رجلك وانت واحدة وبقيت الكنايات اذا نوى بها  
الطلاق كانت باينة واحدة واذا نوى ثلثا كانت ثلثا وان  
نوى ثنين كانت واحدة بهذا مثل قوله انت باين وبينة  
وبتلة وحرام وجعلك على غار بك والحق باهلك وحليته  
وبرية ووجهك لا يهلك وسر تحك وفارقك وانت  
حرة وتعتقي وتختري واستتري واعزني وابتنى الازواج  
فات لم يكن له بينة لم يقع بهذه الالفاظ طلاق الا ان يكون في  
حال مذاكرة الطلاق فيقع بها الطلاق في القضاء ولا يقع  
فيما بينه وبين الله الا ان يكون ينويه وان لم يكونا في مذاكرة  
الطلاق وكان في غضب او خضوة وقع الطلاق ويقع الطلاق  
بكل لفظ لا يقصد به التيب والشتيمة وهو يقع بالسب



والشيئة الآن ينويه واذا اوصف الطلاق بفرض من الزيادة  
والشدة كان بائناً مثل ان يقول انت طالق باين و طالق  
اشدة الطلاق واخفى الطلاق او الطلاق الشيطان او البعد  
عنه او كالجبل او ملاء البيت او اذا اضاف الطلاق الى جملة  
او الى ما يعقبه عن الجملة وقع الطلاق مثل ان يقول انت طالق  
او رقبك طالق او عنقك طالق او رجليك طالق او بركك  
طالق او جردك طالق او فرجك طالق او وجهك طالق او كرك  
ان طلق جزءاً شائعاً منها مثل ان يقول عنقك او ثلثك وان  
قال يدك او رجليك طالق لم يقع الطلاق وان طلقها بنفسه  
تطبيقاً او ثلث تطبيقاً كانت تطبيقاً واحدة والطلاق  
المكره والسكران وقع ويقع الطلاق بالكناية اذا قال  
بها الطلاق ويقع الطلاق الاخرس بالاشارة واذا اضاف  
الطلاق الى النكاح وقع عقيب النكاح مثل ان يقول للمرأة  
ان تزوجتك فانت طالق او كل اذاة تزوجها فهي طالق واذا  
اضاف الطلاق الى شرط وقع عقيب الشرط مثل ان يقول للمرأة  
ان دخلت الدار فانت طالق ولا يقع اضافة الطلاق الا ان  
يكون الخالف كالكا او يضيف الى كل فان قال لا حبسني ان دخلت

الدار فانت طالق ثم تزوجها قد خلت الدار لم تطلق والفاها الشرط  
ان واذا واذا ما بطل وكلام متى وميتما وفي كل هذه الشروط اذا  
وجد الشرط انخلت اليمين ويقع الطلاق الا ان كلما كان الطلاق  
تكرراً تكرار الشرط حتى يقع ثلث تطبيقات فان تزوجها بعد  
ذلك وتكررا الشرط لم يقع عليها شيء وزوال الملك بعد اليمين  
لا يبطلها وان وجد الشرط في ملك انخلت اليمين ووقع الطلاق  
وان وجد في غير ملك انخلت اليمين ولم يقع شيء واذا اختلفا  
في وجود الشرط فالقول قول الزوج في الا ان يقيم المرأة  
البينة فان كان الشرط لا يعلم الا من بهما فالقول قولهما  
في حق نفسه او مثل ان يقول ان حفت فانت طالق فقالت  
قد حفت طلقت واذا قال اذا حفت فانت طالق فلانة  
فقالت قد حفت طلقت هي ولم تطلق فلانة واذا قال لها اذا  
حفت وانت طالق فزأت الدم لم يقع الطلاق حتى يسمر  
ثلاثة ايام فاذا تمت ثلثة ايام حكمنا بوقوع الطلاق من غير  
خاصة واذا قال لها اذا حفت حفت فانت طالق لم تطلق  
حتى تظفر من حيفتها وطلاق الامة تطبيقان حر كان زوجها  
او عبداً وطلاق الحرة ثلث حر كان زوجها او عبداً واذا



طلق الرجل امرأة قبل الدخول ثلثا وقعت عليها فان فرقا للطلاق  
 بايت منه وقع بالاولى ولم يقع الثانية ولا الثالثة وان قال  
 لها انت طالق واحدة وواحدة وقع عليها واحدة وان قال  
 واحدة قبل واحدة وقع واحدة وان قال واحدة قبل واحدة  
 وقع شتان وان قال واحدة بعد واحدة وقع واحدة وان  
 قال واحدة بعد واحدة او معها واحدة وقعت شتان وان  
 قال لها ان دخلت الدار فانت طالق واحدة وواحدة فخلت  
 وقعت عليها واحدة عند اي صيغة ورن اخر الشطر وقع  
 بالاتفاق واذا قال لها انت طالق بمكة فهي طالق في كل  
 البلاد وكذلك ان قال انت طالق في الدار وان قال لها انت  
 طالق اذا دخلت مكة لم تطلق حتى تدخل في مكة واذا قال انت  
 طالق غدا وقع عليها الطلاق بطول العجز واذا قال لها انت  
 اختار من نفسك فينوي بذلك الطلاق او قال لها طلق نفسك  
 فلها ان تطلق نفسها مادامت في مجلسها ذلك فان قامت منه  
 او اخذت في عمل اخر الامر من يدعا وان اختارت نفسها في  
 قوله اختار مكانا واحدة ما ينه لا يكون ثلثا وان نور الزوج  
 ذلك ولا بد من ذكر النفس في كلامه او في كلامها فان طلق نفسها

في قول طلق نفسك فهي واحدة رجعية وان طلق نفسها ثلثا  
 وقد اراد الزوج ذلك وقعت عليها وان قال لها طلق نفسك متى  
 شئت فلها ان تطلق نفسها في المجلس وبعده واذا قال لرجل طلق  
 امرأتي فلان يطلقها في المجلس خاصة وان قال لها ان كنت تحبني  
 او تنقضني فانت طالق فعالت انا احببك او بغضك وقع  
 الطلاق وان كان في قلبها خلاف ما ظهرت واذا طلق الرجل امرأة  
 في مرض موته طلاقا باينا وهي في العدة ورثت منه وان مات بعد  
 انقضاء عدتها فلا ميراث لها واذا قال لامرأة انت طالق ان شاء  
 الله متصلا لم يقع الطلاق عليها وان قالت لها انت طالق ثلثا  
 الا واحدة طلقت شتين وان قال ثلثا الا شتين طلقت واحدة  
 واذا طلق الزوج امرأته او شققا منها او ملكت المرأة زوجها او شققا

### منه وقعت الفرقة بينهما بلا طلاق **كتاب الرجعة**

اذا طلق الرجل امرأة تطليقة رجعية او تطليقتين فله ان يراجعها  
 في عدتها رضى بذلك او لم ترضى والرجعة ان يقول راجعك او  
 راجعت امرأتي او يطاها او يقبلها او يمسها بشهوة او ينظر الى  
 فرجها بشهوة ويستحب ان ينهد على الرجعة شاخصا فانه لم ينهد  
 صحت الرجعة واذا انقضت العدة فقال قد كنت راجعك فما العدة



فصدقت المدة فهي ربعة وان كذبت فاقول قولها ولا يمين  
عليها عند ابي حنيفة واذا قال الزوج قد راجعتك فعالت  
بجبة لقد انقضت عدتي لم تقع الربعة عند ابي حنيفة واذا قال  
زوج الامة بعد انقضاء عدتها قد كنت راجعتك في العدة و  
صدقة المولى وكذبت الامة فاقول قولها واذا انقطع الرد  
من الحيض الثالثة لعشرة ايام انقطعت الربعة وان لم تغسل  
او عصى عليها وقت صلوة كاملة او يتيم وتصل عن ابي حنيفة  
وابي يوسف وقال محمد اذا تمت انقطعت الربعة وان لم تغسل  
وان اغتسلت ونبت من بدنها شيئا لم يصح الملاء فان كان عضوها  
كاملا فافوقه لم ينقطع الربعة وان كان اقل من عضو انقطعت الربعة  
والمطلقة الرقعية تنسق وتنزع ويسحب لزوجه ان لا  
يدخل عليها حتى يؤذنها او يسعها حتى تحل في الطلاق الرجعي  
لا يحرم الوطن عندنا واذا كان الطلاق باينا دون الثلثة  
فله ان يتزوجها في عدتها وبعد انقضاء عدتها بضرها وكافة  
الطلاق ثلثا في الحرة او اثنتين في الامة لم تحل له حتى ينكح زوجا  
غيره نكاحا صحيحا ويدخل بها ثم يطلقها او يموت عنها والعقبى المراء  
حق في التحليل كالبالغ ووطن المولى امة لا يحلها واذا تزوجها

بشرط التحليل فالنكاح جائز ومكره فان وطئها وطلقها حلت  
الاول واذا طلق الحرة تطليقة او تطليقتين فانقضت عدتها  
وتزوج بزوجة اخرى يدخل بها ثم عادت الاول عادت بثلث  
تطليقة ويهدم الزوج الثاني ما دون الثلث في الطلاق كما يهدم  
الثلث عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد لا يهدم ما دون  
الثلث واذا طلقها ثلثا فعالت قد انقضت عدتي تزوجت بزوج  
اخر ووطئ الزوج وطلقني وانقضت عدتي والمدة يحتمل ذلك  
جواز للزوج الاول ان يصدقها اذا كان في غلبة فله ان يخاصها وقت  
**كتاب الايلاء** واذا قال الزوج لا اؤثر الله ولا اؤثر بك  
او لا اؤثر بك اربعة اشهر فهو مولى وان وطئها في اربعة اشهر  
حنث في يمينه ولزمته الكفارة ويسقط الايلاء وان لم يقر بها  
حتى مضت اربعة اشهر بانت منه بتطليقة فان كان خلف على اربعة  
اشهر فقد سقطت اليمين فان كان الملق على الابد فاليمين باقية  
فان عادت وتزوجها عاد الايلاء فان وطئها وادفعت بمفني  
اربعة اشهر تطليقة اخرى فان تزوجها عاد الايلاء فان وطئها  
والا فمفني اربعة اشهر تطليقة اخرى فان تزوجها بعد ذلك  
اخر لم يقع بذلك الايلاء طلاق واليمين باقية فان وطئها كفر



عن يمينه وان خلف على اقل من اربعة اشهر لم يكن موليا فان خلف  
 نجح او يوصم او اعتق او طلاق فهو مول و اذا كانت المطلقة  
 رجعية كان موليا و اذا كانت البايئة لم يكن موليا ومدة ايللا  
 الامة شهران و اذا كان المولى مريضاً لا يقدر على الجماع او كانت المرأة  
 مريضة او كان بينهما مسافة لا يقدران يصل اليها في المدة الايلا  
 فحينئذ ان يقول بلسان ان فيت اليها وان قال ذلك سقط الايلا  
 وان صح في المدة بطل ذلك الفتي وصار فتيه بالجماع و اذا كانت  
 امة او ام ولد لم يكن موليا فان قربها كفر عنه يمينه و اذا قال  
 لامرأته انت على قدام سئل عن يمينه فان قال اردت الكذب فهو  
 كما قال وان قال اردت الطلاق فهي تطليقة باينة الا ان ينوي  
 انكث وان قال اردت الظهار فهو ظهار وان قال اردت النكاح  
 او لم ارد به شيئا فهو يمين يعيد به موليا **كتاب الخلع**  
 اذا تلاق الزوجان وخافا ان لا يقيما حدود الله فلا تناس  
 بان تفقدن نفسيهما من غير مال يخلعهما به و اذا فصل ذلك وقع  
 بالخلع تطليقة باينة ولزمها المالك فان كان النشوز من قبله  
 كرهنا ان يباخذ منها عوضا وان كان النشوز من قبلها  
 كرهنا ان يباخذ اكثر مما اعطاها فان فصل ذلك جاز في القضاء

فان طلقها على مال فصلت وقع الطلاق ولزمها المالك و كان  
 الطلاق باينا وان بطل العوض في الجماع مثلاً ان يخلع المرأة  
 المسلمة على غير او غنيرة فلا شيء للزوج ولا يعرف باينة و اذا  
 بطل العوض في الطلاق كان رجعية و ما عدا ذلك يكون مهر ايللا  
 ان يكون يد في الجماع فانه تالت له خالص في خالصها على ما في يدك  
 ولم يكن يد خالص وقع الطلاق فلا شيء لغيرها وان قالت خالصي  
 علي ما في يدي من مال ولم يكن بشي روت عليه مهرها وان قالت  
 خالصي علي ما في يدي من الدار عظم فلم يكن في يد خالصي فخلعها  
 ثلثة دراهم و اذا قالت طلقن ثلثا بالف فطلقها واحدة  
 فعليها ثلث الالف وان قالت طلقن ثلثا على الف فطلقها  
 واحدة فلا شيء عليها غير ان في صيغة و غنيرة ثلث الالف او على  
 الف فطلعت ولغو ما لا الزوج طلق بنفسه ثلثا بالف  
 فطلعت نفسها واحدة لم تقع عليها شيء والمبارات كالخلع  
 والخلع والمبارات يسقطان كل حق وجب لكل واحد من  
 الزوجين على الآخر مما يتعلق بالنكاح عند ابن حنيفة  
**كتاب الطلار** اذا قال الزوج لامرأته انت علي  
 كطهراتي فقد حرمت عليه لا يحل وطئها ولا مسها ولا تعبد لها



حتى يكفر عن ظهاره فان وطئها قبل ان يكفر استغفر الله  
تخافلا شئ عليه الكفارة الاولى ولا يعاد وها حتى يكفر  
والمعوج الذي يجيب به الكفارة ان يعزم على وطئها واذا  
قال انت على كذب امر او كفى ذنبا او كفى حراما فهو ظاهر  
وكذلك ان يشهدا بمى لا يحل له النظر اليها على التابيد من محاربه  
مثل اخذ او عمة او امة من الرضاع وكذلك اذا قال انا مسكن  
على كذا امر او فرجك او وجهك او رقبك او نصفك او  
ثلثك وان قال انت على مثل امر يرفع اليه شبهة فان قال  
اردت به الكرامة فهو كما قال وان قال اردت الظهار  
فهو ظهار وان قال اردت الطلاق فهو طلاق باين وان  
لم يكن له شبهة فليس بشئ ولا يكون الظهار الا من زوجته  
فان ظاهرها من امة لم يكن منطاعا ومن قال انت امة  
على كذا امر ان كان منطاعا من جماعتهم وعليه لكل واحد  
منهن كفارة وكفارة الظهار عتق رقبة فان لم يجد فصيام  
شهرين متتابعين فان لم يجد فاطعام ستين مسكينا  
كل ذلك قبل المسبب ويجزئ في ذلك عتق رقبة الكافر  
والمسلم والتذكر والانتفى والقفر والكبير والابحوز العباء



ولا مقطوعة اليدين ولا الرجلين ويجوز الاصح ومقطوع  
احدى اليدين واحدا الرجلين من خلاف ولا يجوز مقطوع  
ايها من اليدين ولا يحنون الذم لا يعقل ولا يجوز عتق  
المديونة اتم الولد والمكاتب الذم لا يعطى به الا بكنايته  
فان لم يولد شيئا جاز ان يملك اباه او ابنته بنو بالية  
عن الكفارة جازتها فان اعتق نصف عبد المشتري  
عن الكفارة وضى قيمة باقية فاعتق لم يجز عتق الى حقيقة  
وقال لا يجوز اذا كان موهوبا لغيره وان كان موهوبا لم  
يجز وان اعتق نصف عبده عن كفارته ثم باع التظاهر  
منها ثم اعتق باقية عنها لم يجز عتق الى حقيقة واذا لم يجد الخطا  
فما يعيق كفارته صوم شهرين متتابعين ليس فيها شهر رمضان  
ولا يوم العطر ولا يوم النحر ولا ايام الترشيق فان جامع التقي  
ظاهر من قبل الشهورين لعلامة او نهارا نائما استأنف  
الصوم عند الحقيقة ومحمد فان افطرا يوما منها بعد راد غير  
عذر استأنف الصوم فان ظاهر العبد لم يجزه في الكفارة  
الا الصوم فان اعتق المولى عتق او اطعم لم يجزه واذا لم  
الظاهر الصيام اطعم ستين مسكينا كل مسكينا نصف صاع



من براد صاع من تمر او صاع من شعير او قيمة ذلك فان غلام  
وعشاقهم جاز قليلا كان او كثيرا فان اعطى مسكينا واحدا  
ستين يوما اجزاه وان اعطاه يوم واحد لم يجزه الا عن  
يوم وان قرب التي ظاهرها في ظلال الاطعام لم يشأ نف  
ومن وجب عليها كفارتها فله ان فاعته رقيقا للزنى  
اجدتها بحسبها جاز عنها وكذا لك اذا صام اربعة اشهر  
او اطعم مائة مسكين مسكينا جاز ان اعتق رقبة واحدة  
او صام شهر من كان له ان يجعل عن ايها شاء **كتاب**  
**اللعان** اذا قذف الرجل امرأة بالزنا وهما من اهل  
المشاهدة والمرة عن يحد قاذفها ونفى ينسب ولدها  
وطالبته بيمين القذف فعليه اللعان فان امتنع منه  
جنبه الحاكم حتى يلاعني او يكذب نفسه فيحد وان لاعمى وجب  
عليها اللعان فان امتنعت جنبها الحاكم حتى يلاعني او يقذف  
وان كان الزوج عبدا او كافرا او مجذوما في القذف  
فقد نف ابوابه فعليه الحد وان كان الزوج من اهل الزنا  
وهي امه او ابنته او محرمه في قذفها وكانت منى  
لا يحد قاذفها فلا حد عليه في قذف ولا لعان وصفته

اللعان

اللعان ان يبتدى القاض بالزوج فيشهد اربع مرات  
فيقول في كل مرة اشهد بالله ان لمن الصادقين فيما رويتها  
بمن الزنا ثم يقول في الخامسة لعنة اللذان كان من الكاذبين  
فيما راعها من الزنا ويشير اليها في جميع ذلك ثم تشهد المرة  
اربع مرات فيقول في كل مرة اشهد بالله ان لمن الكاذبين فيما  
رمانى بمن الزنا فيقول في الخامسة غصب الله عليها ان كان  
من الصادقين فيما رمانى بمن الزنا واذا التخافرقا القاض  
بينهما وكانت الفرقة تطليقة باينة عند ابي حنيفة ومحمد  
رح وقال ابو يوسف تحريم مؤيد فان كان القذف  
بولد نفى القاضى نسب من الزوج والحقة بامه فان عاد  
الزوج واكذب نفسه حده القاضى وحل له ان يزوجها  
وكذا لك ان قذف غيرها فخذ او زنت فحدت واذا قذف  
امراة وهي صغيرة او مجنون فلا لعان بينهما وقذف  
الاحرس لا يتعلق به اللعان واذا قال الزوج ليس  
بملك متنى فلا لعان بينهما وان قال زنت وهذا الحمل  
من الزنا لا لعان ولم ينف القاضى الحمل واذا نفى الرجل ولد  
امراة عقب الولادة او في الحال التي يقبل الزينة وتباع



الامه الولاده صح فيه ولا عن به وان نفاه بعد ذلك لا عن و  
ثبت النسب وقال لا يصح بفيه في مدة النفاس واذا ولدت  
ولدين في بطن واحد فنفي الاول واعترف بالثاني ثبت نسبهما  
وحدة الزوج وان اعترف بالاول ونفي الثاني ثبت نسبهما  
ولا عنها **باب العدة** اذا طلق الرجل امراته طلاقا بينا  
او رجعتا او وقعت الفرقة بينهما بغير الطلاق وهي حرة متى  
تحقق فعدتها ثلثة اقراء والاقرء الحيض اذا كانت لا تحيض  
منه صغرا وكبر فعدتها ثلثة اشهر وان كانت حاملا فعدتها ان  
تضع حملها وان كانت امه فعدتها حيضتان وان كانت لا  
تحيض فعدتها اربعة اشهر وعشرا ايام وان كانت امه فعدتها  
شهران وخمسة ايام وان كانت حاملا فعدتها ان تضع حملها  
ورثت المطلقة في المرض فعدتها بعد الاجلين فان اعتقت  
الامه في مدها من الطلاق الرجعي انتقلت عدتها الى عدة  
الحرة ابروان اعتقت وهي مبتونة او متوفى عنها زوجها لم ينقل  
عدتها الى عدة الحرة وان كانت ابسة فاعتدت بالشهور ثم ارات  
الدم انتقضت ما مضى من عدتها وان كانت عليها ان تستأنف  
العدة بالحيض والمنكوحه نكاحا فاسدا او الموطى به بالشبهة

عدتها

عدتها بالحيض في الفرقة والموت وان مات مولد ام الولد عنها واعتقها  
فعدتها ثلث حيض واذا مات الصغير من امراته وبها حمل فعدتها ان  
تضع حملها وقال ابو يوسف رحمه الله عليه اربعة اشهر وعشرا  
فان حدث الحمل بعد المدة قبل انقضاء عدتها فعدتها اربعة اشهر  
وعشرة ايام واذا طلق الرجل امراته في حال الحيض لم تعد بالحيض  
انتهى وقع الطلاق فيها واذا وطئت المعتدة بشبهة فعليها عدة  
الاخرى وتداخلت العدة فان فيكون ما تراه من الحيض محسوبا  
بمدها جميعا واذا انتقضت العدة الاولى ولم تكمل الثانية فان  
عليها تمام العدة الثانية وابتداء العدة في الطلاق عقيب الطلاق  
وفي الوفاة عقيب الوفاة فان لم تعلم بالطلاق والوفاة حتى  
مضى مدة العدة فعدتها انتقضت عدتها والعدة في النكاح الفاسد  
عقيب التفريق بينهما او عزم الواطن على ترك وليلها وعلى  
المبسوسة والمتوفى عنها زوجها اذا كانت بالغة مسلمة الاحد  
وهو ترك الطيب والزينة والذهن والكحل الا من عذر ولا تخلف  
بالحناء ولا طيب ثوبا مصبوغا بعصفر ولا بزعفران ولا احد  
على كافرة ولا صغيرة وعلى الامه الاحداد وليس في عدة النكاح  
الفاسد ولا في عدة ام الولد احداد ولا ينبغي ان تحلب المعتدة



ولا يباس بالتعريض في الخطبة ولا يجوز المطلقة الرجعية المبتوتة  
الخروج من بيتها ليلا ولا نهارا والمتوفى عنها زوجها يخرج نهارا  
وبعض الليل ولا يثبت في غير منزلها وعلى المعتدة أن تعتد  
في المنزل الذي يضاف إليها باتسكن حال وقوع الفقة فان  
كانت نفسها من دار الميت لا يكفيها وادخلها الورثة من أنفسهم  
انقلت ولا يجوز ان يسهل الزوج بالمطلقة الرجعية الا ان  
يشهد الرجعية شاهدين واذا طلق الرجل امراته طلاقا تاما  
ثم تزوجها في عدتها وطلقها قبل ان يدخلها فخلية مكرما عليها  
عدة مستقلة وقال محمد لها نصف المهر وعليها تمام العدة الاولى  
ويثبت نسب ولد المطلقة الرجعية اذا جاءت به لاقل من  
سنتين بانت وان جاءت به لاكثر من سنتين ثبت نسبه  
وكانت رجعية ويجعل كات وطئها في العدة والمبتوتة ثبت نسب  
ولدها اذا جاءت به لاقل من سنتين فان جاءت بعد عام سنتين  
من يوم الفقة لم يثبت نسب الا ان يدعيه ويثبت نسبه والمتوفى  
عنها زوجها ما بين الوفاة وبين سنتين واذا اعترف المحصنة  
بأنفساء عدتها ثم جاءت بولد لاقل من ستة اشهر ثبت نسبه  
وان جاءت بستة اشهر فصاعدا لم يثبت نسبه واذا ولدت

المحصنة

المحصنة الولادة ولد لم يثبت نسبه عند أبي حنيفة الا ان يشهد بولادتها  
رجلان ورجل وامرأتان الا ان يكون هناك حبل طاهر او اعتراف  
من قبل الزوج فيثبت الزوج بغير شهود وقال يثبت في الجميع  
بشهادة امرأة واحدة ومن تزوج امرأة فجاءت بولد لاقل  
من ستة اشهر منه يوم تزوجها لم يثبت نسب ان اعترف جاءت  
بستة اشهر فصاعدا يثبت نسب ان اعترف به الزوج او سكنت  
وان حجج الولادة ثبت نسبه بشهادة امرأة واحدة وهي تشهد  
بالولادة واكثر منه الحمل ستان واقل ستة اشهر واذا طلق الذي  
الذي تمة فلا عدة عليها واذا تزوج الحامل من الزنا جاز النكاح  
ولا يطأها حتى تضع حملها **كتاب النفقة** النفقة واجبة  
للزوجة على زوجها مسلمة كانت او كافرة اذا سلمت نفسها  
في منزل لها فخلية نفقة وكسوتها وسكنها ما يجبره ذلك بحالها  
جميعا موثرا كان الزوج او معسر فان امتنع من تسليم نفسها  
حتى تعطيها مهرها فلها النفقة فان نشزت بعد قبض الصدق  
فلا نفقة لها حتى يعود الى منزلها وان كانت صغيرة لا تستحق  
بها نفقة لها وان عملت اليه نفسها وان كان الزوج صغيرا  
لا يقدر على الوطئ والمدة كبيرة فلها النفقة من ماله وان طلق



الرجل امرأة فلها النفقة وان سكنت في عتقها رجيا كان او بائنا  
ولا نفقة للمتوفى عنها زوجها وكل فرقته جاءت من قبل المرأة  
بمحبتها فلا نفقة لها وان طلقها ثم ارتدت سقطت نفقتها  
وان مكنت ابن زوجها من نفسها بعد الطلاق فلها النفقة وان  
مكن قبل الطلاق فلا نفقة لها واذا جملت المرأة من الزنا  
لم تجب النفقة واذا حبست المرأة في دين او غصبا رجل كرها  
ودخل بها او جئت مع حرم فلا نفقة لها وان مرضت في  
منزل الزوج فلها النفقة ويضمن على الزوج نفقة حادها اذا  
كان موصرا ولا يضمن الاكثر من حاد واحد وعليه ان يكن في دار  
مفردة ليس فيها احد من اهل الا ان يختار ذلك وان كان له ولد  
من غير محال فليس له ان يسكن معها وللزوج ان يمنع والديها وولدها  
من غير اهلها من الدخول عليها ولا يمنعهم من النظر اليها وكلها  
في اتي وقت احتاروا ومن اعسر نفقة زوجته لم يفرق بينهما  
ويقال لها استدي عليه واذا غاب الرجل وله مال في يد رجل  
معتق به وبالزوجة فرض القاضي في ذلك المال النفقة كزوجته  
الغائب وولده الصغار والديه والاولاد الكبار الزمن وال  
الاناث وما خذ منها بها كغيبلا ولا ينفق بنفقة من مال الغائب

الا له ولاد واذا قضى القاضي لها نفقة الاعسار ثم ابرأها صحت  
تم لها نفقة الموصر واذا مضت مدة لم ينفق الزوج عليها والنفقة  
بذلك فلا شيء لها الا ان يكون القاضي فرض لها النفقة او صا  
لحت الزوج على مقدارها فيقضى لها بنفقة ما مضى واذا مات  
الزوج بعد ما قضى عليه بالنفقة ومضت شهره سقطت النفقة  
فان اسلفها بنفقة سنة ثم مات لم يسترجع منها بشئ وقال محمد  
رحمة الله يجتبى لها نفقة ما مضى وما بقى للزوج واذا تزوج  
الرجل العبد المنة فنفقها دين عليه ببيع فيها واذا تزوج  
الرجل امته فزاحا مولاهما موه من لا فطيلة نفقتها وان لم يبرها  
فلا نفقة لها عليه ونفقة الاولاد الصغار على الاب لا يشارك فيها  
احد كما لا يشارك في نفقة الزوجة احد فان كان الصغير صغيرا فليس  
على ابيه ان يرضعه ويستأجر له الاب من ترضعه عنه فان استأجر  
وهي زوجة او متعة منه لترضع ولدها لم يجز وان انقضت العتق  
فاستأجرها على ارضاء جاز وان قال الاب لا استأجرها فغيرها  
فرضت الام بمثل اجرة الاجنبية كانت الام احمى به وان التمت  
زيادة لم يجز الزوج عليها ونفقة الصغير واجبة على ابيه وان  
خالقه في دينه كما تجب نفقة الزوج على الزوج وان خالقه



في دينه واذا وقعت الفقة بين الزوجين فالام احق بالولد فان  
 لم يكن لأم فأم الام اولى من ام الاب فان لم يكن فام الاب اولى  
 من الاخوات فان لم يكن بدة فالأخوات اولى من العتقات والخالات  
 ويقدم الاخت من الاب والام ثم الاخت من الام ثم الاخت من الآ  
 ثم الحالات اولى من العتقات تنزل كما تنزل الاخوات ثم التوا  
 تنزل كذلك وكل من تزوجت من محولا سقط حقها في  
 المحصنات الا الجدة اذا كان زوجها الجدة فان لم يكن للفتى امرأة  
 من اهله واحتصم فيه الرجال فاوليهم به اقربهم تعقبا والام  
 والجدة احق بالخلام حتى تأكل وحده ويشرب وحده  
 ويلبس وحده ويستنجي وحده وبالجارية حتى تحيض ومن  
 سوى الجدة والام احق بالجارية حتى يبلغ حد الشهى والام  
 اذا اعتقها موليا و أم الولد اذا اعتقت في الولد كالحرة  
 وليس للامة والام الولد والمدربر والمدة قبل العتق حتى  
 في الولد والزمية احق بولدها المسلم ما لم يعقل الا ديان  
 ويحاف ان يالف الكفر وان ارادت المطلقة ان يخرج بولدها  
 من مصر فليس لها ذلك الا ان تخرجها الى وطنها وقد كان  
 الزوج تزوجها فيه وعلى الرجل ان ينفق على ابويه وعلى ابنة

وجدة اذا كانوا فقرا وان خالفوه في دينه ولا يجب النفقة مع  
 اختلاسا الدين الا للزوجة والابوين والاجداد والجدات والولد  
 وولد الولد ولا يشرك الولد في نفقة ابويه احده النفقة لكل  
 ذي رحم محرم اذا كان صغيرا فقيرا او كانت امرأة بالغة فقيرة  
 او كان ذكرا ذميا او اعمى فقيرا يجب ذلك على مقدار الميراث  
 ويجب نفقة الابنت البالغة والابن الزمى البالغ على ابويه اثلاثا  
 على الاب الثلثان وعلى الام الثلث ولا يجب نفقة من اعتلأف  
 الدين ولا يجب على الفقير اذا كان للابن الغائب مال قضى  
 على بالنفقة لا ابويه وان باع اياه متاعه لنفقته عند أبي حنيفة  
 وان باع العقار لم يكره ان كان للابن الغائب مال في يده لا ابويه  
 فانفق منه لم يضمنوا وان كان له مال في يده اجبني فانفق عليها  
 بغير إذن القاضي فمنى واذا قضى القاضي للولد والولدين وذوي  
 الارحام بالنفقة فمضت مدة سقطت الا ان ياذن القاضي  
 في الاستدانة عليه وعلى المولى ان ينفق على عبده وامة فان امتنع  
 وكان لهما كسب اكتسبا وانفقوا وان لم يكن لهما كسب اوجب المولى  
 على نفقة ما هو عليه **كتاب العتاق** العتق يقع  
 من الحر البالغ العاقل في ملكه فاذا قال احبده او لامته انت



حر او عتيق او معتق او محرر او قد حررتك او اعتقتك فقد عتق نوي  
المول العتق او لم ينو وكذلك اذا قال راسك حر او وجهك او رقتك  
او بدنتك او قال لامته فرجك حر ولو قال لا ملك لي عليك ونوي بالثبوت  
عتق وان لم ينو لم يعتق وكذلك جميع كنهات العتق وان قال لا  
سلطان لي عليك ونوي به العتق لم يعتق ولو قال هذا ابني وثبت  
على ذلك او قال هذا مولاي او يا مولاي عتق وان قال يا ابني او يا  
اخي لم يعتق وان قال اخلاصك لا يولد مثله لم يعتق ابنه عتق عليه عند  
ابي حنيفة رح واذا قال لامته انت طالق ينوي به الحرية لم يعتق  
وان قال لعبده انت على مثل الحر لم يعتق وان قال انت ال  
حر عتق واذا ملك الرجل ذارحم محرم منه عتق عليه واذا عتق  
المول بعض عبده عتق عليه ذلك البعض وسعى ببقية قيمته  
لمولاة فمن ابى حنيفة رح وقال لا يعتق كله واذا كان العبد يبيع نيكين  
فاعتق احدهما نصيب عتق فان كان المعتق موسرا فشيء كله بالحياء  
ان شاء عتق وان شاء ضمن شيك قيمة نصيبه وان شاء استيعف العبد  
وان كان المعتق معسرا فاشيكت بالحياء ان شاء عتق وان شاء  
استيعف العبد عن اقول ابى حنيفة قال ابو يوسف ومحمد ليس القيمان  
مع اليسار والسعاية مع الاعسار واذا اشترى الرجل ابنه محرا

عتق نصيب الاب ولا ضمان عليه وكذلك اذا ورثناه فالشريك بالحياء  
ان شاء عتق نصيبه وان شاء استيعف العبد واذا اشترى كل واحد من  
الشريكين على الاخر بجزية العبد واذا اشترى كل واحد من الشريكين  
على الاخر بجزية العبد عتق كله وسعى العبد لكل واحد منهما في نصيبه  
موسرين كانا ومعسرين عند ابى حنيفة وقال لا ان كانا موسرين  
فلا سعاية عليه وان كانا معسرين سعى لهما وان كان احدهما موسرا والاخر  
معسرا سعى للموسر ولم يسع للعسر ومن عتق عبده لوجه الله تعالى ونقدت  
او نهجه او للقسم عتق وعتق الملكه والسكران والقع واذا  
اضاف العتق الى ملة او شرط فيه كما يبيع في الطلاق واذا خرج العبد  
من دار الحرب اليها كالمعتق واذا عتق جارية وفي بطنها ولد عتقها  
الجارية مع حملها واذا اعتق لطل فاقصه دون الام عتق الحمل ولم يعتق  
الام وان اعتق عبده على مال فقيد العبد عتق ولزمه المال مثل  
ان يقول انت حر على الف او يالف او يالف او يالف او يالف او يالف او يالف  
عليك الف فاذا قيل للعبد في جميع ذلك عتق استة حين قبل  
ولزمه شرط ولو قال اذا آتيت الى الف درهم فانت حر صحت  
وصداؤه فان احضر المال اجبه الحاكم المولى على قبضه وعتق العبد  
وولد الامه من مولها حر وولدها من زوجها مملوك سيدها ولد



العبد من الحر حر واحد ورسول الله **كتاب التدبير** اذا قال  
المولى لمالك اذ انت فانت حر او انت حر عني و بر منى او انت مبر  
او قد بترت ففقد صار مبر لا يجوز بيعه ولا هبته والمولى ان  
يستقر مد ويواجره وان كان امة ويطنما ولد ان يزوجه فاذا انا  
المولى عتق المديون ثلث ماله ان خرج من الثلث وان لم يكن له  
مال غيره وسكن في ثلثي قيمته وان كان على المولى دين يسرى فجميع  
قيمته للفرء و ولد المديون مديون فان عتق التدبير مودة على صفة  
مثل ان يقول ان مت من مرضي هذا او من سفرى هذا او من  
مرض كذا فليس بمديون لا يجوز بيعه فان مات المولى على الصنفه  
التي ذكرها عتق كما يعق المديون **كتاب الايتلاف**  
اذا دلت الامة من وليها فقد صارت ام ولد لا يجوز بيعها  
ولا تمليكها وله وطئها واستحواها واجارتها وتزويجها ولا  
ينبت نسب ولدها الا ان يعترف به المولى فان جاءت  
بعد ذلك بولد ينبت نسبه منه بغير اقرار فان نفاه انتفى بقوله  
وان تزوجه فجاءت بولد فهو في حكم امة واذا مات المولى  
عتقت من جميع المال ولا يلزمها السعاية للفرء وان  
كان على المولى دين واذا وطئ الرجل امة غيبه بشكاح فولد

منه ثم ملكها صارت ام ولده له واذا وطئ الاب جارية ابنة  
فجاءت بولد فادعاه ثبت نسبه منه وصارت ام ولده وعليه  
قيمتها وليس عليها عقرها ولا قيمة ولدها وان وطئ اب  
الاب مع بقاء الاب لم ينبت النسب فان كان الاب ميتا  
ثبت من الجدة النسب كما ينبت من الاب واذا كانت الجارية  
بين شريكين فجاءت بولد فادعاه احد هما ينبت نسب منه  
فصارت ام ولده وعليه نصف عقرها ونصف قيمتها وليس  
عليه شيء من قيمة ولدها فان ادعى اياه معا ينبت نسبها  
وكانت الامة ام ولد لها وعلى كل واحد منهما نصف العقر  
و يصير قصاصا بماله على الاخر ويرث الابن من كل واحد منهما  
ميراث ابن كامل ولها يثنان منه ميراث اب واحد واذا  
وطئ المولى جارية مكاتبته فجاءت بولد فادعاه فان  
صدقه المكاتب ثبت نسب الولد منه وكان عليه عقرها  
وقيمة ولدها ولا تقهر الجارية ام ولده وان كذب في النسب  
لم ينبت **كتاب المكاتب** واذا كاتب المولى  
عبده وامتد على مال شرطه عليه وقبل العبد ذلك صار كالمالك  
توكله ان يشترط المال حاله ويجوز مئتي وموتلا ويجوز



كتابة العبد الصفيق اذا كان يعقل البيع والشراء واذا  
صحت الكتابة مطلقة اذا خرج المكاتب من يد المولى ولم  
يخرج عن ملكه ويجوز له البيع والشراء والتفريق ولا يجوز له  
النزوح الا باذن المولى ولا يهب ولا يتصدق الا بشئ  
اليه ولا يتفكك وان ولد له ولد من امته لم يدخل من كتابته  
وكان حكمه حكمه كسب له خاف زوج المولى منه من عبده ثم  
كاتبها فولدت منه ولدا دخل في كتابتها وكان كسبه لها وان  
وطئ المولى مكاتبته لزمه العرقان جنين عليها او على ولدها  
لزمته ارش الجنانية واذا تلف مالا لها غرمه ولو اشترى  
المكاتب اباه او ابنه دخل في ثبائته ولو اشترى امه دلج  
ولدها دخل ولدها في الكتابة ولم يجز له بيعها وان اشترى  
ذراحم محرم منه لا ولادة له كالاخ والاقت لم يدخل في  
كتابتها عند ابى حنيفة واذا عجز المكاتب عن تخم نظر الحاكم في  
حاله فان كان له دين يقضيه او مال يقدم عليه لم يجعل تحيزه  
وانتظر عليه يومين او الثلاثة فان لم يكن له وجه وطلب  
المولى تحيزه بغيره ففسخ الكتاب وقال ابو يوسف لا يحزره  
حتى ينوال عليه بخان واذا عجز المكاتب عاد الى احكام الرقا

دكان

وكان ما في يده من الاكساب لمولاه فان مات المكاتب ولم يال  
لم تنسخ الكتابة وقضيت كتابته من الكتاب وقضى ما  
عليه من ماله وحكم بعقده في اخر جزء من اجزاء حيوته وان  
لم يترك وقاء وترك ولد له او ولد له في الكتابة لم يجر  
كتابة ابية على بخره فاذا ادعى حكمنا بعقده ابية قبل موته وعق  
الولد وان ترك ولد له اشترى في الكتابة قبل ان تودي  
الكتابة حاله والارادت في الرقا واذا كاتب المسلم عبده  
على شراء غنمه او على قيمة نفعه فالكتابة فاسدة فان ادعى  
المعتق ولزمه ان يسحق في قيمته ولا يقض من المستحق فيه  
عليه وان كاتبه على حيوان غير موصوف فالكتابة جائزة واذا  
كاتب عبده كتابة واحدة بالف درهم جاز ان ادعى اعتقا  
وان عجز ادعى الرقا وان كاتبها على كل واحد منها مائة  
عن الاخر جازت الكتابة وايتها اذا اعتقا ويرجع على  
شريكه بنصف ما ادعى واذا اعتق المولى مكاتبته عتق  
بعقده وسقط عنه مال الكتابة واذا مات المولى المكاتب لم  
تنسخ الكتابة وقيل له ان المال الى ورثة المولى على بخره  
وان اعتق احد الورثة لم ينفذ عتقه وان اعتق جميعا



عققت وسقط عنه مال الكتابة ولو كان كاتب المولى أم ولد له جاز  
وان مات المولى سقط عنها مال الكتابة وان ولدت مكاتبته  
من ذمها بالجوار ان شاءت مضت في الكتابة وان شاءت عجزت  
نفسها وصارت ام ولد له واذا كاتب مدبرته جاز وان مات  
المولى ولا مال له كانت بالجوار بدينه ان يسعي في ثلثي قيمتها  
او في جميع مال الكتابة وان كان دبر مكاتبته صح التبدير ولها  
الجوار ان شاءت مضت على الكتابة وان شاءت عجزت  
نفسها وصارت مدبرة فان مضت على كتابتها مات المولى ولا مال  
له ذمها بالجوار ان شاءت سعت في ثلثي مال الكتابة او في ثلثي  
قيمتها عند ابي حنيفة ربح وقال يسعي بالاقل واذا اعتق  
المكاتب عبده على مال لم يجوز ان وهب على عوض لم يصح  
وان كاتب عبده جاز فان ارى الثاني قبل ان يعتق الاول  
فولاه للمولود الاول وان ارى بعد اعتق المكاتب الاول فولاه  
له داه اعل **كتاب الولاء** اذا اعتق الرجل مملوكه  
فولاه له وكذلك المزة اذا تعتق فان شرط له ان ياتيه  
فان شرط باطل والولاء لمن اعتق واذا ارى المكاتب يعتق  
فولاه للمولى وان اعتق بعد موت المولى فولاه له

لورثة المولى وان مات المولى عشق مدبره وامهات اولاده واولاده  
له من مملوك ذارم محرم منه عشق عليه وولاه له واذا تزوج  
عبد رجلا من لاه فاعتق مولى الامة وهي حامل من العبد عشقت  
وعشق حملها وولاه الحمل للمولى الامة ولا ينقل عنه ابدا فان ولدت  
ولدا بعد عقدها لاكثر من ستة اشهر فولاه للمولى الامة فان اعتق  
العبد برز ولده ابنه وانتقل عن مولى الامة الى مولى الاب ومن تز  
وج من الجهم بمقتضى من العرب فولدت لاولادها فولاه ولدها  
لمولاهما عند ابي حنيفة ربح وقال ابن يوسف حكمه حكم ابية وولاه  
العراق تعصبة فان كان للمعتق عصبة من النسب فهو اولى  
منه وان لم يكن له عصبة من النسب فميراثه للمعتق فان مات  
المولى ثم مات المعتق فميراثه لبني المولى دون بناته وليس له  
من الولاء الا ما اعتق او اعتق من اعتق او كاتبه او كاتبته  
من كاتبين او دبرين او دبرية من دبرين واذا ترك المولى  
ابنا واولاد ابن اخر فميراث المعتق للابن دون بنت  
الابن والولاء للكبر واذا اسلم رجل على يد رجل وولاه على  
ان يرضه ويعقل عنه اذا جنى او اسلم رجل على يد غيره وولاه  
فالولاء صحيح وعقله على مولاه فان مات ولا وارث له فميراثه



للمولى وان كان له وارث فهو اولى منه والمولى ان ينقل عنه بولائه الى  
 غيره ما لم يعقل عنه فاذا عقل عنه لم يكن له ان يتحول بولائه الى  
 غيره وليس للمولى المتعاقبان يوالى احدهما **كتاب الجنائز**  
 القتل على خمسة اوجه عمد وشبه عمد وخطا وما اجرى مجرى الخطا  
 والقتل بسبب فالعمد ما يتعمد ضربه بسلاح وما اجرى مجرى السلاح  
 في تفرق الاجزاء كالحد من الخشب والحد النار وموجب  
 ذلك المأثم والقود الا ان يحقوا الا وليا ولا كفارة فيه  
 وشبه العمد عند ابي حنيفة ان يتعمد القرب بما ليس سلاحا  
 لا اجرى مجرى السلاح وقال رحمه الله اذا ضربته بحجر عظيم  
 وشبهه بقطعة فله عمد وشبه العمد ان يتعمد ضربه بما لا يقتل به  
 غالبا وموجب ذلك على تقدير قولين الماء ثم والكفارة ولا  
 قود فيه وفيه دية مغلطة على العاقلة والخطاء على جهل  
 خطا في القصد وهو ان يرمى شخصا بطله صيدا فاذا هو دمي  
 وخطا في الفعل وهو ان يرمى عرضا فيصيب دميًا وموجب  
 ذلك الكفارة والدية على العاقل والا فالثم فيه وما اجرى  
 مجرى الخطا مثل النائم ينقلب على رجل فيقتل فحكمه حكم الخطا  
 واما القتل بسبب كخاف البثر وواضع الحجر في غير ملكه وموجب

تلف فيه ادم من الدية على العاقل ولا كفارة فيه والقصاص واجب  
 بقتل كل محقون الدم على التأبيد او اقل عمدا ويقتل الحر بالحر  
 والحر بالعبد والمسلم بالذمي ولا يقتل المسلم بالمشرك من  
 ويقتل الرجل بالمرأة والكبير بالصغير والصحيح بالأمع والبصير  
 بالزمن ولا يقتل الرجل بانه ولا ابن ابنة ولا بعتة ولا بعتة  
 ولا بكاتب ولا بعبد ولده ومن ورث قصاصا على ابنة سقط ولا  
 يستوفى القصاص الا بالاسيف واذا قتل المكاتب عمدا وليس له  
 وارثه غير المولى فلا قصاص لهم وان اجتمعوا مع المولى واذا قتل  
 عبد الرحمن لم يجز القصاص حتى يجتمع التراحم والمرءى ومن  
 خرج رجلا عمدا فلم يزل ما يبرأ من مائة حتى مات فعليه القصاص  
 ومن قطع يد غيره عمدا من المفصل قطعت يده وكذلك الرجل  
 ومات الا نك والاذن ومن مزب على رجل فقتله فلا  
 قصاص عليه فان كانت قايمة فذهب ضوئها فعليه القصاص  
 يحكم المرأة ويجعل على وجهه قطن رطب ويقابل عينه بالمرأة حتى  
 يذهب ضوئها وفي اتساق القصاص وفي كل بشعة يمكث  
 فيه المأثم والقصاص ولا قصاص في غلم الا في اتساق وليس  
 في ما دون النفس شبه عمدا وانما هو عمدا وخطا ولا قصاص



بين الرجل والمرأة فيما دون النفس والابن الحر والعبد  
والابن العبد بين وجب القصاص في الاطراف بين المسلم  
والكافر ومن قطع يده رجل من نصف الساعد او جرحه جراحة  
فبرئ منها فلا قصاص عليه واذا كانت يده المقطوع صحيحة ويده  
القاطع شلاء او ناقصة الاصابع فالمقطوع بالجحار ان  
شاء قطع يده المعيبة ولا شيء لغيرها وان شاء اخذ الارش  
كاملا ومن شج رجلا فاستوعبت الشجرة ما بين قرية وهي  
لا يستوعب ما بين قرى الشاخ فالمشج بالجحار ان شاء  
اقتصر بمقدار شجرة فيسبأ من اى الجانبين شاء وان شاء  
اخذ ارش كاملا ولا قصاص في اللسان ولا في الذكر اذا  
قطع الا ان يقطع الحشفة واذا اصاب القاتل او ابياء المقتول  
على مال سقط القصاص وجب المال قليلا كان او كثيرا فان  
عفى احد الشركاء عن الدم او صالح من نصيبه على عوض سقط حق  
الباقيين من القصاص وكان لهم نصيبهم من الدية واذا قتل  
جماعة واحد عمد قتل من جميعهم اذا كان عمدا واذا قتل واحد  
جماعة فخر ابياء المقتولين قتل بياضتهم وليس لهم غير ذلك  
فان صعدوا قتل او سقط حق الباقيين ومن وجب عليه

القصاص فمات سقط القصاص واذا قطع رجلان يده رجل  
واحد فلا قصاص على واحد منهما وعليهما نصف الدية فان  
قطع واحد يميني رجلين فخر اقلهما ان يقطع ايده وياخذ  
منه نصف الدية يقسمانها نصفين واذا حفر واحد منهما <sup>فقطعه</sup>  
يده فلا خر عليه نصف الدية واذا اقترع العبد يقتل العبد لزمه  
القتل ومن رمى رجلا عمدا فنفذ السهم منه الى اخر فمات فاعلى  
القصاص للاول والدية للثاني على ما قلته **كتاب**  
**الديات** اذا قتل رجل رجلا شبه عمد فعلى ما قلته دية  
مغلطة وعليه كفارة ودية شبه العمد عند ابن حنيفة وابن يونس  
مائة من الابل اربعا وخمسة وعشرين بنت محاض وخمسة  
وعشرون بنت لبون وخمسة وعشرون حقة وخمسة وعشرون  
جذعة ولا يثبت التعليط الا في الابل خاصة فان قضي بالدية  
من غير الابل لم يغفل وقيل الخطاء يجب به الدية على العاقلة  
والكفارة على العقائل والدية في قتل الخطاء اثنا عشر ذنبا  
بنت محاض وعشرون بنت لبون وعشرون ابن محاض  
وعشرون حقة وعشرون جذعة ومن العين الف دينار  
ومن الورق عشرة الاف درهم ولا يثبت الدية الا في هذه



الا انواع الثلثة عند ابن حنيفة وقالوا من البقر ما شارب  
 ومن الغنم الفاشاة ومن الحمل ما شارب كل حلة ثوبان  
 ودية المسلم والذمي سواء وفي النفس الدية وفي  
 المارت الدية وفي اللسان الدية وفي الذكر الدية وفي  
 العقل اذا ضرب راسه فذهب عقل الدية وفي اللحية اذا  
 حلق فلم تنبت الدية وفي شعر الراس الدية وفي الحان  
 جبين الدية وفي العينين الدية وفي اليدين الدية وفي  
 الرجلين الدية وفي الاذنين الدية وفي الشفتين الدية  
 وفي ثدي المرأة الدية وفي كل واحد من هذه الاشياء نصف  
 الدية وفي اشعار العينين الدية وفي احد عماري الدية  
 كل واحد اصبع من اصابع الرجلين او اليدين عشر الدية والاصابع  
 كلها سواء وكل اصبع فيها ثلث مفاصل ففي احد عماري نصف دية  
 دية الاصبع وما فيها مفصلان ففي احد عماري نصف دية  
 الاصبع وفي كل سن خمس من الابل والاسنان والافراس  
 كلها سواء ومن ضرب عضوا فذهب منفعته ففيه الدية  
 الكاملة كما لو قطعه كاليه اذا شلت والحين اذا ذهب  
 ضوئها الشجاج عشرة الحارصة والدامعة والدامية

والباضة

والباضة والملاحمة والسمحاق والموضحة والهاشمة والمنقلة  
 والامة وفي الموضحة القصاص اذا كانت عمدا ولا قصاص في  
 بقية الشجاج وما دون الموضحة ففيه حكومة عدل ففي  
 الموضحة ان كانت خطا نصف عشر الدية وفي الهاشمة عشر  
 الدية وفي المنقلة عشر ونصف عشر الدية وفي الامة ثلث  
 الدية وفي الجائفة ثلث الدية فان نفذت فهي جائعتان  
 ففيها ثلث الدية وفي اصابع اليد نصف الدية وان قطعها  
 مع الكف ففيها نصف الدية وان قطعها مع نصف الكف  
 ففي الاصابع والكف نصف الدية وفي الزيادة حكمه عدل  
 وفي الاصابع الزائدة حكومة عدل وفي عين الصبي وذكره لانه  
 اذا لم يعلم صحة حكومة عدل ومن شج رجلا موضحة فذهب  
 عقله او شعر راسه وقل ارش الموضحة في الدية وان ذهب  
 سمعه او بصره او كلامه فعليه ارش الموضحة مع الدية ومن قطع  
 اصبع رجل فثلث الاخر التي جبتها ففيها الارش ولا  
 قصاص عليه عند ابن حنيفة ومن قطع سائر رجل فبنت مكانها  
 اخر سقط الارش ومن شج رجلا فالتقت ولم يبق لها  
 اثر ديت الشعر وسقط الارش عند ابن حنيفة وقال ابو



عليه ارش الم وقال محمدا جرة الطبيب ومن خرج رجلا جراحه لم  
 يتفق منه حتى يبرأ ومن طع يدرجل خطاء ثم قتله قبل البر  
 فعليه الدية وسقط ارش اليد ولو برأ منه ثم قتله فعليه  
 ديتان دية اليد ودية النفس وكل عمد سقط فيه القصاص  
 بشبهة فالدية في حال القتال لمن شاركه من لا يجب عليه القصاص  
 وكل ارش وجب بالصلح فهو في حال القتال واذ قتل الآ  
 ابنه عمد فالدية في ماله في ثلاث سنين وكل جناية اخرج  
 بها الجاني فهو في ماله ولا يصدر على عاقلة وعمد القبي والمجنون  
 خطاء وفيه الدية على العاقلة ومن حفر بئر في طريق  
 المسلمين او وضع حجر افلقت بذلك النفس فدية  
 على عاقلة وان تلف فيه بهيمة فضمانها في ماله وان اشع  
 في الطريق رومشيا او ميزا فسقط على ان سقطت  
 به فالدية على عاقلة ولا كفارة على حافر البئر وواضع  
 الحجر ومن حفر بئر في ملكه فعطبت بها انسان لم يعين  
 والراكب ضامن لما وطئت الدابة وما اصابته بيدها  
 او كدمت ولا يعين ما نطقت برجلها او ذنبها فان رأت  
 او بات في الطريق فعطبت به انسان لم يعين والراكب

في الدية ما سقطت عليه الدابة او ما اصابته بيدها او كدمت ولا يعين ما نطقت برجلها او ذنبها فان رأت او بات في الطريق فعطبت به انسان لم يعين والراكب

صاني

ضامن لما اصابته بيدها ورجلها والبقايد ضامن لما اصابته  
 بيدها ومن رجلاها ومن يادر قطارا فهو ضامن لما اوطاه  
 الاخير فان كان معه سائق فالضمان عليها واذ جنى العبد  
 جناية خطاء قيل لمولاه اما ان تدفعه بها او تقدره فان  
 دفعه فلكه ولي الجناية فان قداه فداه بارشها جاز فان عاد  
 فجنى جنايتين قيل للمولى اما ان تدفعه الي ولي الجنايتين  
 يقتبسه على قدر حقهما واما تقدره بارش كل واحد منهما  
 وان اعتقه المولى وهو لا يعلم بالجناية ضمن المولى الا  
 قل من قيمته ومن ارشها فان باعه المولى واعتقه بعد العلم  
 بالجناية وجب عليه الارش واذ جنى المدبر او اعم الولد  
 جناية ضمن المولا الا قل من قيمتها ومن ارشها فان جنى اخر  
 وقد دفع المولى القيمة الى الادوي بقضاء القاض فلا شيء  
 عليه ويتبع ولي الجناية الثانية ولي الجناية الاولى فيشارك  
 فيما اخذه وان كان المولى دفع القيمة بغير قضاء قاض  
 فالولي بالجنايات ان شاء اتبع المولى وان شاء اتبع ولي  
 الجناية الاولى واذ مال الماثل الطريق المسلم فطوبى  
 صاحبه ببقعه واشهد عليه فلم يبق في مدة بقدره على بقعه

في الدية ما سقطت عليه الدابة او ما اصابته بيدها او كدمت ولا يعين ما نطقت برجلها او ذنبها فان رأت او بات في الطريق فعطبت به انسان لم يعين والراكب



واشهد عليه فلم يفتقن في مدة يقدر على نقضه فيها حتى سقط  
 ضمن ما تلف به من نفس او مال ويستوي ان يطالبه بنقضه  
 ذلك مسلم او ذمى وان حال الحائط الى دار رجل فالمطالبة  
 الى مالك الدار خاصة واذا اصابه قاتل فاعلى عاقلة كل  
 واحد منهما دية الاخر واذا قتل رجل عبدا خطأ فعليه قيمته  
 لا يزداد على عشرة الاف درهم فان كانت قيمته عشرة الاف  
 درهم او اكثر قضى عليه بعشرة الاف الا عشرة وفي الامم  
 اذا زادت قيمتها على الدية خمسة الاف قضى عليه بخمسة الاف  
 الا خمسة وفي يد العبد نصف قيمته لا يزداد عليه خمسة الاف الا  
 وكل ما يقدر من يديه المهر فهو مقدار من قيمة العبد واذا  
 ضرب بطن امرأة فالتقت جبيناً ميتاً فعليه غرة والغرة  
 نصف عشرة الدية فان التقت جتان ثم مات فعليه دية  
 كاملة وان التقت ميتاً ثم ماتت الام فعليه دية وغرة  
 وان ماتت الام ثم التقت ميتاً فلا شيء عليه في الجنين وفي الام  
 ديتها وما يجب في الجنين موروثة عنه وفي جنين الامة  
 اذا كان ذكراً نصف عشر قيمته لو كان جناً وعشر قيمته  
 لو كان انثى ولا كفارة في الجنين والكفارة في كلبه

في العبد من يديه المهر فهو مقدار من قيمة العبد  
 في الجنين ما يجب في الجنين موروثة عنه  
 في كلبه ولا كفارة في الجنين والكفارة في كلبه

لا ضمان له ان لا يكون جتافي  
 بطن امه هو

العبد

العبد والمخطأ عتقاً رقبته مؤمنة فان لم يجد فصيام شهرين  
 متتابعين ولا يجزئ فيهما الاطعام **باب**  
**القصاص** اذا وجد القاتل في محلة لا يعلم من قتله  
 استخلف خمسون رجلاً منهم من يتخبرهم الولي بالله ما قتلناه  
 ولا علمنا له قاتلاً فاذا اخلقوا قضى على اهل المحلة بالدية ولا  
 يستخلف الولي ولا يقضى له بالجناية وان حلف وان نكل  
 واحد منهم حبس حتى يكلف وان لم يكمل اهل المحلة خمسون  
 لم ترت الايمان عليهم حتى يتم خمسون ولا يدخل في القامة  
 صبي ولا مجنون ولا امرأة وان وجد ميت لا اثر به فلا قامة  
 ولا دية وكذا لكت ان كالتهم بسيل من النخلة او ديرة او من  
 فان كان يخرج من عينه او من اذنه فهو قاتل واذا وجد  
 القاتل على دابة يركبها رجل فالدية على عاقلة دون اهل  
 المحلة وان وجد في دار انسان فالتقاة عليه والدية  
 عليه والدية على عاقلة ولا يدخل الشك في القامة مع  
 الملاك عند ابن حنيفة وعلى اهل الحطة دون المشركين  
 ولو بقي منهم واحد وان وجد القاتل في السفينة فالتقاة  
 على من فيها من الركاب والملاحين وان وجد في مسجد محلة

ولا يقضي له ان كان العبد  
 من اهل المحلة لا يحكم عليه بقصاص  
 فلا يعطى عليه شيء

والدية من القامة  
 هذا الاستخلاف  
 في الظاهر انه مات  
 نصف النخلة  
 ايات بالله

لا ضمان له ان لا يكون جتافي  
 بطن امه هو

لا ضمان له ان لا يكون جتافي  
 بطن امه هو



الاشارة الى ان  
الاشارة الى ان  
الاشارة الى ان

قال في مد على اهلها وان وجد في الجامع او الشارع الا  
عظم فلاقامة فيه والدية على المقتل المان وان وجد في برية  
ليس بقر بها عمارة فهو هدر وان وجد بين قويتين كان  
على اقر بهما منه وان وجد في وسط الفرات ثمرة الماء فهو  
مهدر وان كان محبباً بالشايع فهو على اقر بالقرى من  
ذلك الموضع وان ادعى العلى على واحد من اهل المحلة  
بعينه لم تسقط القامة عنهم وان ادعى على واحد من غيرهم  
سقط القامة عنهم واذا قال المستخلف قتل فلان  
استخلف بالله ما قتلت ولا عرفت له قاتلا غيره فلان  
واذا شهد اثنان من اهل المحلة على رجل من غيرهم انه  
قتله لم تقبل شهادتهما **كتاب المقائل الدية**  
في شبه العمد والخطاء وكل دية وجبت بنفس القتل على  
العاقلة والعاقلة اهل الديوان ان كان القاتل من اهل  
الديوان يؤخذ من عطياتهم في ثلث سنين فان خرجت  
العطايا في اكثر من ذلك او اقل اخذ منها ومن لم يكن  
من اهل الديوان فعاقلته قبيلة يقيسط عليهم في  
ثلث سنين لا يبرأ الواحد على اربعة دراهم من جميع

في اربعة دراهم  
في اربعة دراهم

في اربعة دراهم  
في اربعة دراهم

الدية

الاشارة الى ان  
الاشارة الى ان  
الاشارة الى ان

الدية في كل سنة درهم وثلث درهم ونقص منها ما كان  
تبيع القبيلة لذلك ضم اليها اقرب القبايل من غيرهم ويد  
خل القاتل مع العاقلة فيكون فيما يؤدى كاحدهم وعاقلة  
المعتق قبيلة مولاه ومولى الموالاة يعقل عنه مولاه وقبيلة  
ولا يتحمل العاقل اقل من نصف عشر الدية ويتحمل العاقلة  
نصف العشر فصاعدا وما نقص من ذلك فهو من مال الجاني  
الا ان يصد قوه ولا يعقل ما لزم بالقتل واذا جنى المحر  
على العبد جنابة خطاء كانت على عاقلة **كتاب حدود**  
**الزنا** الزنا ينشأ بالبينة او الاقرار بالبينة ان  
شهد اربعة من الشهود على رجل وامرأة بالزنا فبينا  
لهم الامام عن الزنا ما هو وكيف هو واين زنى ومتى زنى  
ومن زنى فاذا بينوا ذلك وقالوا اربنا وطنا في فرجها  
كما قيل في المكحلة وشال القاض عنهم فعدوا من السر والخطا  
حكم بشراوتهم والاقرار ان يقر العاقل البالغ على نفسه  
بالزنا اربع مرات في اربع مجالس من مجالس المقر كلاً  
اقر رده القاض فاذا تم اقراره اربع مرات سار من  
الزنى ما هو وكيف هو واين زنى ومن زنى ومتى زنى

الاشارة الى ان  
الاشارة الى ان  
الاشارة الى ان



۱۰۰  
 ۹۰  
 ۸۰  
 ۷۰  
 ۶۰  
 ۵۰  
 ۴۰  
 ۳۰  
 ۲۰  
 ۱۰  
 ۰

جمہا و سرکار

٧

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

حرأ عقلاً بالغا مسلماً قد تزوج امرأة مسلمة نكاحاً  
صحيحاً ودخل بها وهما على صفة الاعتصان ولا يجمع في المحصر  
بين الجلدة والرجم ولا يجمع في البكر بين الجلدة والنفي إلا أن يري  
الامام في ذلك مصلحة فيغيره <sup>بين الكربة</sup> على قدر ما يرى وان رزى  
المريض ان كان حدة الرجم رجم وان كان حدة الجلدة  
لم يجلد حتى يبرأ وان زنت الحامل لا تحده حتى تضع حملها  
فان كانت حدها الجلد لم يجلد حتى يتعالي من نفاها  
وان شهد الشهود بحد متقادم لم يمنهم عن اقامته  
بعدهم عن الامام لم تقبل شهادتهم الا في حدة القذف خاصة  
ومن وطن اجنبية فيما دون الفرج عزز ولا حدة على من دخل  
جارية ولده وولده ولده وان قال علمت انها على حرام  
فان وطن جارية ابيه او امته او زوجته او وطن العبد  
جارية مولاه وقال علمت انها حرام حده ان قال ظننت  
انها تحل لم يحده ومن وطن جارية اخيه او عمه وقال  
ظننت انها حلال حده ومن زفت اليه غير امرأته وقال  
النساء انها زوجتك فوطئها فلا حدة عليه وعليه المهر  
ومن وجد امرأة على فراشه فوطئها فعليه الحدة ومن تزوج



امرأة لا يحل لها نكاحها فوطئها لم يجب عليه الحد ومن أتى  
 امرأة في الموضع المذكور أو عمل عمل قوم لوط فلا حد عليه  
 عند أبي حنيفة <sup>أي في ذنوب</sup> ويعزر وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله  
 هو كالزنا ومن وطئها بمهمة فلا حد عليه <sup>أي في ذنوب</sup> ومن زنى في دار  
 الحرب أو في دار البغي ثم خرج إليها لم يقم عليه الحد ومن  
 وطئ صغيرة لا توطئ مثلها لا حد عليها وعليه المهر والله أعلم  
**كتاب حد الشرب** ومن شرب الخمر فأخذوا من يمينه  
 فشد الشهود بذلك عليه أو أقره فعليه الحد وإن أقر بعد  
 ذهاب ريحها لم يحده ومن سكر من البتة حد ولا حد على  
 من وجد منه رائحة الخمر أو تقيهاها ولا حد على السكران  
 حتى يعلم أنه سكر من البتة لا خمر ومن شرب طوعاً  
 ولا إكراه حتى تزول عنه السكران وحد شرب الخمر  
 والسكر في الحرث ما نون سوطاً يفرق على يده كما ذكرنا  
 في الزنا فإن كان عبداً فحدّه أربعون ومن أقر شرب  
 الخمر والسكر ثم رجع لم يحده ونبت الشرب بشهادة  
 شاهدين وبإقراره مرة واحدة ولا يقبل شهادة  
 الرجال مع النساء **كتاب حد القذف**

هذا هو الحد  
 في الزنا  
 في الزنا  
 في الزنا

هذا هو الحد  
 في الشرب  
 في الشرب  
 في الشرب

وإذا قذف الرجل رجلاً محصناً أو امرأة محصنة بغير الزنا  
 وطالبه المقذوف بالحد حده الحاكم ثمانين سوطاً إن كان  
 حراً يفرق على أعضائه ولا يجرد من ثيابه غير أنه ينزع عنه  
 الفرو والخف والحشود إن كان عبداً أجده أربعون والآل  
 حصان إن يكون المقذوف حراً غافلاً بالغاً مسلماً عفيفاً  
 عن فعل الزنا ومن نفى نسب غيره فقال لبيك لا بكت  
 أو قال يا ابن الزانية وأمه مئة محصنة وطالب الابن  
 بحد كما حتى القاذف ولا يطالب بحد القذف لبيك لا بكت  
 القذف في نسبه بقذفه وإذا كان المقذوف محصناً حراً لا  
 عارلاً أو كفوياً أو له ولاية المطالبة لآله ولاية المطالبة بالنسب  
 الكافر والعبد إن يطالب بالحد وليس للعبد أن يطالب بولاية  
 بقذفه فإنه الحر وإن أقر بالقذف ثم رجع لم يقبل رجوعه  
 ومن قال للزنى يا بطل لم يحده ومن قال لرجل يا ابن ماء  
 السماء فليس بقاذف وإذا نسب المأمة أو حاله أو  
 زوج أمته فليس بقاذف ومن وطئ وطئاً محرماً في غير ملكه  
 لم يحده قاذفها والملاعنة بغير ولد حد قذفها ومن قذف  
 أمته أو عبداً كافراً بالزنى أو قذف مسلماً بغير الزنى فقال يا  
 فاسق أو يا كافراً أو يا خبيث عزته وإن قار يا محاراً أو يا خبيث

هذا هو الحد  
 في الزنا

هذا هو الحد  
 في القذف

هذا هو الحد  
 في القذف



لم يغيره والتعزير اكره تسعة فملا ثون وسطا واقلم ثلث  
جلدات وقال ابو يوسف تبلغ بالتعزير خمسة وسبعين  
سوطا وان رى الامام ان يقيم الى الغيب في التعزير الجسد  
فعل واشد الغيب التعزير ثم حد الزنا ثم حد الشرب ثم  
حد القذف ومن حد الامام او عزله فمات فدمه  
محدروا واذا حد المسلم في القذف سقطت شهادته وان  
تاب وان حد الكافر في القذف ثم اسلم قبلت شهادته  
**كتاب السرقة وقطاع الطريق** اذا سرق العاقل  
البالغ عشرة دراهم او ما يبلغ قيمة عشرة دراهم مفروبة  
او غير مفروبة من حرز لا يشبه فيه وجب عليه القطع والحرز  
والعبد سواء في القطع وجب القطع باقراره مرة واحدة  
او بشهادة شاهدين واذا اشترك جماعة في سرقة فاصاب  
كل واحد منهم عشرة دراهم قطعوا وان اصاب اقل من ذلك  
لم يقطعوا ولا يقطع فيما يوجد تافها مباحا في دار الاسلام  
كالخشب والحشيش والقميص والسكن والصيد ولا فيما يبيع  
اليه الفساد كالغواكه الرطبة واللبن والحم والتبليخ والفاكهة  
من الشجرة والزروع الذي لم يحصل ولا قطع في الاثربة

ويقطع في الحرز والربس  
والقصد ما يبيع

المطربة ولا في الطنبور ولا في سرقة المصحف وان كان عليه  
حلية ولا في صليب الذهب ولا الشطرنج ولا الزود ولا قطع  
في سرقة العبد الكبير ويقطع ولا قطع على سارق القبيح لو كان  
كان حلي ولا يقطع في سرقة العبد الصغير ولا قطع في  
الذخاير كلها الا ذخاير الحيا ولا قطع في سرقة الكلب  
والفهد ولا ذئب ولا بطل ولا فرس ولا يقطع في السج والفتا  
والابنوس والصدل واذا اخذ من الخشب او ابي ابواب  
قطع فيها ولا قطع على خاين ولا خائنة ولا منتهب ولا ناس  
ولا مخنيس ولا يقطع السارق من بيت المال ولا من مال  
استرق فيه شركه ومن سرق من ابوية او من ولده او ذي  
رحم محرم من لم يقطع من سيده او امرأة سيده او زوج سيده  
والمول من كان به وال سارق من المغنم والحرز على ضربين  
حرز لمحض فيه كالبيوت والدور وحرز بالما فظن  
سرق ثلثا من حرز او من غير حرز وصاحبه عنده يحفظه وجب  
عليه القطع ولا قطع على من سرق من حمام او بيت اذن  
للناس في دخوله ومن سرق من المسجد متاعا وصاحبه  
عنده قطع ولا قطع على الضيف اذا سرق من اضافه فاذا نقب

في السرقة  
في السرقة

في السرقة  
في السرقة

في السرقة  
في السرقة

في السرقة  
في السرقة



الملقن البيت و دخل واخذ المال و نال و لا يخرج البيت فلا  
 قطع عليها وان القاه في الطريق ثم خرج فاخذه <sup>اعطاه</sup> قطع وكذلك  
 ان حمله على حماره فاخرجه قطع واذا دخل الحوز جماعة  
 فتولى بعضهم الاخذ قطعوا جميعا ومن نكب البيت وا دخل  
 فيه يده فاخذ شيئا لم يقطع واذا ادخل يده في صندوق  
 الفقير في او في كيم غيره فاخذ المال او في جيب غيره قطع و  
 يقطع يمين السارق من الزند <sup>و يحرم</sup> واذا سرق ثانيا  
 قُطعت رجله اليسرى فان سرق ثالثا لم يقطع ويحمله في الخمر  
 حتى يتوب وان كان السارق اشله اليد اليسرى او قطع او  
 مقطوع الرجل اليمنى لم يقطع ولا يقطع السارق الا ان  
 يحفر المسروق مبه فيطالب بالسرقة فان وهبها ثم السارق  
 او باعها اياه او انقصت قيمتها عن النصاب لم يقطع  
 ومن سرق عينا فيقطع فيها وردوها ثم عاد فسرقتها <sup>لا</sup>  
 بحالها لم يقطع وان تغيرت عن حالها كما لو كان غنلا  
 فسرقة قطع فسطع فيه ورده ثم سرقة فساد قطع  
 واذا قطع السارق والعين قائمة في يده ردتها  
 وان كانت لها كلة لم يضمن واذا ادعى السارق

ان يقطع  
 من النصاب  
 من النصاب

ان

ان يقطع  
 من النصاب  
 من النصاب

ان العين المسروق ملكه سقط القطع عنه وان لم يقيم بينة  
 واذا خرج جماعة يمتنعون او واحد يقدر على الامتناع ففقدوا  
 قطع الطريق فاخذوا قبل ان ياخذوا مالا ولا قتلوا انفسا  
 جسم الامام حتى يجده ثوابا قوية وان اخذوا مال مسلم  
 او ذمى والمأخوذ كل لو قسم على جماعتهم اصاب كل واحد منهم  
 عشرة دراهم او قيمة ذلك قطع الامام ايديهم وارجلهم من  
 خلاف وان قتلوا ولم ياخذوا الاموال قتلهم الامام <sup>و يحرم</sup> خذافان  
 عفو الاولياء عنهم لم يلبثت الى عفوهم فان قتلوا واخذوا  
 الاموال فالامام بالخيار ان شاء قطع ايديهم وارجلهم من خلاف  
 وقتلهم وصلبهم وان شاء وصلبهم بصلب حيا <sup>ويشع</sup> بطنه بالريح  
 الى ان يموت ولا يصلب الا من ثلثة ايام فان كان فيهم  
 حتى او مجنون او ذارم محرم من المقتوع عليه سقط الحد  
 عن الباقيين وصار القتل للاولياء ان شاؤوا قتلوا وان  
 شاؤوا عفووا وان باشر القتل واحد منهم اجر الحد على جماعتهم  
**كتاب الاشربة** الاشربة المحرمة اربعة الخرد هي  
 عصير العنب <sup>او الغلا</sup> واشد وقذيف بالزبد والعصير اذا  
 طبخ حتى ذهب اقل من ثلثه ونفع التمرة والذبيب اذا غلا

ان يقطع  
 من النصاب  
 من النصاب



واشتد ونبيذ التمر والذبيب اذا طبخ كل واحد منهما اذني  
 الطبخ حلال وان اشتد اذا شرب منه ما يغلب على طعمه انه  
 لا يسكره من غير لونه ولا طيب ولا يابس بالخليطين ونبيذ العسل  
 والتبن والحنطة والشعير والذرة حلال وان لم يطبخ وعصير  
 العنب اذا طبخ حتى ذهب منه ثلثاه وبقي ثلثه حلال وان  
 اشتد ولا يابس الانتباذ في الدباء والحنتم والمزيت والنت  
 واذا تخللت الحار حلت سواء صارت حلا بنفسها او طبخ  
 فيها شئ ولا يكره تحليها بكتاب الصيد والذباج  
 يجوز الاصطياد بالكلب المعلم والفهد والباري وسائر  
 الجوارح المعلمة وتعليم الكلب ان يترك الاكل ثلث مرات  
 وتعليم الباري ان يرح اذا دعوته فاذا ارسل كلبه  
 المعلم او باريه او صقره وذكر اسم الله تعالى عليه عند  
 ساله فاخذ الصيد وجرحه فمات يحل اكله وان اكل منه  
 الكلب لم يؤكل وان اكل منه الباري يؤكل وان ادرن  
 المرسل الصيد ميتا وجب عليه ان يتركه فان تركه تركه  
 حتى مات لم يؤكل وان حنقه الكلب ولم يجرحه لم يؤكل وان  
 شاركه كلب غير معلم او كلب مجوسي او كلب لم يذكر اسم الله

لا يشترط ان يكون  
 من اهل البيت

لا يجوز ان يكون  
 من اهل البيت

لا يجوز ان يكون  
 من اهل البيت

لا يجوز ان يكون  
 من اهل البيت

لا يجوز ان يكون  
 من اهل البيت

عليه لم يؤكل واذا رمى الرجل سهما الى صيد فسمي عند الرمي اكله  
 ما اصاب اذا جرحه السهم فمات وان ادره جرحا ذكاه لا يكره  
 تركه كسبه لم يؤكل واذا وقع السهم بالصيد فتحامل حتى غاب عن  
 ولم ينزل في طلبه حتى اصاب ميتا اكل وان وقع على طلبه ثم اصابه  
 ميتا لم يؤكل وان رمى صيدا فوقع في الماء لم يؤكل وكذا لو  
 ان وقع على سطح او جبال ثم تردى منه الى الارض لم يؤكل وان  
 وقع على الارض ابتداء اكل وما اصاب المعراض من غيره لم  
 يؤكل وان جرح اكل ولا يؤكل ما اصابته البندقة اذا مات  
 عنها واذا رمى الى صيد فقطع عضوا منه اكل الصيد ولم يؤكل  
 العضو فان قطعته ثلاثا والاكثر مما يلي الحجر اكل كله وان كان  
 الاكثر مما يلي الرأس اكل الاكثر ولم يؤكل الاقل ولا يؤكل صيد  
 المجوسي والمرته والوثني والمجوس ومن رمى صيدا فاصابه ولم  
 يتركه ولم يجرحه من غير الامتناع فرماه اخذ فقتله وهو للثاني  
 ويؤكل وان كان الاول المحن فرماه الثاني فقتله لم يؤكل  
 وان تفرقا من بقتله الاول الا ما حنقه جراحة وجوزا  
 ما يؤكل من الحيوان وما لا يؤكل من الحيوان وذبيحة المسلم  
 والكتابي حلال ولا يؤكل ذبيحة المجوسي والمرته والوثني

وان

عن الرمي

المعراض بالمسكوك  
 او زونا او قوسا  
 او غيرها مما  
 لا يؤكل



منه ما لا يذبح  
منه ما لا يذبح  
منه ما لا يذبح

والحرم وان ترك الذابح التسمية عمدا فانه بجملة ميتة لا يؤكل  
وان تركها ناسيا اكله والذبح في الحلق واللبة والعروق التي  
يقطع في الذكاة اربعة الملقوم والمرئ والودجان فاذا  
قطعتها حل الاكل وان قطع الزحاما فكل ذلك عند ابن حنيفة وقا  
لا يتر من قطع الملقوم والمرئ واحد والودجين ويجوز الذبح  
بالليطة والمروة ويكفي شئ من الدماء واخرى لا وباج الآ  
الست القائمة وانقطع القائم ويستحب ان يذبح الذابح  
شقيقة او من بلغ بالثكني النخاع او قطع الراس كره له  
ذلك ويؤكل ذلك ويؤكل ذبيحة فان ذبح الشاة من  
قفاها فلان بقيت حية حتى قطع العروق جاز ويكره وان  
ماتت قبل قطع العروق لم يؤكل وما استأنس من العبد  
فذكاة الذبح وما توصل من النعم فذكاة العقب والرجل  
والمستحب في الابل النحر فان ذبحها جاز ويكره والمستحب  
النعم والبقر الذبح فان نحرها جاز ويكره ومن نحر ثامة  
او ذبح بقرة او شاة فوجد في بطنها جنينا ميتا لم يؤكل اخر  
اولم يشعر ولا يجوز اكل كل ذي ناب من السباع وكل ذي  
مخالب من الطيور ولا يابس بخراب الذراع ولا يؤكل الاضغ

منه ما لا يذبح  
منه ما لا يذبح

له ذوق

الذي

الذي يأكل الجيف ويكره اكل الضيق والضيق والخزات كلها  
ولا يجوز اكل لحم الحية الاهلية والبنغال ويكره اكل لحم الفرس عند ابن  
حنيفة ولا يابس باكل الارنب واذا ذبح مالا يؤكل كله طهر  
لحمه وجلده الا الادمى والخنزيرة فان الذكاة لا يعمل فيها  
ولا يؤكل من الحيوان الماء الا استحك ويكره سمك الطافي  
ولا يابس باكل الجديث والمارماهي ويجوز اكل الجراد ولا ذكاة  
الا ضحية واجبة على كل مسلم  
من مقيم موثر في يوم الاضحية عن نفسه وولده القنفذ يذبح  
عن كل واحد منهم شاة او يذبح بدنة او بقرة عن سبعة  
وليس على الفقير والمسافر اضحية ودقت الاضحية تدخل  
بعد طلوع الفجر من يوم النحر الا انه لا يجوز لاهل الامصار  
الذبح حتى يصل الامام صلوة العيد فاما اهل السواد فانا هم  
يذبحون بعد الفجر وهي جائز في ثلثة ايام يوم النحر ويومين  
بعده ولا يضحي بالعمياء ولا بالعوراء والعرجاء التي لا تمشي الى  
المسك ولا البغفاء ولا مقطوعة الاذن والذنب ولا التي ذبح  
اكثر اذنها وان بقي الاكثر من الذنب والاذن جاز ويجوز  
ان يضحي بالجاء والحقي والتولى والابل والبقر والغنم يجزى



من ذلك كله الشئ فصاعدا الا ان كان فان الجذع منه يخرج  
 وياكل من ثم الا منحة ويطعم الاغنياء والفقراء ويدعو ويحجب  
 ان لا ينقض الصدقة من الثلث ويتصدق بجلدها او يعجل  
 منه الى يستعمل في البيت والاقضل ان يذبح الاضحية بيده ان  
 كان يحسن الذبح ويكره ان يذبحها الكتابي ولا يجوز ذبح الجورشي  
 واذا غلط رجلان فذبح كل واحد منهما اضحية الا فرجها عنهما  
 اذا رضيا ولا ضمان عليهما  
 الايمان  
 على ثلاثة ارباب يمين الغموس ويمين منعقد ويمين لغو اليمين  
 الغموس هي الحلف على امر ماض يتعذر الكذب فيه فهذه اليمين  
 ياتم بها ولا كفارة فيها الا التوبة والاستغفار واليمين المنعقدة  
 وهي الحلف على امر مستقبل ان يفعله او لا يفعله فاذا حنت  
 في ذلك لزمته الكفارة واليمين اللغو هي ان يحلف على امر  
 ماض وهو نيل ان كان والامر بخلافه فهذه اليمين نزلها  
 ان لا ياتخذ الله بها صاحبها والقاصد والمكره والناسخ في  
 اليمين سواء ومن فعل المخالفة عليه مكرها او ناسيا سواء  
 واليمين بالله او باسم من اسماء الله كالرحمن والرحيم او  
 بصفة من صفات ذاته كقوت الله وجلاله وكرامته الا

قوله وعلم الله قانه لا يكون يمينا وان خلف بصفة من صفات الفعل  
 كغضب الله وسخطه لم يكن خالفا ومن خلف بغية الله لم يكن  
 خالفا كما لبني عليه السلام والقران والكعبة والخلف بحرف  
 القسم وحرف القسم الواو كقوله والله وابا كقوله بالله  
 والتاء كقوله ان الله وتضمن الحروف فيكون خالفا كقوله  
 الله لا افعل كذا او قال ابو صيفة اذا قال حق الله فليس  
 بخالف واذا قال قسم او اقسم بالله فهو خالف وكذلك  
 قوله وعهد الله وشرقة وقوله على نذر او نذر الله فهو يمين  
 وان قال ان فعلت كذا فانا يهودي او نصراني واكافر  
 ان فعل كذا فهو يمين وان قال ان فعلت كذا افعل غفبة  
 الله او سخطه او انا زان او شارب حمر او اكل الربا فليس  
 بخالف وكفارة اليمين عشرون رقبة يجزئ فيها ما يجزئ  
 في الظهار وان شاء كس عشرة مساكين كل واحد ثوباً  
 فازاد وادناه ما يجزئ فيه الصلوة وان ادناه اطعم  
 عشرة مساكين كالا طعام في كفارة الظهار فان لم يجد على  
 احد من هذه الاشياء الثلثة صام ثلثة ايام متتابعين  
 وان قدم الكفارة على الخنث لم يجز ومن خلف على معقبة مثل



ان لا يمسك ولا يمسك اباه او ليقتل فلانا فينبغي ان يحنث  
 نفسه ويكفر عن يمينه واذا خلف الكافر ثم حنث في حال الكفر  
 او بعد اسلامه فلا حنث عليه ومن حرم على نفسه شئ مما عاكف  
 لم يصح محرماً وعليه ان استباحه كفارة يمين فان قال بكل حال  
 على حرام فهو على الطعام والشراب الا ان ينوي غير ذلك ومن  
 نذر نذر مطلقا فعليه كفارة يمين وان سماه فعليه الوفاء  
 وان علق نذره بشرط فوجب له الشرط فعليه الوفاء ينقض النذر  
 وروى ان ابي حنيفة رجع عن ذلك وقال اذا قال ان فعلت  
 كذا ففعلت او صوم سنة او صدقة ما املكه اجزاه عن  
 ذلك كفارة يمين وهو قول محمد ومن خلف لا يدخل  
 بيتا فدخل الكعبة او المسجد او البيعة او الكنيسة لم يحنث  
 ومن خلف لا يتكلم ففاد في الصلوة لم يحنث ومن خلف  
 لا يلبس ثوباً وهو لا يلبس ففزع في الحال لم يحنث وكذلك  
 لا يركب هذه الدابة وهو راكبها فنزل في الحال لم يحنث  
 وان لبس ساعة حنث وان خلف لا يدخل هذه الدار  
 وهو فيها لم يحنث بالقعود حتى يخرج ثم يدخل وان خلف  
 لا يدخل داراً فدخل داراً لم يحنث وان خلف لا يدخل

هذه الدار قد دخلها بعد ما اخدمت وصارت محرراً حنث  
 ولو لا يدخل هذه البيت فدخل بعد ما نهدم لم يحنث ومن خلف  
 لا يتكلم زوجة فلانا فطلقها فلان ثم كلمها حنث ولو خلف  
 لا يتكلم عبده فلان او لا يدخل دار فلان فباع فلان عبده او دا  
 ره ثم لم يعلم العبد او دخل الدار لم يحنث وان خلف لا يتكلم صاحب  
 هذه الطيئ ان فباعه ثم كلمه حنث وكذلك لو خلف  
 لا يتكلم هذه الشاة فكله بعد ما شاع حنث ولو خلف لا  
 يأكل لحم هذه الحمل فصا ركبت فاكله حنث ولو خلف لا  
 يأكل من هذا النخل فهو على ثمرتها ولو خلف لا يأكل من هذا  
 البسر فصا بر طبا فاكله لم يحنث ومن خلف لا يأكل رطباً  
 فاكله بئر امه بنها حنث ومن خلف لا يأكل بئر فاكل رطباً  
 لم يحنث عند حنيفة ومن خلف لا يأكل لحماً فاكل سمكاً لم يحنث  
 ولو خلف لا يشرب من دجلة فشرب منها بانيا لم يحنث حتى  
 يكرع فيها كرعاً عند ابي حنيفة ولو خلف لا يشرب من ماء دجلة  
 فشربها بانيا حنث ولو خلف لا يأكل من هذه الخنطة فاكل  
 من خبزها لم يحنث ولو خلف لا يأكل من هذه الدقيق  
 فاكل من خبزها حنث فلو استغف لا يحول يحنث ولو خلف



لا يكلم فلانا فكله وهو يحث لسمع الا انه نائم حث ولو خلف  
لا يكلم الا باذنه فاذا نه وهو لا يعلم بالاذن حتى كله حث  
في عينية واذا استخلف الوالي رجلا ليحكم بكل دأمر دخل  
البلد فلهذا على حال ولا يته خاصة ومن خلف لا يركب  
دابة فلان فركب دابة عبده المأذون لم يحث ومن خلف  
لا يدخل هذه الدار فوققف على سطحها او دخل دخلها  
حث وان وقف في طاق البيت يحث لو اغلق الباب  
كان خارجا يحث ومن خلف لا ياكل الشواء فهو على التيم  
دون الباد بخان والجز ومن خلف لا ياكل طيبخا فهو  
على ما يطبخ من التيم ومن خلف لا ياكل الرؤس فيمينه على ما  
يكبس في التناير ويباع في المص من خلف لا ياكل الخبز  
فيمينه على ما يعتاد اهل البلد اكله خبز فان اكل خبز القضايف  
او خبز الارز بالعواق لم يحث ومن خلف لا يشرب ولا  
يسبح ولا يواجر فوق كل غيره وفعل ذلك لم يحث ومن خلف  
لا ينزج او لا يعلق او لا يعلق فوق كل بذلكن غيره ففعل حث  
ومن خلف لا يجلس على الارض فجلس على بساط او على الخضر  
لم يحث ومن خلف لا يجلس على سرير فجلس على سرير فوقه

بساط حث وان جعل فوقه سريرا او فجلس فوقه لم يحث  
ومن خلف لا ينام على فراش فنام عليه بعينه وفوقه قوام  
حث وان جعل فوقه فراشا او لم يحث وان خلف بعينه  
وقال اني شيا الله مستكلا بعينه فلا حث عليه وان خلف  
ليثا يمينه ان استطاع فهو على استطاعة القتيه دون القدرة  
وان خلف لا يكلم فلانا حينما او زمانا او الحين او الزمان  
فهو على ستة اشهر وكذا لك الله عز وجل يوسف ومحمد عليهما  
ولو خلف لا يكلم اياها فهو على ثلثة ايام ولو خلف لا يكلم الا  
يام فهو على عشرة ايام عند ابي حنيفة وقال الايام الاسبوع  
ولو خلف لا يكلم الا شهر فهو على عشر اشهر او لو خلف لا يفعل  
كذا ترك ابدا ولو خلف ليفعل كذا ففعله مرة واحدة  
بر في عينية ولو خلف لا يخرج امراته الا باذنه فاذا ن لها  
مرة فخرجت ثم خرجت مرة بغير اذنه حث ولا بد من اذنه  
في كل خروج ولو قال لا اذن لك فاذا ن لها مرة واحدة  
ثم خرجت بعد ذلك بغير اذنه لم يحث وان خلف لا يتخذ  
فالغداء الاكل من طلوع الفجر الى الظهر والعشاء من صلوة  
الظهر الى نصف الليل والسحور من نصف الليل الى طلوع



البقر وان خلف ليقضين دينه الى قريب فهو ما دون الشهر  
وان قال الى بعيد فهو اكثر من الشهر ومن خلف لا يمكن هذه  
الدار فخرج بنفسه وترك فيها الهلة ومائة حنث ومن خلف  
ليصعدن السماء او ليقبلن هذا الجرح بها انعقدت بينه  
وحنث عقبيه ما من خلف ليقضين فلانا دينه اليوم ففقه  
ثم وجد فلان بعقد زيوفا او ينه حبة او مستحقة لم يحنث  
الخالف فان وجد كهار صامنا او ستوتة حنث ومن خلف  
لا يقض دينه ورعها دون درهم فقبض بعضه لم يحنث  
حتى قبض جميعه متفرقا فان قبض دينه في وزنين لم يشغل  
بينهما الا بعمل الوزن لم يحنث وليس ذلك بتفريق ومن  
خلف اليائنين البقرة فلم ياتها حتى مات حنث في  
اخر جزء من اجزاء حيوتة <sup>الاجزاء</sup>  
المدعى من لا يجب على الخصومة اذا تركها والمدعى عليه من يجب  
على الخصومة اذا تركها ولا يقبل الدعوى حتى يذكر شيئا معلوما  
في جنبه وقدره فان كان عينا في يد المدعى عليه كلف اصفارها  
ليشير اليها بالدعوى وان لم يكن العين حاضرة ذكر قيمتها  
فان ادعى عقارا حدة وذكره في يد المدعى عليه وانه يملك

به وان كان حقا في الذمة ذكر انه يطالب به فاذا صحت الدعوى عليه  
سأل الحاكم المدعى عليه عنها فان اعترف قضى عليه بها وان انكره سأل  
من المدعى البينة فان احضرها قضى بها وان عجز عن اقامه البينة  
وطالب بعين حصمة استخلف عليها فان قال المدعى لبينة حاضرة  
وطالب لم يستخلف عندي حنيقة ولا يرد اليه من المدعى ولا  
تقبل بينة صاحب اليد في الملك المطلق فاذا انكل المدعى عليه  
عن يمين قضى عليه بالنكول ولزمه ما ادعى عليه ويسعى لقاضى  
ان يقول اني اعرض عليك اليمين ثلاثا فان خلف والآ  
فقضيت عليك بما ادعاه واذا كررت العوض عليه ثلث مرات  
قضى عليه بالنكول وان كان الدعوى نكاحا لم يستخلف المنكر  
عند ابي حنيفة ولا يستخلف في النكاح والرجعة والغنى في الايلاء  
والترق والاستيلاء والولاء والحدود وقال ابو يوسف  
ومحمد يستخلف في ذلك كله الا في الحدود والقصاص واذا  
ادعى انسان عينا في يد الاخر كل واحد يدعى انها له ما  
البينة قضى بها بينهما وان ادعى كل واحد منهما نكاح امرأة  
واما البينة لم يقض من البينتين ورجع الى تقدير المراءاة  
فان ادعى انسان كل واحد منهما انه اشترى من هذا العبد



واقاما البينة فكل واحد منهما بالخير ان شاء اخذ نصف العبد  
 بنصف الثمن وان شاترك فان قضى القاضى بينهما به فقال  
 احدهما لا اختار لم يكن للاخر ان ياخذ جميعه وان ذكر كل واحد  
 منهما تاريخا فهو الاول منهما وان لم يكن تاريخا مع احدهما  
 قبض فهو اول وان ادعى احدهما الشر والآخر هبة وقبضا  
 قاما البينة ولا تاريخ معهما فالشرى اول وان ادعى احدهما  
 الشرى وادعت امرأة امه تنزوجهما عليه فيهما سواء  
 وان ادعى احدهما رهنا وقبضا واخر هبة وقبضا فالهبة  
 اول وان ادعت اقاما الخارجا البينة على الملك والتاريخ فقبض  
 التاريخ الا بعد اول فان ادعى الشرى من واحد قاما البينة  
 على تاريخين فالاول منهما اول وان اقام كل واحد منهما  
 بينة على شرى من اخر وذكر تاريخا فهما سواء وان قام  
 الخارج البينة على ملك مخرج واقام صاحب اليد البينة  
 على ملك اقدم تاريخا كان اول وان اقام الخارج وصاحب  
 اليد بينة كل واحد منهما بالشتاج فصاحب اليد اول كذا  
 الشرج في الشياخ التي لا يشج الا امرأة واحدة وكل سبب  
 في الملك لا يتكرر وان قام الخارج بينة على الملك وصاحب

اليد بينة على الشرى منه كان اول وان قام كل واحد منهما البينة  
 على الشرى من الاخر ولا تاريخ معهما تترت البينان وان  
 قام احد المدعى شاهدين والاخر اربعة فهما سواء ومن  
 ادعى قصاصا على غيره مجده استخلف فان نكل عن البين  
 فيما دون النفس لزمه القصاص وان نكل في النفس حبس  
 حتى يقر او يخلف وقال ابو يوسف ومحمد يلزمه الارش فيما  
 وادان المدعى بينة حاضرة قيل لمضمه اعطه كفيلا نفك  
 ثلثة ايام فان فعل والامر على لزمته الا ان يكون عيبا على  
 التطبيق فيلزم مقدار مجلس القاضى ولو قال المدعى عليه  
 هذا الشئ او دعيته فلان الغائب او رهنه عندي او غيبته  
 منه واقام على ذلك البينة فلا حصومة بينة وبين المدعى  
 فان قال اتبعته في الغائب فهو خصمه فان قال المدعى سرق  
 مني واقام البينة وقام البينة وقال صاحب اليد او دعيته  
 فلان واقام البينة لم يندفع الحصومة ولو قال المدعى اتبعته  
 وقال صاحب اليد او دعيته فلان سقطت الحصومة بغير  
 بينة والبعين بالله دون غيره ويؤد كذا يذكروا صاف  
 ولا يستخلف بالطلاق ولا بالعاق ويستخلف اليهودي



بالله الذي انزل التوراة على موسى عليه السلام والنصارى  
 بالله الذي انزل الانجيل على عيسى عليه السلام والمجوس  
 بالله الذي خلق النار ولا يخلقون في بيوت عباده اثم ولا  
 يجب تعذيب اليمين على المسلم بزمان ولا مكان ومما ادعى  
 انه ابتاع من هذا عبده بالف درهم فجد استخلف بالله  
 ما بينك بيع قائم فيه ائمة ولا يستخلف بالله ما بيعت  
 ويستخلف في الغضب بالله ما يستحق عليك ردة ولا يخلف  
 ما غفبت وفي النكاح بالله ما بينكما نكاح قائم في الحال  
 وفي دعوى الطلاق بالله ما بين غلت ائمة بما ذكرته  
 ولا يستخلف بالله ما طلقها واذا كانت دار في يد رجل اذ  
 غيرها اثنان احدهما جميعها والاخر نصفها واقاما البينة  
 فلصاحب الجميع ثلثة ارباعها ولصاحب النصف ربعها  
 عند ابي حنيفة رحمه الله وقالوا بينهما اثلاثا ولو كانت  
 في ايديهما سلت لصاحب الجميع كلها نصفها على وجه  
 القضاء ونصفها لاعلى وجه القضاء واذا تنازعا  
 في دابة واقام كل واحد منهما بينة انما فتحت عنده  
 وذكر ان دس النارية يوافق احد التارحين فهو

اول وان اشكل ذلك كانت بينهما واذا تنازعا في دابة  
 احدهما اكبا والاخر متعلق بلجامها فالركب اول وكذلك  
 ان تنازعا في بعير وعليه حمل لاحدهما والاخر كون متعلق  
 فصاحب الحمل اول واذا تنازعا في حصاة لاحدهما لا يرد الاخر  
 يتعلق بكم فلا يسأل القيس اول واذا اختلفا المتبايعان  
 في البيع فادعا احدهما ثمنه وادعى الاخر اكثر منه او قف  
 البايع بقدر من المبيع وادعى المشتري اكثر منه واقام  
 احدهما البينة قضى له بها وان اقام كل واحد منهما بينة  
 كانت البينة المثبتة للزيادة اول وان لم يقيما البينة  
 قيل للمشتري اما ان ترضى بالثمن الذي ادعاه البايع  
 والا فسخنا البيع وقيل للبايع اما ان تسلم ما ادعاه  
 المشتري من المبيع والا فسخنا البيع فان لم يرضيا  
 استخلف الحاكم كل واحد منهما على دعوى الاخر بيمين يمين  
 المشتري واذا اختلفا فسخ القاض بينهما وان نكل احدهما  
 عن اليمين لزمه دعوى الاخر وان اختلفا في الاجل او في  
 مشروط الخيار او في استثناء بعض الثمن فلا تخالف  
 بينهما والقول قول من ينكر الخيار والاجل مع يمينه وان



هلكت المبيع ثم اختلفا لم يتخلفا عند ابي حنيفة وابي يوسف  
 وجعل القول قول المشتري وقال محمد بن النعمان ويصح البيع على قيمة  
 الهالك وان هلك احد العبدین ثم اختلفا في الثمن لم يتخلفا عند  
 ابي حنيفة الا ان ايرضا المبيع ان يترك حصته الهالك وقال ابن  
 يوسف يتخلفان ويصح البيع في المحي وقيمة الهالك وهو قول  
 محمد واذا اختلف الزوجان في المهر فادعى الزوج انه تزوجها  
 بالف وقالت تزوجتني بالفين فايتهما اقام البينة قبلت بنية  
 وان اقام البينة فاي بنية بنية المهر وان لم يكن لها بنية  
 تخلف عند ابي حنيفة ولم يفسخ النكاح ولكن يحكم مهر المثل  
 فان كان مهر مثلها مثل ما اعترف به الزوج او اقل قضى بما قال  
 الزوج فان كان مثل ما ادعت المرأة او اكثر قضى بما ادعت  
 المرأة وان كان مهر المثل اكثر مما اعترف به الزوج واقل مما  
 ادعت المرأة قضى لها بمهر المثل وان اختلفا في الاجارة قبل  
 استيفاء العقود عليها عليه يتخلفا وترا اذا اختلفا  
 بعد الاستيفاء لم يتخلفا وكان القول في الماضي قول المشتري  
 وان اختلفا بعد استيفاء بعض العقود عليها يتخلفا فيسخ  
 العقد فيما بقي وكان القول في الماضي قول المشتري مع عينة

واذا اختلف المولى والمكاتب في مال الكتابة لم يتخلفا عند ابي حنيفة  
 وقال ابن النعمان يتخلفا عند ابي حنيفة وتفسخ الكتابة واذا اختلف  
 الزوجان في متاع البيت فما يصلح للرجل فهو للرجل وما يصلح  
 للنساء فهو للمرأة وما يصلح لهما فهو للرجل واذا مات احدكما  
 واختلف ورثته مع الاخر فما يصلح للرجل والنساء فهو للباقي  
 منهما وقال ابن يوسف يرجع الى المهر ما يجزئ به مثلهما والباقي  
 للزوج واذا باع الرجل جارية فجاءت بولد فادعاه للبائع فان  
 جاءته به لاقل من ستة اشهر من يوم البائع فهو ابن البائع وانما  
 ام ولد ويصح البيع ويرد الثمن وان ادعى المشتري مع دعوة  
 البائع او بعد ما فدعوة البائع اولى وان جاءته به لاكثر من  
 ستة اشهر لم تقبل فيه دعوة البائع الا ان يصدق المشتري وان  
 مات الولد وادعاه البائع وقد جاءته به لاقل من ستة  
 اشهر لم يثبت النسب في الولد لم يثبت الاستيلاء في الام  
 وان ماتت الام فادعى البائع الابن وقد جاءته به لاقل من  
 ستة اشهر يثبت النسب في الولد واخذ البائع ويرد  
 الثمن كله في قول ابي حنيفة وقال لا يرصد حصة الولد ولا يرصد  
 حصة الالة ومن ادعى نسب احد التوأمين يتباينهما منه



الشهادة فرض يلزم الشهود ولا  
يسعهم كتمانها اذا طلبهم الدعي والشهادة في الحدود ونحوها  
فيما بين السر والظاهر والستر افضل الا انه يجب ان يشهد  
بالمال في السرقة فيقول اخذه ولا يقول سرق والشهادة على  
مراتب منها الشهادة في الزنا يعتبر فيها اربع من الرجال ولا يقبل فيها  
شهادة النساء ومنها الشهادة ببقية الحدود والقصاص  
تقبل فيها شهادة الرجلين ولا تقبل فيها شهادة النساء وما سوى  
ذلك من الحقوق تقبل فيها شهادة رجلين او رجل وامرأتين  
سواء كان الحق مالا او غيره مالا مثل النكاح والطلاق والوكالة  
والوصية وتقبل في الولادة والبيكاره والعيوب بالنسبة  
موضع لا يطلع عليه الرجال شهادة امرأة واحدة ولا بد في ذلك  
كلمة من العدالة ولفظة الشهادة فان لم يذكر الشاهد لفظة  
الشهادة وقال علم او ايقن لم تقبل شهادته وقال بوضف  
يقصر الحاكم على الطاعة عند المسلم الا في الحدود والقصاص  
فانه يثبت على الشهود وان طعن الخصم في البنية شال  
عنهم في ذلك كلمة وقال لا بد ان يثبت لعنهم في السر  
العلانية وان يطعن الخصم فيهم وما يتجمل في حد على زنا

احد مما يثبت حكمه بنفقه مثل البسج والاقرار والغصب والقتل  
وحكم الحاكم فاذا سمع الشاهد ذلك اذراه وسعه ان  
يشهد به وان لم يشهد عليه ويقول لا شهد انه باع ولا يقول  
اشهد في ومة ما يثبت حكمه بنفقه مثل الشهادة على الشرا  
واذا سمع شاهدا يشهد بشئ لم يجوز له ان يشهد بشهادة الا  
ان يشهد به وكذلك لو سمعه يشهد الشاهد على شهادته لم يسع  
لشاهد ان يشهد ولا يحل للشاهد ان يخطه ان يشهد  
الا ان يتذكر الشهادة وقال لا ذلك ولا تقبل شهادة  
الانثى ولا المملوك ولا المحدث في القذف وان تاب  
ولا شهادة الولد لابويه واجداه ولا شهادة الولد لوالده  
او ولد لولده ولا تقبل شهادته احد الزوجين للآخر ولا شهادة  
المولى لعبده ولا المكاتبه ولا شهادة الشريك لشريك  
فيما هو من شركتهما وتقبل شهادة الرجل لاخته وعمته  
ولا تقبل شهادته المحنت ولا شهادة النايحة ولا المغنية  
ولا شهادة مدمن الشرب على اللهو ولا من يلعب بالخيول  
ولا من يغش الناس ولا من ياتي بابا من الكبار التي  
يتعلق بها الحد ولا من يدخل الحمام بغير ازار ولا من ياكل



الرتبة ولا المقام بالتردد والشطرنج ولا من يفعل الافعال مسخرة  
 كالبول على الطريق والاكل على الطريق او في السوق ولا تقبل  
 شهادة من يظهر شتم التلف وتقبل شهادة اهل السوء  
 والبدع الا الخطابية وتقبل شهادة اهل الذمة بعضهم  
 على بعض وان اختلف ميلهم ولا تقبل شهادة الخوارج على الذي  
 وان كانت الحفلات اكثر من السينات من البرجل من يجيب  
 الكلباير تقبل شهادته وان لم بمجسية وتقبل شهادة الألف  
 والمحققين وولد الزنا وشهادة الحنفية جائزة واذا واقعت  
 الشهادة الدعوى قبلت وان خالفتهما لم تقبل ويعتبر بها  
 الشاهدين في اللفظ والمعنى عند ابي حنيفة وان شهدوا  
 باللف والارض خمسمية والمدعى يدعى الفاد خمسمية  
 قبلت باللف واذا شهد باللف وقال احدهما قضاءها  
 خمسمية قبلت شهادته باللف ولم تقبل قوله قضاء  
 الا ان يشهد معه الآخر وينبغي للشاهد اذا علم ذلك  
 ان لا يشهد باللف حتى يقر المدعى انه قبض خمسمية واذا  
 شهد شاهدان ان زيدا قتل يوم النحر بمكة وشهد  
 اخر ان انه قتل يوم النحر بالكوفة فاجتمعوا عند الحاكم

لم تقبل الشهادتين فان سبقت احدهما ففقدت بهما ثم حضرت  
 الاخرى لم تقبل ولا يسمع القاضي شهادة على جرح ولا  
 يحكم بذلك ولا يجوز للشاهد ان يشهد بشئ لم يعاينه الا  
 التائب والموت والنكاح والدخول ولاية القاضي فاته  
 يسعد ان يشهد بهذه الاشياء اذا اضر بها من يتقارب  
 والشهادة على الشهادة جائزة في كل حق لا يسقط بالبينة  
 ولا تقبل في الحدود والقصاص ويجوز شهادة شاهدين  
 على شهادة شاهدين ولا تقبل شهادة واحد على شهادة  
 واحد وصفة الاشهاد ان يقول شاهد الاصل لم شاهد  
 الفرع اشهد على شهادتي اني اشهد ان فلان ابن فلان اقر  
 عندي بكذا او اشهد في على نفسه وان لم يقبل شهادتي على  
 نفسه حاز ويقول شاهد الفرع عند الاداء اشهد ان  
 فلانا اشهد في على شهادة انه يشهد ان فلانا اقر عندي  
 بكذا فقال لما شهد على شهادتي بذلك ولا تقبل شهادتي  
 فهو الفرع الا ان يموت فهو الاصل او يغيبوا  
 مسيرة ثلثة ايام فصاعدا او يمرضوا مرضا لا يستطيعون  
 معه حضور مجلس الحاكم فان عدل فهو الفرع فهو الاصل



جاءوا ان سكتوا عن تقديمهم جاز ونظر القاضي في حالهم  
واذا انكر شهود الاصل الشهاده لم تقبل شهاده شهود  
الفرع وقال ابي حنيفة في شهاده شهود الزور اشرف في  
السوق ولا اعززه وقال ابي يوسف ومحمد بن حماد القاضي  
ضربا ويجب **اليمين** اذا رجع  
الشهود عن شهادتهم قبل الحاكم بها سقطت فان حكم بها وتهم  
ثم رجعوا لم يفسخ الحاكم الحكم وجب عليهم ضمان ما اتفقوا به  
ولا يصح الرجوع الا بحضرة الحاكم واذا شهد شاهدان بمال  
حكم الحاكم بينهما رجعا ضمانا للمال للشهود وعليه وان رجع  
احدهما ضمن النصف واذا شهد بمال ثلثة ثم رجع احدهم  
فلا ضمان عليه وان رجع اخر ضمن الرابعان نصف المال وان  
شهد رجل واثنان فرجعت امرأة ضمن ربع الحق وان  
رجعا ضمننا نصف الحق وان شهد رجل وعشرة لم يضمن  
رجعت ثمان نسوة فلا ضمان عليهن فان رجعت اخر  
كان على التسع ربع الحق فان رجع الرجل والنساء فعلى  
الرجل سدس الحق وعلى النسوة خمسة اشداس الحق عند  
ابي حنيفة رجع وقال على الرجل النصف وعلى النسوة النصف

وان شهد شاهدان على امرأة بالنكاح بمقدار مهر مثلها ثم رجعا فلا  
ضمان عليهما وكذلك لو شهدا على رجل بزوج امرأة بمقدار  
مهر مثلها فان شهدا باكثر من مهر المثل ثم رجعا ضمننا الزيادة  
وان شهد اربع عيود بمثل القيمة او اكثر ثم رجعا لم يضمنوا وان  
كان باقل من القيمة ضمننا النقصان فان شهدا على رجل انه  
طلق امراته قبل الدخول بها ثم رجعا ضمننا المهر وان كان بعد  
الدخول لم يضمننا شيئا وان شهدا على انه اعتق عبده ثم رجعا  
ضمننا قيمته وان شهدا بقبض ص ثم رجعا بعد القتل ضمننا  
الدية ولا يقضى منهما واذا رجع شهود الفرع ضمنوا واذا  
رجع شهود الاصل وقالوا لم نشهد شهود الفرع على شهادتنا  
فلا ضمان عليهم لو قالوا شهدناهم وغلطنا ضمنوا وان قال  
شهود الفرع كذب شهود الاصل وغلطوا في شهادتهم لم يلتفت  
الى ذلك واذا شهد اربعة بالزنا وشاهدان بالاحصان  
فرجع شهود الاحصان لم يضمنوا واذا رجع المذكور عن  
التزكية ضمنوا واذا شهد شاهدان باليمين وشهد شاهدان  
بوجود الشرط ثم رجعوا فلا ضمان على شهود اليمين خاصة  
لا يفتح ولاية القاضي حتى



يجمع في المولى شرايط الشهادة ويكون من اهل الاجتهاد ولا  
 يباس بالادخل في القضاء لمن يتق من نفسه انه يؤدى وضه  
 ويكره الدخول فيه لمن يخاف الخرج عنه ولا يامن على نفسه الخيف  
 فيه ولا ينبغي ان يطلب الولاية ولا يات لها ومن قلده القضاء  
 سلم اليه ديوان القاضى الذى كان قبله وينظر في المحيوسين  
 فمن اعترف بحق الزم اياه ومن انكر لم يقبل قول المذول عليه  
 الا بينة وان لم تقم بينة لم يعجل بتجنيته حتى ينادى عليه وينظر  
 في الوايع وارتفاع الوقوف فيعمل على ما يقع به البينة او يتر  
 بر من عه في يده ولا يقبل قول المذول الا ان يعرف الذى  
 كفو في يده ان المذول سلمها اليه فيقبل قوله فيها ويجلس للحكم  
 جلوسا ظاهرا في المسجد ولا يقبل الحديثة الا من ذى رحم محرم  
 او ممن جرت عاداته قبل القضاء بمطامعة ولا يحفر دعوة الا  
 ان يكون عامته ويشهد الجنازة ويعود الميرضى ولا يضيف  
 احد الخصمين دون الاخر واذا حفر استوى بينهما في الجلوس  
 والاقبال ولا يات احد محام ولا يشير اليه ولا يلقنه حجة فاذا  
 ثبت الحق عنده وطلب صاحب الحق ميسر غريمه لم يعجل  
 بحكمه و امره يدفع ما عليه فان امتنع جسدته كل دين لزمه بدلا

عن مال حصل في يده كتمن البيع و بدل القرض او الشراء بعقد  
 كالمهر والكفالة ولا يجزى فيما سوى ذلك اذا قال انى فقيه  
 الا ان يثبت غريمه ان له مالا ويجزى شهرين او ثلثته ثم شال  
 عنه فان لم يظهر له مال حلى سبيلا ولا حول بينه وبين غريمه  
 ويجزى الرجل في نفقة زوجته ولا يجزى والد في دين  
 ولده الا اذا امتنع عن الاتفاق عليه ويجزى قضاء المرأة  
 في كل شئ الا في الحدود والقصاص ويقبل كتاب القاضى  
 الى القاضى في الحق او اذا شهد عنده شاهدان فان شهدوا  
 على حفرة حصم حكم بالشهادت وكتب بحكمه وان شهدوا  
 بغير حفرة الحصم لم يحكم وكتب بالشهادة يحكم بها المكتوبة  
 اليه ولا يقبل الكتاب الا بشهادة رجلين او رجل وامرأتين  
 ويجب ان يقرأ الكتاب عليهم ليعرفوا ما فيه ثم يحتمه ويسلم  
 اليهم فاذا وصل الى القاضى لم يقبله الا بحفرة الحصم فاذا  
 سلمه الشهود اليه نظر الى صمته فاذا شهدوا انه كتب  
 فلان القاضى سلمه اليه في مجلس حكمه وقراه علينا وصمته  
 نشرة القاضى وقراه على الحصم والتزمه ما فيه ولا يقبل  
 كتاب القاضى الى القاضى في الحدود والقصاص وليس



للقاضي ان يستخلف الا ان يغوص ذلك اليه واذ رجع  
 الى القاضي حكم حاكم امضاه الا ان يخالف الكتاب او السنة  
 او الاجماع او يكون قولاً لا دليل عليه ولا يقضى القاضي  
 على الغائب الا ان يحضر من يقوم مقامه اذا حكم رجلان رجلاً  
 يحكم بينهما ورضيا بحكمه جاز اذا كان الحاكم بصفة الحاكم ولا  
 يجوز تحكيم الكافر والعبد والذمي والمحدود في القذف  
 والفاسق والصبي ولكل واحد من المحكمين ان يرجع مالم  
 يحكم عليهما فاذا حكم لزمهما واذ رفع حكم الحاكم الى القاضي  
 فوافق مذهبه امضاه وان خالفه ابطله ولا يجوز التحكيم  
 في المحدود والفقير وان حكما في دم خطأ ففقد الحكم  
 بالدية على العاقل لم ينفذ حكمه ويجوز ان يسمع البيعة ويقضى  
 بالانكول وحكم الحاكم لا يوزن وولده ونزوجه باطل  
 رينقي للامام ان ينصب قاسماً  
 يرزقه من بيت المال يقسمه بين الناس بغير اجرة وان لم  
 يفعل نصب قاسم يقسم بالاجرة يجب ان يكون عدلاً  
 ثاموناً عالماً بالقسمة ولا يحكم القاضي الناس على قاسم  
 واحد ولا يترك القسام يشتركون واجرة القسمة

على عدد الرؤس عند ابن صنفه وقال على قدر الانصاف واذا  
 حضر الشركاء عند القاضي وفي ايديهم دار او ضيعة ادعوا انهم  
 ورثوها من فلان لم يقسمها عند ابن صنفه حتى تقيموا البينة  
 على موته وعدد ورثته وقال لا يقسمها باعترافهم ويذكر في  
 كتاب القسمة انه قسمها بقولهم وان كان المال المشترك  
 ماسوي العقار ادعوا انه ميراث قسمه في قولهم جميعاً وان  
 ادعوا في العقار انهم اشتروه قسمه بينهم وان ادعوا الملك  
 ولم يذكر وكيف انتقل قسمة بينهم واذا كان كل واحد من  
 الشركاء يستفيع بنصيبه قسمه بينهم بطلب احدهم وان كان  
 احدهم يستفيع والاخر يستفيع لقلته بنصيبه فان طلب صاحب  
 الكبر وان طلب صاحب القليل لم يقسم وان كان كل واحد  
 منهما يستفيع لم يقسم الا بتراضيهما ويقسم العروضا اذا كانت  
 من صنف واحد ولا يقسم الجنتين بعضهما في بعض وقال  
 ابو صنفه لا يقسم الرقيق ولا يقسم الحمام والجواهر لتفاوتها  
 ولا يقسم الرقيق ولا يقسم الحمام ولا يبر ولا رخال الا ان  
 يتراضا الشركاء واذا حضر اثنان واقاما البينة على الوفا  
 وعلى عدد الورثة والدار في ايديهم ومعهم وارث



غائب قسمها القاضى بطلب الحاضرين ونصب للغائب  
وكيلا بقيض نصيبه وان كانوا مشركين لم يقسم مع غيبة  
احدهم وان كان العقار في يد الوارث الغائب لم يقسم  
وان صرف وارث واحد لم يقسم وان كانت دور مشتركة  
في مصر واحد قسمت كل دار على حدة قول ابي حنيفة وقالوا  
اذا كان الاصل لهم قسمة بعضها في بعض قسمها واذا  
كانت وصيفة او دارا او خانقا قسم كل واحد على حدة وينبغي  
للقاسم ان يصور ما يقسمه ويعتدله ويذكره ويقوم البناء  
ويغرز كل نصيب عن الاخر بطريقه وشربه حتى لا يكون  
لنصيب بعضهم الاخر تعلق ثم يكتب اسماهم ويجعلهم  
فرقة ثم يلقب نصيبا بالاول والذى يليه بالثاني وبا  
على هذا ثم يخرج الفرقة فمن خرج اسمه او لا قل السهم  
الاول ومن خرج ثانيا قل السهم الثاني ولا يدخل في  
القسمه الدار مع الاخر انهم فان قسم بينهم ولا حكم  
مسيل في ملك الاخر او طريق لم يشترط في القسمة فان  
مكن صرف الطريق والمسيل عنه فليس له ان يسقط  
ويستل في نصيب الاخر وان لم يمكن فسخ القسمة واذا

لثالث

كان

كان علوا لا سفل له وسفل لا علو له وسفل له علو قوم كل واحد  
على حدة وقسم بالقيمة ولا يعتبر بغير ذلك واذا اختلف المتعا  
سمون فشهد القاسمان قبلت شهادتهما وان ادى على احدهما  
الغلط وزعم انهما اصابه شئ في يد صاحبه وقد اشهد  
على نفسه بالاستيفاء لم يصدق على ذلك الا ببينة ولو قال  
استوفيت حقي ثم قال اخذت بعض مني فالقول قول حصه  
مع يمينه وان قال اصابني موضع كذا فلم يسلكه ولم يشهد على  
نفسه بالاستيفاء وكذا به شريكه لخالفه فسخت القسمة  
واذا استحق بعض نصيب احدها بعينه لم تنسخ القسمة عند  
ابن حنيفة ورجع بحقته ذلك من نصيب شريكه وقال ابي يوسف  
تفخيح الاكره يثبت حكمه  
اذا حصل من يقدر على ايقاع ما توقعه به سلطانا كان او لعا  
واذا اكره الرجل على بيع ماله او على شئ سلعته او على ان يقدر  
لرجل بالف درهم او يواجر داره واكره على ذلك بالنقل  
او بالقبض الشديد او بالجبر فباع او اشترى فهو بالخيار  
ان شاء امضى ببيع وان شاء فسخ ورجع بالمبيع وان كان قبض  
التمن طوعا فقد اجاز البيع وان كان قبضة مكرها فليس باجرة



عليه رده ان كان قائما في يده وان هلك المبيع في المشتري  
وهو غير مكره ضمن قيمته والمكره ان يضمن المكره ان شاء ومن  
اكره على ان يأكل الميتة او يشرب الخمر واكره على ذلك  
بجس او ضرب او قيد لم يحل الا ان يكره بما يخاف منه  
على نفسه او على عضويه فان خاف ذلك وسعد ان يقدم على  
اكره عليه ولا يسعد ان يصبر ما توعد به فان صبر حتى او قعوا به  
ولم ياكل وهو انتم وان اكره على الكفر بالله العظيم او بسبب النبي  
عليه السلام بقيد او حبس او ضرب لم يكن ذلك اكرها حتى  
يكره بما يخاف منه على نفسه او على عضويه منه فاذا خاف ذلك  
وسعد ان يظهر ما اراد به ويرى واذا اظهر ذلك وقلبه  
مطمئن بالايمان فلا اثم عليه ولو صبر حتى قتل ولم يظهر الكفر  
كان ناجيا ولو اكره على اتلاف مال مسلم بما يخاف منه  
على نفسه او على عضويه اعضائه وسعد ان يفعل ذلك  
ولصاحب المال ان يضمن المكره ولو اكره يقتل على قتل  
غيره لم يسعد ان يقدم عليه ولكنه يصبر حتى يقتل فان  
قتله كان اثما والقصاص على لذي كرهه ان كان القتل  
عمدا وان اكرهه على طلاق امرأته او على اعتاق عبده ففعل

وقع ما اكرهه عليه ويرجع على الذي اكرهه بقيمة العبد ونصف المهر  
ان كان قبل الدخول وان اكرهه على الزنا وجب عليه الحد عند  
حقيقة الا ان يكرهه السلطان وقال لا يلزمه الحد وان  
اكرهه على الردة لم يتيق منه امرأته  
الجهاد فرض على الكفاية اذا قام به فريق من الناس سقط عن  
الباقين وان لم يقسم به احد اثم جميع الناس بتركه وقاتل  
الكفرة واجب وان لم يبدؤا به ولا يجب الجهاد على الصبي  
ولا المرأة ولا اعمى ولا مقعد ولا اقطع فان عجز العدو على بلد  
وجب على جميع الناس الدفع بخرج المرة بغير اذن زوجه الجهاد  
بغير اذن المولى فاذا دخل المسلمون دار الحرب فحاضروا  
مدينة او حصنا ودعواهم الى الاسلام فان اجابوهم كفوا عن  
قتالهم وان استغوا ودعواهم الى دار الجزية فان بدلوها قتلهم  
المسلمين وعليهم ما على المسلمين ولا يجوز ان يقتل من لم  
يلغى دعوة الاسلام الا بعد ان يدعوه ويستحب ان يدعوا  
من يلغى الدعوة ولا يجب ذلك فان ابوا الاستعانة بالله  
عليهم ودار بوجههم ونصبوا عليهم المجانيق وحرقوهم وار  
سلوا عليهم الماء وقطعوا اشجارهم وافسدا زروعهم ولا



باس برميهم وان كان فيهم مسلم اسير او تاجروا ن ترموا  
 برميهم بصبان المسلم او بالاسارى لم يكفوا عن رميهم  
 ويقصدون بالرمي الكفار ولا باس باخراج النساء والمصطف  
 مع المسلمين اذا كان عسكر عظيم يؤمن عليه ويكره اخراج  
 ذلك في كثرة لا يؤمن عليها ولا تقابل المرأة الا باذن زوجها  
 ولا العبد الا باذن سيده الا انما بهم العدو وينبغي للمسلم  
 ان لا يجزروا ولا يغفلوا ولا تملوا ولا يقتلوا ائمة ولا شيوخا  
 فائيا ولا متبعا ولا اعمى ولا مقعد الا ان يكون احدهما لا  
 ممن لرائى في الحرب او يكون المرأة ملكة ولا يقتل جنونا  
 وان رى الاعام ان يصالح اهل الحرب او فرقا منهم وكان في  
 ذلك مصلحة للمسلمين فلا باس به وان صالحهم مدة ثم رانى  
 ان تقضى الصلح انفع اليهم وقتلهم وان بدوا بالجنون  
 قاتلهم ولم ينبت اليهم اذا كان ذلك باتفاقهم واذا خرج  
 عبيد عن عسكر المسلمين فم امرار ولا باس ان يعلف  
 العسكر في دار الحرب ويأكلون ما وجدوه من الطعام  
 الخشب ويدعشوا بالدهن ويقاثلوا بما وجدوه من السلاح  
 كل ذلك بغير قسمة ولا يجوز ان يسبوا النساء من ذلك ولا

يفتون

ولا ينولون من اسلم منهم احرز باسلامه نفسه واولاده القفا  
 وكل مال هو في يده او وديعته في يدهم او ذمى وان  
 اظهروا على الدار فقصاره في اولاده الكبار في وزوجه و  
 حملها في ولا ينبغي ان يباع السلاح من اهل الحرب بهجرة  
 اليهم ولا يفادون بالاسارى عند ابي حنيفة وقالا يفاد اليهم  
 اسارى المسلمين ولا يجوز المن عليهم واذا فتح الاعام بلدة  
 عنوة فهو بالخيار ان شاء قسمهم بين المسلمين وان شاء  
 اقر اهلها عليهم و وضع الخراج عليهم وهو في الاسارى بالخيار  
 ان شاء قتلهم وان شاء استرقهم وان شاء تركهم احرارا  
 ذمة للمسلمين ولا يجوز ان يردهم الى دار الحرب واذا  
 اراد الاعام العود الى دار الاسلام ومعهم مواش فلم  
 يقدروا على نقلها الى دار الاسلام ذبحوها وخرقوها  
 ولا يعقرونها ولا يتركوها ولا يقسم غنيمة في دار الحرب حتى  
 يخرجونها الى دار الاسلام والردى والعكر والمعين  
 سواء اذا طعنهم مدد في دار الحرب قبل ان يخرجوا الغنيمة  
 الى دار الاسلام شاركهم فيها ولا حتى لا اهل سوق العكر  
 في الغنيمة الا ان يقتلوا او اذا امن رجل حرا او امرأة حرة



كافراً او جماعة او اهل صفين او مدينة صح امانهم ولا يجوز  
 لاحد من المسلمين قتلهم الا ان يكون في ذلك مفسدة  
 فينبذ اليهم الامام ولا يجوز امان الذمى ولا اسير ولا  
 تاجر الذي يدخل عليهم ولا يجوز امان العبد عند ابي حنيفة  
 الا ان ياذن امولاه في القتال وقال اصح امانه واذا  
 غلب الترك على الروم فسيبهم واخذوا اموالهم ملكوها  
 وان غلبنا على الترك حملنا ما نجد في ذلك واذا غلبوا  
 على اموالنا واحرزوها بدارهم ملكوها فان طهر عليهم  
 المسلمون فوجدوها قبل القسمة فهي لهم بغير شيء وان  
 وجدوها بعد القسمة اخذوها بالقسمة ان اجبوا وان  
 دخل دار الحرب تاجر فاشترى ذلك واخرجه الى الاسلام  
 في تلك الاول بالخيار ان شاء اخذه بالثمن الذي ارشاه  
 به التاجر وان شاء ترك ولا يملك علينا اهل الحرب  
 بالغلبة مدية تبا ومكاتبنا اولادنا واهلنا ونملك عليهم  
 جميع ذلك وان ابقى عبد المسلم ودخل اليهم فاخذوه لم  
 يملكوه عند ابي حنيفة فان تدبير اليهم فاملكوه فاذا لم يكن  
 للامام محول يحمل عليها الغنائم قسمها بين الغنائمين قسمة

يملوها الى الاسلام ثم يرجعها منهم فيقسمها ولا يجوز بيع  
 الغنائم قبل القسمة ومن مات من الغنائمين في دار الحرب  
 فلا حق له في الغنيمة ومن مات منهم بعد اخرجها الى دار الاسلام  
 فنصيبه لورثته ولا باس بان ينقل الامام في حال القتال ويخص  
 بالتفديد على القتال فيقول من قتل قتيلاً فله سلبه او يقول  
 للسرية قد جعلت لكم الربع بعد الخمس ولا ينقل بعد احرار الغنيمة  
 الا من الخمس واذا لم يحل السلب للقاتل فهو من حيلة الغنيمة  
 والقاتل وغيره فيه سواء والتسلب ما على المقتول من ثيابه  
 وسلاحه وفرسه فاذا اخرج المسلمون من دار الحرب لم يخرجوا  
 بملقوا من الغنيمة ولا ان ياكلوا منها ومن فضل معه طعام  
 او علف رده الى الغنيمة ويقسم الامام الغنيمة فيخرج  
 خمسها ويقسم اربعة اقسامها بين الغنائمين الفارس ثلثه  
 اسلمهم وللراجل سهم ولا يسهم الا الفرس واحد والبراني  
 والعنق ولا يسهم لراجل ولا يغل ومن دخل دار الحرب  
 قارئاً فنفق فريسه استحق سهم فارس ولا يسهم للمملوك  
 ولا ائمة ولا ذمى ولا صبي ولكن يرضع لهم على حسب ما يرضون  
 واما الخمس فيقسم على ثلثة اسهم سهم لبيئهم وسهم للمساكين



وسهم لانباء السبيل يدخل فقراء ذوي القربى فيهم ويعدون  
 على هؤلاء كل ولا يرفع الي غنياء منهم شئ واما ما ذكره الله لنفسه  
 في الخمس كما قال في كلامه القديم فان لله خمسة ورسوله الابرار ثمانية  
 وهو لا قساح الكلام بغير كتاب اسمه وسهم النبي وسم سقط بموته  
 كما سقط الصفى وسهم ذوي القربى كانوا يستحقونه في زمن  
 النبي وسم بالنقرة وبعده بالفقراء واذا دخل الواحد والاشنان  
 الى دار الحرب مغيرين بغير اذن الامام واخذوا شيا خمس  
 وان دخل جماعة لها منعة واخذوا شيا خمس وان لم ياذن  
 لهم الامام واذا دخل المسلم دار الحرب تاجرا فلا يحل  
 له ان يتعرض بشئ من امواله ولامن ومائهم فان غدر  
 واخذ شيئا وخرج به ملكا مخطورا او يؤمر ان يتصدق  
 به وان دخل خفي الى يناسنا منا لم يمكن له ان يقيم  
 في دارنا سنة ويقول الامام ان تمت تمام السنة  
 وصنعت عليك الجزية فان اقام اخذت منه الجزية  
 وصار ذميا ولم يكن ان يرجع الى دار الحرب وان غدر  
 الى دار الحرب وتركت وديعة عند مسلم او ذمت او ذمتا  
 في ذمتهم فقد صار ذميا مباحا بالعود وما في دار الاسلام

لمن لم على خط في مسلم او ذمت فان قتل او اسقطت ديون  
 وصارت الوديعة فينيا وما اوجف عليه المسلمون من اموال  
 اهل الحرب بغير قتال صرف في مصالح المسلمين كما يعرف  
 الخراج وارض الويل كلها ارض عشر وهو ما بين الغريب اذا  
 اوصى جريا بين بهرة الى حد الشام واستوا دار خراج  
 وهي ما بين الغريب الى عقبه حلوان ومن العلت الى عيا  
 ان دار خراج مملوكة لا اهلها يجوز بيعهم لها وتفرق فيها  
 وكل ارض اسلم اهلها عليها او فتحت منوة فاقرا اهلها  
 عليها فهي ارض خراج ومن احيوا ارضا موتاهم في  
 يوسف رج معينة بخيرها فان كانت من حيز ارض  
 الخراج فهي خراجية وان كانت من حيز ارض العشر  
 فهي عشرية والبقعة عشرية باجماع الصحابة وقال محمد  
 ان احيوا بها بئر حفها او بين اسخر بها او بماء دجلة  
 او الفرات والانهما الرغطام التي لا يملكها احد فهي  
 عشرية وان احيوا بها بماء الانهار التي احقرها الا باجم  
 مثل انهم الملك ونهر يزدجرد فهي خراجية والخراج الذي  
 وضعه عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن استوا على كل جريب



يبلغه الماء فغيرها شتم وهو القتل ودرهم ومن الرطبة  
 خمسة دراهم ومن جرب الكرم المنقلب النخيل المنقلب  
 عشرة دراهم وما سوا ذلك من الاصناف الشجر والثمار يوضع  
 عليها حسب الطاقة فان لم يطق ما يوضع عليها نقصه الامام  
 وان غلب على ارض الخراج الماء او انقطع عنها او الحلم الزرع  
 اقل فلا خراج عليهم وان عطلها صاحبها فعليه الخراج ومن اقل  
 من اهل الخراج اخذ منه الخراج على حاله ويجوز ان يشترى المسلم  
 ارض الخراج من الذي يؤخذ منه الخراج ولا عشر في الخارج  
 من ارض الخراج والجزيرة على ضربين جزية يوضع بالراضى  
 والصلح فينتقد بحسب ما يقع عليه الاتفاق وجزية يبتدى  
 الامام بوضعها اذا غلب الامام على الكفار وافرقتهم على املا  
 كهم فيضع على الغنى الظاهر الغنى في كل سنة ثمانية واربعين  
 درهما يأخذ منه في كل شهر اربعة دراهم ومن المتوسطه الحال  
 اربعة وعشرين درهما يأخذ منه في كل شهر درهما ويوضع  
 الجزية على اهل الكتاب والمجوس وعبد الاوثان في اللحم وال  
 يوضع على عبدة الاوثان من العرب ولا المنديين ولا الجزية  
 على امرأة ولا صبي ولا زمن ولا اعشى ولا فقير غير معتمد ولا

على الرعيان الذين لا يجنطون الناس ومن اسلم وعليه  
 جزية سقطت عنه وان اجتمعت حولان تداخلت الجزية  
 ولا يجوز احداث بيعه ولا كنيسة في دار الاسلام فان انتهت  
 الكنائس والبسج القديمة اعادوها ويؤخذ اهل الذمة  
 بالتمية عن المسلمين في زيتهم وحبهم وبرد وجرهم وفلا كهم  
 يركبون الخيل ولا يحملون السلاح ومن استغنى عن الجزية  
 او قتل مسلماً او سب النبي عم او زنى بمسلمة لم ينقض  
 عهده ولا ينقض العهد الا بان يلحقه بدار الحرب او يغلبوا  
 على موضع فيجربوننا وان ارتد المسلم عن الاسلام عرض عليه  
 الاسلام فان كانت له شبهة كشفت له وبجس ثلثة ايام فان  
 اسلم والا قتل فان قبله قاتل قبل عرض الاسلام عليه كره  
 له ذلك ولا شئ على القاتل واما المرتدة فلا تقبل ولكن  
 بجس حتى تسلم ويرزق ملك المرتدة عن امواله برتبة  
 زوال امرائهم فان اسلم عادت الى حالها وان قات  
 او قتل على ردة انقل ما اكتسبه في حال اسلامه الى  
 ورثة من المسلمين وكان ما اكتسبه في حارطة فيئا  
 وان لحق بدار الحرب رتدا او حكم الحاكم بلحاظ عتق مدبره



واموات اولاده وحلت الديون التي عليه ونقل ما كتب في حال  
الاسلام الى ورثته من المسلمين ويقضى الديون التي لازمت في  
حال الاسلام مما كتب في حال الاسلام وما لزمه من الديون  
في حال ردته مما كتب في حال اذته وما باع او اشتراه او  
تصرف فيه من امواله في حال ردته موقوف فان اسلم صحت  
عقوده وان مات او قتل او ملق بدار الحرب بطلت وان  
اعاد المرتد بعد الحاكم بلمحاقة الى دار الاسلام مسلماً فما  
في يد ورثته من ماله بعينه اخذه والمرتدة اذا تفرقت في  
مالها في حال ردتها جاز تصرفها وتصاري بني غلب في  
من اموالهم ضعفت يؤخذ من ممتلكاتهم وما جباه الامام من  
الخراج والعشر ومن اموال بني غلب وما اهدت اهل  
الحرب الى الامام والجزية تصرف في مصالح المسلمين في  
الشفقة وبنى القناطر والجسور ويعطى قضاة المسلمين  
وعلمائهم وعلمائهم من ما يكفيهم ويدفع من اوراق القتلى  
وزراريهم واذا تغلب قوم من المسلمين على بلد خرجوا  
عن طاعة الامام وعادوا الى الصود الى الجماعة وكشف عن  
شبهتهم ولا يبدونهم يقتال حتى يبدوه فان بدوا قاتلهم

حتى يفرق جمعهم فان كانت لهم فيه اجرة على جرحهم وبيع  
اموتهم وان يكن لهم فيه لم يجز على جرحهم ولم يبيع موليهم  
ولا يثنى لهم ذرية ولا يقسم لهم مال ولا باس بان يقاتلوا  
بسلاحهم ان احتاج المسلمون اليه ويجلس الامام امولهم  
ولا يرد لها عليهم ولا يقسمها حتى يتوبوا فيرد لها عليهم ما  
جياه اهل البع من البلاد التي غلبوا عليها من الخراج و  
العشر لم ياتخذ الامام ثانيا فان كانوا صنف في حق  
اجزى من اخذ منه وان لم يكونوا صنفه في حق فعلى ائمة  
اهلها ان يعبدوا ذلك فيما بينهم وبين الله تعالى وتقدس  
لا يحل للرجال لبس الحرير وكل  
للنساء ولا باس بتوسده والنوم عليه عند ابن حنيفة وقال  
يكراه توسده ولا باس بلبس الذباج عند ابن حنيفة وكراه  
منه ابن حنيفة ولا باس بلبس الملم اذا كان لراه ابر شيئا لم  
قطنا او خرا او لا يجوز للرجال التخل بالذهب والفضة الا  
الحاتم والمنطقة وعليه السيف بالفضة ويجوز للنساء  
التخل بالذهب والفضة وكراه ان يلبس العبيد الذهب والحرير  
ولا يجوز الاكل والشرب والادمان والتطيب في اية الذميمة



والفقه للرجال والنساء ولا لباس باستعمال ائمة الرجال  
والبلور والعقيق ويجوز الشرب في الاثاء المفضى ان  
لم يكن شارباً على فضة والركوب على الشرج المفضى والجلوس  
على التبر المفضى ويكره التعفيف والنقط في المصحف ولا  
لباس بتجليه المصحف ونقش المسجد وحرمة بقاء الذبح  
ويكره استخدام الحصيان ولا لباس بخصاً البهايم وانزاع  
الحية عن الخيل ويجوز ان يقبل في الهدية والاذا ان قول العبد  
والعتبي يقبل في المعاملات قول الفاسق ولا يقبل في  
اخبار الديانات الا قول العدل ولا يجوز ان ينظر الرجل  
من الاجنبية الا الى وجهها وكفيها فان كان لا يامن من  
الشهوة لا ينظر الى وجهها الا الحاجة ويجوز للقاضي  
اذا اراد ان يحكم عليها ولتأخذ اذا اراد الشهادته  
عليها النظر الى وجهها وان خاف ان يشتت ويجوز  
للقاضي ان ينظر الى مواضع المرض منها وينظر الرجل من  
الرجل الى جميع بدن الاما بين مرتبة الى ركبة ويجوز للمرأة  
ان ينظر من الرجل الى ما ينظر الرجل اليه منه وينظر المرأة  
من المرأة الى ما ينظر الرجل من الرجل وينظر الرجل من امته

التي تحل لها وطئها وزوجه الى فرجها وسائر جوارحها وينظر  
الرجل من ذوات محارمه الى الوجه والراس والصدر والمين  
والعقدين ولا ينظر الى طهرها وبطنها ولا لباس ان يمتس  
ما جاز ان ينظر اليه منها وينظر الرجل من مملوكة غيره الى ما يجوز  
ان ينظر اليه منها من ذوات محارمه ولا لباس بان يمتس  
ذلك اذا اراد الشتر وان خاف ان يشتت والحق  
وفي النظر الى الاجنبية كالفحل ولا يجوز للملوك ان ينظر  
من سيدته الا ما يجوز للاجنبي ان ينظر اليه منها ويعزل عن  
امته بغير اذنها ولا يعزل عن زوجته الا باذنها ويكره الاضطرار  
في اقوات الاذمين والبهايم اذا كان في بلاد بغير الاضطرار  
بأهلهم ومن احكم غلة صبيعة او ما جلت من بلاد اخر فليس يحكم  
ولا ينبغي للسلطان ان يسر على الناس ويكره بيع سلاح  
في ايام الغنمة ولا لباس بيع العصير ممن يعلم انه يتخذ  
خمراً الوصية غير واجبة  
ومن سميته ولا يجوز الوصية لو ارث الا ان تجبر بها الورثة  
ولا يجوز بما زاد على الثلث ولا لقائل ويجوز ان يوحى  
المسلم للكافر والكافر للمسلم والمسلم وقبول الوصية بعد



الموت فان قبلها الموصى له في حال حيوة او رد لها فذلك  
باطل ويستحب ان يوصى الانسان بدون الثلث فان اوصى  
الى رجل فقبل الموصى في وجه الموصى و رد لها في غير وجه  
الموصى فليس برد فان رد لها في وجهه فهو رد والموصى  
به يملك بالقبول الا في مسئلة واحدة وهي ان تموت  
الموصى ثم مات الموصى له قبل القبول فيدخل الموصى به في  
ملك ورثة الموصى ومن اوصى الى عبد او كافر او فاسق  
او خرجهم القاضى من الوصية ونصب غيره ومن اوصى الى  
عبد نفسه وفي الورثة كبار لهم لم يقع الوصية ومن اوصى  
الى من يعجز عن القيام بالوصية ضم اليه القاضى غيره ومن  
اوصى الى اثنين لم يجز لاحدهما ان يتصرف دون صاحبه  
عند ابي حنيفة ومحمد الا لثلاثة كفى الميت وتجهيزه وطعام  
الصغار وكسوتهم ورد ودية بعينها وقضاء الدين  
وتسقية وصية بعينها وعتق عبد يعيه والخصومة في حقوق  
الميت وقال ابو يوسف يجوز لكل واحد منهما ان يتصرف ومن  
اوصى لرجل بثلث الثلث ماله ولا خربلث ماله فلم يجز الورثة  
فالثلث بينهما نصفان فان اوصى لاحدهما بالثلث وللآخر

للموت

سيد ماله فالثلث بينهما اثلاثا وان اوصى لاحدهما بجميع  
ماله ولم يجز الورثة فالثلث بينهما على اربعة اسهم عند عجا  
وقال ابو حنيفة ربح الثلث بينهما نصفان وكان ابو حنيفة  
لا يقرب الموصى له بما زاد على الثلث الا في المحابات والسحابة  
والدراهم المسئلة ومن اوصى وعليه دين يحيط بماله  
لم يجز الوصية الا ان يبرأ الغرماء من الدين ومن اوصى  
بنصيب ابنه فالوصية باطلة وان اوصى بمثل نصيب ابنه  
جاز وان كان له ابنان فله موصى له الثلث ومن اعتق عبدا  
في مرضه او باع وجاني او وهب فذلك كله وصية يعتبر  
من الثلث ويضرب به مع اصحاب الوصايا فان جاني ثم اعتق  
في المحابات او لم يعتد ابي حنيفة وان اعتق ثم جاني فله اسوة  
وقالا الصنف اوله المستملين ومن اوصى بنسبهم من ماله فلا مكان  
سهم الورثة الا ان ينقض من السدس فتم له السدس وان  
اوصى بجزء من ماله قبل الورثة اعطوه ما شئتم وان اوصى  
بوصايا من حقوق الله تعالى قدمت الفرائض منها قدمها  
الموصى واخرها مثل الحج والزكاة والكفارة وما ليس  
بواجب قدم منه ما قدمه الموصى ومن اوصى بحجة الاسلام



واجتأعنه رجلا من ثلثه تخرج راكبا فان يبلغ الوصية النفقة  
 اجتأعنه من حيث يبلغ ومن خرج من بلد حاجا فمات  
 في الطريق واوصى فان تخرج عنه حج من بلده عند أبي صنفه  
 ولا يصح وصية القبي والمكاتب وان ترك دفاء ويجوز  
 للموصي الرجوع عن الوصية فاذا صح بالرجوع او فعل فعلا  
 يبطل على الرجوع كانه رجوعا من حجة الوصية لم يكن رجوعا  
 ومن اوصى ببلد ان فهم الملاءمون عند أبي صنفه ومن اوصى  
 لاصهاره فالوصية لكل ذي رحم محرم من امرأة ومن اوصى  
 لاختبائه فالوصية لزوج كل ذي رحم محرم منه ومن اوصى  
 لاقربا بآية فالوصية للاقرب فالاقرب من كل ذي رحم محرم  
 منه لا يدخل فيهم الوالدان والولد ويكونان اثنين فصاعدا  
 واذا اوصى بذلك ولد عمان وحالان فالوصية لعمته  
 عند أبي صنفه وان كان له عم وخالان فالعم نصف  
 وللخالين نصف وق لا الوصية لكل من نسب الاقصى  
 اب في الاسلام ومن اوصى لرجل ثلث دراهم او ثلث  
 غنم فمات ثلثه ذلك وبقى ثلثها وهو يخرج من ثلث  
 ما بقى من ماله فله جميع ما بقى من ماله وان اوصى بثلث

ثيابا فمات ثلثان وبقى ثلثه وهو يخرج من ثلث ما بقى من  
 ماله لم يستحق الا ثلث ما بقى من الثياب ومن اوصى لرجل  
 بالقد ورحم وله مال عين ودين فان خرج الالف من ثلث  
 العين دفعت الى الموصى له وان لم يخرج يدفع اليه ثلث  
 العين دفعت الى اوكل ما خرج شئ من الدين اخذ ثلث  
 حصة في الالف ويجوز الوصية للحمل او بالحمل اذا وضع  
 الاكثر من ستة اشهر ويجوز اذا وضع لافل من ستة اشهر من  
 يوم الوصية فان اوصى لرجل بجارية الاجلها صحت الوصية  
 والاستثناء من اوصى لرجل بجارية فولدت بعد موت  
 الموصى قبل ان يقبل الموصى الوصية ثم قيل وكلها يجزى جان  
 من الثلث فمات الموصى له وان لم يجزى جان من الثلث فرب  
 بالثلث واخذ ما بحصة منها جميعا عندهما وقال ابو يوسف  
 وابو حنيفة ياخذ ذلك من الامام فان فصل بشئ اخذه  
 من ولده ويجوز الوصية بتممة بكرة وسكن داره سنين معقولة  
 ويجوز بذلك ابدا فان خرجت رقبة العبد من الثلث سلم اليه  
 للخدمة وان كان الامان بتممة بكرة للورثة يومين والموصى  
 له يوما فان مات الموصى له دار او ثمة او الامانة الموصى له



في حصة الموصى بطلت الوصية واذا اوصى بولد فلان  
 الوصية بينهم الذكر والانثى فيه سواء وان اوصى لورثة فلان  
 فالوصية بينهم للذكر مثل حظ الانثيين ومن اوصى بثلاث  
 ماله لزيد وعمر فاذا عمر وميت فالثالث كله لزيد وان قال  
 ثلث ماله لزيد وعمر وعمر وعمر فزيد ميت كان لعمر ونصف  
 الثلث ومن اوصى بثلاث ماله ولا حال لزيد ثم اكتب مالا  
 سيق الموصى له ثلث ما يملكه عند الموت  
 المجمع على نورشهم من المذكور عشرة الابن  
 وابن الابن وان سفل الاب والجد اب الاب وان علما  
 والاخ وابن الاخ والعم وابن العم والزوجة ومولى النعمة  
 وعن النساء سبع البنت وبنت الابن والام والجدة والاخت  
 والزوجة ومولات النعمة ولا يرث اربعة بحال المملوك  
 والقاتل عمدا او خطأ من المقتول والمتردد واهل الملتين  
 والفروض المحدودة في كتاب الله تعالى ستة النصف والربع  
 والثلث والثلثان والثلث والثلث والثلث والثلث  
 خمسة للبنت وبنت الابن اذا لم يكن للميت بنت الصليب  
 والاخت لاب وام والاخت لاب اذا لم يكن للميت اخت

لاب وام الزوج اذا لم يكن للميت ولد ولا ولد بن والرجل  
 من اثنين للزوج مع الولد وولد الابن وللزوجات  
 اذا لم يكن للميت ولد ولا ولد ابن والثلث للزوجات  
 مع الولد وولد الابن والثلثان لكل اثنين فصاعدا من  
 فرضه النصف الا للزوج والثلث للام اذا لم يكن  
 للميت ولد ولا ولد ابن ولا اثنين من الاخوة والاعوات  
 فصاعدا ويفرض لها في مسئلتين ومخازوج وابوان وامرأة  
 وابوان ثلث ما يبقى ومخازوج وابوان او زوجة وابوان  
 بعد فرض الزوج والزوجة وهو لكل اثنين فصاعدا من  
 ولد الام ذكر وهم وانا ثم فيه سواء والستس فرض  
 سبعة لكل واحد من الابوين مع الولد وولد الابن وهو  
 للام مع الاخوة والاعوات وهو للجدات والجد مع الولد  
 ولبنات الابن مع البنت وللأخوات الاب مع الاخت  
 لاب وام وللواحد من اولاد الام  
 وسقط الجدات والام والجد والاخوة والاعوات بالاب  
 وسقط ولد الام بأربعة بالولد وولد الابن والاب  
 والجد واذا اشتملت البنات الثلثين سقط بنات الابن



الا ان يكون معين او باذرعين او اسفل مثنى ابن ابن  
 فيعصبين واذا استكمل الاخوات لاب وام الثلثين  
 يسقط الاخوات لاب الا ان يكون معين اخ لهن فيعصبين  
 اقرب العصباء البنون ثم بنوهم ثم الاب  
 ثم الجد ثم بنو الاب وهم الاخوة ثم بنو الجد وهم الاعمام ثم  
 بنو اب الجد واذا استوى بنو اب في درجة فاولاهم ثم كان  
 لاب وام والابن وابن الابن الاخوة لاب وام اولاب  
 تقاسمون اخواتهم لذكر مثل حظ الانثيين ومن عداهم من  
 العصباء ينفرد بالميراث ذكرهم دون انثيهم واذا لم يكن  
 لليت عصبية من النسب فالعصبية المولى المعتق ثم اقرب عصبية  
 المولى وتجب الام من الثلث المات سدس باخرين والقائل  
 عن فرض البنات لبنى الابن واخواتهم لذكر مثل الانثيين و  
 الفاضل عن فرض الاختين من الاب والام للاخوة والاخوات  
 من الاب لذكر مثل حظ الانثيين واذا تركت بنتا وبنات  
 ابن وبنى ابن فليست النصف والباقي لبنى الابن واخواتهم  
 لذكر مثل حظ الانثيين وكذلك الفاضل عن فرض الاخت  
 للاب والام لبنى الاب وبنات الاب لذكر مثل حظ الانثيين

ومن ترك ابنتي عم احد يخاخ الام فليخ من الام السدس  
 والباقي بينهما والمشاركة ان يترك المرأة زوجها اما ابنة  
 واخوة لام واخوة لاب وام فليزوج النصف والام السدس  
 ولولد الام الثلث ولا شيء للاخوة لاب وام  
 الفاضل عن فرض ذوى السهام اذا لم يكن عصبية من ذوه  
 عليهم بقدر سهامهم الا على الزوجين ولا يرث القاتل من القاتل  
 والكفر كلمة ملته واحدة يتوارث بها أهل ولا يرث المسلم من الكافر  
 ومال المرأة لو رثته من المسلمين وما اكتسبه في حال رثته في  
 واذا انفق جماعة سقط عليهم حائط فلم يعلم من مات منهم او لا  
 فمال كل واحد منهم لا جاء من ورثته واذا اجتمع في الميراث  
 فرائيان لو انفقتا في شخصين ورثا احد كل واحد الا حصة  
 بهما ولا يرث الميراث بالانكحة الفاسدة التي ستملونها في  
 في دينهم وعصبية ولد الزنا وولد المملعة موارثا وانما  
 مات وترك حملا وولدا وقفر ماله حتى تصنع امرأة حملا في  
 قول ابن حنفية رح والجد اولى بالميراث من الاخوة من اب  
 حنفية وقالوا يقاسمهم الا ان ينقصه المقاسمة من الثلث  
 واذا اجتمع الجدات والسدس لا قرع بينهما ويحب الجدات



ولا يرث أم أب الأم سهم وكل حصة بحسب أمها  
 وإذا لم يكن للميت عصبه ولا ذؤ سهم ورث ذوو الأرحام وهم  
 عشرة ولد البنت وولد الأخت وبنت الأخ وبنت العم  
 والخال والخالة وأب الأم والعم والأخت وولد الأخ عن الأم  
 ومن أولى بهم أو أولاهم من كان من ولد الميت ثم ولد الأبوين  
 أو أحدهما وهم بنات الأخوة وولد الأخوة ثم ولد أبوك أو  
 أو أحدهما وهم الأخوال والخالات والعقات وإذا استوى  
 ولأب في درجة فأولاهم من أولى بولائه وأقربهم أولى  
 من أبعدهم وأب الأم أولى من ولد الأخ والأخت المتفق  
 أولى بالفاضل عن سهم ذؤ السهام إذا لم يكن عصبه سواء  
 ومولات المولات يرث وإذا تركت المتفق أب مولاه وابن  
 مولاه فالأب السدس والباقي للأبوين وإذا تركت  
 جد مولاه وأجد مولاه فالأب للجد في قول أبي حنيفة ربح  
 وقال ابنهما ولا يباع المولود ولا يوهب  
 إذا كان في المسئلة نصف ونصف ونصف  
 ما بقي فاصلها ثلثه وإذا كان ربع أو ربع ونصف فاصلها  
 من أربعة وإذا كان ثمن وما بقي أو ثمن ونصف فاصلها من

ثمانية وإذا كان نصف وثلث وسدس فاصلها من ستة  
 من ستة وتقول السبعة وثمانية وتسعة وعشرة وإذا كان  
 من الربع ثلث أو سدس فاصلها من اثني عشر ويقول  
 ثلث عشر وخمسة فاصلها من أربعة وعشرين ويقول إلى سبعة  
 وعشرين وإذا انقسمت المسئلة على الورثة فقد صحت  
 فاتها ينقسم سهام فريق عليهم فأمر عدد هم في أصل المسئلة  
 ومولها إن كانت عائلة فما خرج منه صحت منه كإثارة وإخوة  
 للمرأة ربع سهم وللأخوين ما بقي ثلثة أسهم لا ينقسم عليها  
 فأمر بثلثين في أصل المسئلة فيكون ثمانية ومنها يصح  
 فإن وافق سهامهم عدد هم ضربت وفق عدد هم في أصل  
 المسئلة كإثارة وبسعة أخوة للمرأة ربع سهم وللأ  
 خوة ثلثة السهم فأمر بثلثة عدد هم في أصل المسئلة  
 ومنها يصح فإن لم ينقسم سهام فريقين أو أكثر فأمر ب  
 أحد الفريقين في الآخر ثم ما اجتمع في الفريق الثالث ثم  
 ما اجتمع في أصل المسئلة فإن لم يزل الأعداد أخرى أصح  
 عن الآخر كإثارة اثنين وأخوين فأمر بثلثين في أصل المسئلة  
 فإن كان أحد العدة حزين جزوا من الآخر أغنى الأكثر من



الاقل كاربعة نوبة واخرين اذا كان ضربت اربع اجزاء  
 عن الاخرين فان وافق احد العددين الاخر ضربت وفق  
 احدهما في جميع الاخر ثم ما اجتمع فاصل المسئلة كاي  
 نوبة واخذت وستة اعمام فالتة يوافق الاربعين  
 لانصاف فاضرب نصف احدهما في جميع الاخر ثم فاصل  
 المسئلة يكون ثمانية واربعين ومنها تصح اذا مضى  
 المسئلة فاضرب بها كل واحد ردت في الزكاة ثم قسم  
 ما اجتمع على ما مضى من الفريضة يخرج من ذلك في الوارث  
 واذا لم يقسم الزكاة صح ما  
 احد الوارثين فان كان ما نصيبه من الميت الاول ينقسم على  
 عدد ورثته وقد مضى المسئلة تمامت الاولى منه ولو  
 لم ينقسم صح فريضة الميت الثاني بالطريقة التي ذكرناها  
 ثم ضربت احد المسئلة في الاخر ان لم يكن بين سها  
 الميت الثاني وما مضى من فريضة موافقة فان كانت  
 بينهما موافقة فاضرب وفق المسئلة الثانية في الاولى  
 فما اجتمع مضى من المسئلة وكل من كان له شيء من المسئلة  
 اول شيء فهو مضروب فما مضى من المسئلة الثانية وذكر ان

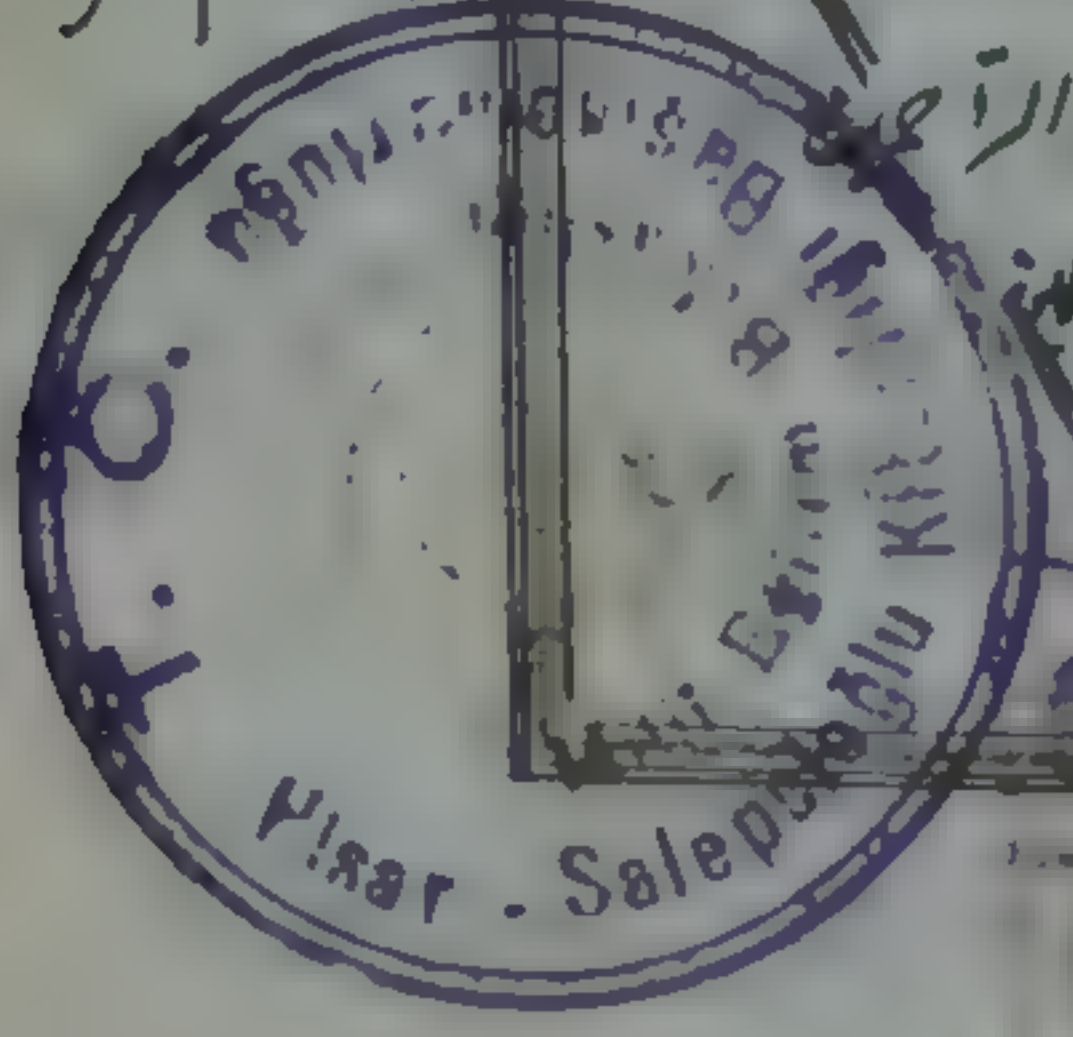
iz mir

من المسئلة الثانية شيء فهو مضروب في تركه الميت  
 الثاني واذا مضى المسئلة وارادت معرفة ما يصيب  
 كل واحد من حبات الدراهم قسمت من المسئلة الثانية  
 على ثمانية واربعين فما خرج اخذت له من سها كل وارث  
 حصة حصة حصة ثم الكتاب



ثم الكتاب بعون الله الملك الوهاب عن يد الفقير الحقير  
 الضعيف صالح بن محمد عفا الله له ولوالديه ولوالسنة  
 بجميع المؤمنين والمؤمنات  
 والمسلمين والمسلمات  
 برحمتك يا ارحم الراحمين  
 والحمد لله رب العالمين

5459



Kütüphane-i Hukümeti



عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت قال رسول الله  
صلى الله تعالى عليه وسلم من اطعم مائة مسكين  
لحقه سلطان الله عليه حية وعقربا في قبره  
ومن رضى حاجته فقد اعان على عدم الاسلام  
ومن جالس حشرة الله يوم القيامة اعان على  
الجنة له صدق رسول الله وصدق حسنة  
عن ابي هريرة رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله  
صلى الله تعالى عليه وسلم من اطعم مائة مسكين  
لحقه سلطان الله عليه حية وعقربا في قبره  
ومن رضى حاجته فقد اعان على عدم الاسلام  
ومن جالس حشرة الله يوم القيامة اعان على  
الجنة له صدق رسول الله وصدق حسنة  
وتمهيد انت كه احام ابو حامد غزالي رحمه الله عليه في كتاب  
احياء علوم اورده است كه رسول الله صلى الله عليه وسلم  
من صلى الفلق لوقتها فاشبع ومنوها واتم ركوعها وكعب  
وخسوعها خرجت وهي بيضاء مسفرة تقول  
حفظك الله كما حفظتني ومن صلى الفجر وقبها فليكن  
ومنوها ولم يتم ركوعها وكعبها وكعبها وكعبها  
وهي سوداء مظلمة تقول حفظك الله كما حفظتني جنتي  
اذا كانت حبيبة شاء الله ثم لغت كما يغف النوب  
الخلق فيضرب بها وجهه

بجد الله خنا خيره مبدل اتي دوراني  
او يرتدي خاب غفلتد بكون ساطع  
مصطفى بالشاكي برعالي فاضلي بولبيده  
ويروپ مهری کچوری صده اسلا اقل  
عدالت بتوف دنيايه قلدي جمله ملا مال  
قيور شرعيله هرايش الينال  
جبعي دايه خلقيني فيلوب حكي سعاد  
خلا شرع رشوت الوارمي برک سيات  
آچوب هرکيش بائذ لمني وسورايكي اجرا  
بيوب لغند حقيله قوردي هرکيكر قان  
الهي كوني بيك ايلو اول الجنكيزك  
اوتند ردي بهادر لقه صاميله نريمان  
صلوب دريا مثال عكرينه كفار بدكاره  
اورپ شيرين بيشني اقتدي سل كيه قان  
عدالت حقيم ايله الهي فضل لطفك اوتور  
اوتور تحتي كاهنده دوره سلطان حاقان  
اكره ازغان ابدوب بلك ديلر سكر تازي صاخي  
حاجت ايت جمله كبر الچنده يقدغل آن



*[Faint, mostly illegible handwritten text in Persian script, likely bleed-through from the reverse side.]*

لطف باشد که نوشی از کداهاروت و شیخ ابوطالب مکی فدست اسرار فرمود  
تا بکام دل بند دیده ماروت و جمیع احادیث که واردست درین  
بجوار و تم دایم در بلای عشق زار جمع کردم عدو کیار هفتاد یافتم ازین  
لاشکی برگزندی دیده ماروت و چهار در دست و چهار در زبان و  
و دو در فرج و دو در دست و یکی در پای  
چی شد ماروت در چاه رخ داشت اسیر و یکی در جنب اعفا اما آن چهار در دست  
تا گفتن شمه از حسن تو ماروت و اول شرک است دوم نیت اضرار  
بوی کل رخاست کوی ای بری و از صمیم سوم نومیدین از رحمت خدای تعالی  
بلبلان مستند کوی و بخت ماروت و چهارم ایمن بودن از فکر الله تعالی اما آن  
میکنند جور و جویا بیت ز بجران ای صدم و چهار که در زبانست اول شهادت زور  
لطف فرماتا به بند حافظ ماروت و دوم قدق حقیقین مسوم شوند و  
مهارم بحر اما آن سکه که در

اول شرب نمود و دوم اکل مال بیست  
اکل مال ربوا و اما آن دو که  
اول تا و دوم لواطه اما آن دو که  
در دست اول قتل نافع و دوم سرق  
و اما آنکه در این است فرار نمودن از  
و اما آنکه در این است فرار نمودن از



شماره ۵۲

حضرت عیسیٰ علیه السلام

صاحب و مالک  
عمره

ویشتر عیسیٰ چون تجربه او کنند

ف ق خ م خ م ت

بالا و کلا و اوله بدی و وفی من غیر بنی اکبر موضوع بر دیر که  
کتابت اولوب و ویشتر اغویم کنند و هجی احصا از عیوب  
قنقی ویشتر اغویم من غیر سوال الینه بر حدیثات تفهیم  
الوب اول صوبیک او خن ابتدا که و کت باشند ندر جسته  
بر مقدار چاقه اربع سوال اربع را اگر اغویم تسکین اولوب  
عنا چاقه را اگر تسکین اولوب اول و کت باشند ن اول  
چوبی چقاروب آیکینی و ف بوب اولوب اوز قنقی و ف  
سکن اولوب اربع عنا چاقه را اذن الیه قلم دفع اوله

محمد حسن

1371



